

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة البليدة 2

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

أثر الاستثمار المادي العام على النمو الاقتصادي في الجزائر

(2014-2000)

مذكرة مقدمة لنيل درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية

تخصص: نقود مالية وبنوك

إشراف الدكتور:

علاش احمد

إعداد الطالبة:

بن شرشالي سهام

السنة الجامعية: 2016/2015

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة البليدة 2

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

أثر الاستثمار المادي العام على النمو الاقتصادي في الجزائر

(2014-2000)

مذكرة مقدمة لنيل درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية

تخصص: نقود مالية وبنوك

إعداد الطالبة:

بن شرشالي سهام

أمام اللجنة المشكلة من:

رئيسا	جامعة البليدة 2	أستاذ	منصوري الزين
مشرفا ومقررا	جامعة البليدة 2	أستاذ	علاش احمد
عضوا مناقشا	جامعة البليدة 2	أستاذ	بن حمودة فطيمة
عضوا مناقشا	جامعة البليدة 2	أستاذ محاضر (أ)	رجراج الزوهير

السنة الجامعية: 2016/2015

الإهداء

إلى روح والدي العزيز الذي فارقنا منذ ستة أشهر ، رحمه الله

إلى والدتي منبع سعادتي حفظها الله وأطال في عمرها

إلى أخي وسندي في هذه الحياة بعد والدي حمدان

إلى شقيقتي رمز العطاء مريم

إلى ابنها رمز البراءة والفرح محمود

إلى شريك حياتي وعمري أمين

إلى زملائي دفعة ما بعد التدرج

إلى الأصدقاء والأحبة وخاصة إيمان

إلى جميع أساتذتي في مشواري الدراسي

وإلى كل طالب علم

أهدي هذا العمل.

شكر وتقدير

الحمد لله الذي هدانا إلى نور العلم وميزنا بالعقل الذي يسير طريقنا، الحمد لله الذي أعطانا من موجبات رحمته الإرادة والعزيمة على إتمام عملنا، نحمدك يا رب حمدا يليق بمقامك وجلال وجهك العظيم ولك الشكر أولا وأخيرا.

لا يسعني إلا أن أتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذ الدكتور **علاش أحمد** الذي لم يبخل علي بنصائحه القيمة وإرشاداته وتوجيهاته الصائبة وتشجيعه المحفز.

وأتوجه بخالص الشكر والتقدير والعرفان لأستاذة ما بعد التدرج لما قدموه لنا من مساعدات ونصائح.

كما أتوجه بعظيم الشكر ووافر الامتنان إلى أعضاء لجنة المناقشة الموقرة الذين خصصوا جزءا من وقتهم الثمين لقراءة هذه الرسالة وإعطائهم لنصائح وملاحظات ستكون بلا شك سراجا لي في مشواري العلمي.

إلى كل هؤلاء وإلى كل من لم يسعفني الحظ في ذكر أسمائهم أتقدم بالشكر الجزيل.

فلكم جميعا جزيل الشكر وعظيم الامتنان.

ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة أثر الاستثمار المادي العام على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2000-2014)، في ظل البرامج التنموية التي انتهجتها الجزائر بهدف النهوض بالاقتصاد الوطني ورفع معدلات النمو الاقتصادي.

ولتحقيق هدف الدراسة قسمنا البحث إلى ثلاثة فصول، في الفصل الأول والثاني على التوالي تناولنا الجانب النظري لكل من الاستثمار والنمو الاقتصادي، مختلف النظريات التي تناولتهما، إلى جانب السياسة الاستثمارية الجزائرية في ظل الإصلاحات الاقتصادية بداية من مرحلة النفتح والتحرر، في حين تناول الفصل الثالث، الاستثمارات العمومية وأثرها على النمو الاقتصادي.

وقد توصلت الدراسة إلى أنه هناك علاقة مباشرة بين الاستثمار العام والنمو الاقتصادي، حيث يساهم الاستثمار الإنتاجي من خلال زيادة الناتج الوطني في رفع معدلات النمو الاقتصادي، إذ أن نجاح الدول في تحقيق معدلات نمو مرتفعة يتوقف على رفع معدلات الاستثمار فيها. إلا أن الاقتصاد الجزائري لا يزال يهيمن عليه قطاع المحروقات بالدرجة الأولى، وأن معدلات النمو المحققة في باقي القطاعات من وراء المبالغ المستثمرة من قبل الدولة هي ضعيفة نسبيا.

الكلمات المفتاحية:

الاستثمار العام، القيمة المضافة، الناتج الداخلي الخام، النمو الاقتصادي.

قائمة المحتويات

الصفحة	البيان
	أ - الإهداء.....
	ب - الشكر والتقدير.....
	ج - الملخص.....
	د - قائمة المحتويات.....
	هـ - قائمة الجداول.....
	و - قائمة الأشكال.....
	ز - قائمة الملاحق.....
	ح - قائمة المختصرات.....
15	مقدمة.....
99-21	الفصل الأول: الإطار النظري الاستثمار والنمو الاقتصادي.....
22	تمهيد.....
23	المبحث الأول: ماهية الاستثمار وطبيعته.....
23	المطلب الأول: مفاهيم أساسية حول الاستثمار.....
33	المطلب الثاني: تصنيف الاستثمار، محدداته وخصائصه.....
43	المطلب الثالث: أهمية الاستثمار وأهدافه.....
45	المبحث الثاني: ماهية النمو الاقتصادي.....
45	المطلب الأول: مفاهيم أساسية حول النمو الاقتصادي.....
63	المطلب الثاني: طبيعة ومحددات النمو الاقتصادي.....
68	المطلب الثالث: أهمية، أهداف وتحديات النمو الاقتصادي.....
71	المبحث الثالث: علاقة الاستثمار بالنمو الاقتصادي.....
71	المطلب الأول: الاستثمار والنمو عبر النظريات والنماذج.....

92	المطلب الثاني: العلاقة النظرية بين الاستثمار والنمو الاقتصادي.....
99	خلاصة الفصل.....
183-100	الفصل الثاني: سياسة الاستثمار في الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية.....
101	تمهيد.....
102	المبحث الأول: سياسات ومناخ الاستثمار.....
102	المطلب الأول: التعريف بسياسات الاستثمار وأهدافها.....
109	المطلب الثاني: أنواع سياسات الاستثمار.....
113	المطلب الثالث: مناخ الاستثمار وسياسة الاستثمار.....
121	المبحث الثاني: عرض وتحليل قوانين الاستثمار في الجزائر خلال الفترة 1990-2001.....
121	المطلب الأول: الإطار القانوني للاستثمارات في الجزائر.....
138	المطلب الثاني: الهيئات المكلفة والمعنية بتنظيم وترقية الاستثمار في الجزائر.....
148	المطلب الثالث: تدفق الاستثمارات في الجزائر.....
159	المبحث الثالث: تحليل السياسة الاستثمارية الجزائرية من خلال البرامج التنموية بين 2000-2014
159	المطلب الأول: برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004.....
168	المطلب الثاني: البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009.....
177	المطلب الثالث: برنامج توطيد النمو الاقتصادي (برنامج التنمية الخماسي) 2010-2014.....
183	خلاصة الفصل.....
231-184	الفصل الثالث: الاستثمارات العمومية وأثرها على النمو الاقتصادي في الجزائر.....
185	تمهيد.....
186	المبحث الأول: مجالات الاستثمارات العمومية.....
186	المطلب الأول: نفقات الاستثمار الإجمالية وأهميتها النسبية إلى نفقات التجهيز.....
189	المطلب الثاني: عرض توزيع نفقات الاستثمارات العمومية على أهم القطاعات 2000-2014.....
195	المبحث الثاني: مساهمة كل قطاع في الناتج الوطني.....
195	المطلب الأول: مساهمة كل قطاع في خلق قيمة مضافة من الإنتاج الوطني.....
205	المطلب الثاني: مساهمة كل قطاع في الناتج الداخلي الخام.....

211	المبحث الثالث: مدى مساهمة الاستثمارات العمومية في النمو الاقتصادي.....
211	المطلب الأول: مدى مساهمة استثمارات القطاعات الإنتاجية في نمو الناتج الداخلي الخام.....
218	المطلب الثاني: المنجزات الفعلية المادية للبرامج الاستثمارية العمومية خلال الفترة 2000-2014....
223	المطلب الثالث: المنجزات الاقتصادية المحققة من جراء البرامج الاستثمارية العمومية للفترة الممتدة بين 2000-2014.....
235	خلاصة الفصل.....
237	الخاتمة.....
243	قائمة المراجع.....
257	قائمة الملاحق.....
264	الملخص باللغة الأجنبية.....

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
(1-1)	التطور التاريخي لنظريات النمو الاقتصادي	89-87
(1-2)	توزيع الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم 2013-2011	113
(2-2)	الغلاف المالي لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي وتقسيماته حسب المحاور خلال الفترة 2004-2001	161
(3-2)	مخصصات البرنامج التكميلي لدعم النمو 2009-2005	171-170
(4-2)	مخصصات برنامج التنمية الخماسي 2014-2010	178
(1-3)	تطور نفقات الاستثمار الإجمالية بالنسبة لنفقات التجهيز خلال الفترة 2000-2014	187
(2-3)	تطور نفقات الاستثمار في الهياكل القاعدية خلال الفترة 2000-2014	189
(3-3)	تطور نفقات الاستثمار في الصناعة خلال الفترة 2000-2014	190
(4-3)	تطور نفقات الاستثمار في الفلاحة خلال الفترة 2000-2014	190
(5-3)	تركيبة القيمة المضافة بالقيم وبالنسب المئوية لقطاع البناء والأشغال العمومية - عمومي وخاص - خلال الفترة 2000-2014	195
(6-3)	تركيبة القيمة المضافة بالقيم وبالنسب المئوية لقطاع الصناعة - عمومي وخاص - خلال الفترة 2000-2014	197
(7-3)	تركيبة القيمة المضافة بالقيم وبالنسب المئوية لقطاع الفلاحة - عمومي وخاص - خلال الفترة 2000-2014	199
(8-3)	تركيبة القيمة المضافة بالقيم وبالنسب المئوية لقطاع المحروقات - عمومي وخاص - خلال الفترة 2000-2014	200

202	تركيبية القيمة المضافة بالقيم والنسب المئوية لقطاع النقل والاتصالات - عمومي وخاص - خلال الفترة 2000-2014	(9-3)
203	تركيبية القيمة المضافة بالقيم والنسب المئوية لقطاع التجارة - عمومي وخاص - خلال الفترة 2000-2014	(10-3)
205	مساهمة الاستثمار في قطاع البناء ولأشغال العمومية - عمومي وخاص - في الناتج الداخلي الخام خلال الفترة 2000-2014	(11-3)
206	مساهمة الاستثمار في قطاع الصناعة - عمومي وخاص - في الناتج الداخلي الخام خلال الفترة 2000-2014	(12-3)
208	مساهمة الاستثمار في قطاع الفلاحة - عمومي وخاص - في الناتج الداخلي الخام خلال الفترة 2000-2014	(13-3)
209	مساهمة الاستثمار في قطاع المحروقات - عمومي وخاص - في الناتج الداخلي الخام خلال الفترة 2000-2014	(14-3)
212	مساهمة الاستثمار في القطاع العمومي للبناء والأشغال العمومية في النمو خلال الفترة 2000-2014	(15-3)
214	مساهمة الاستثمار في القطاع العمومي للصناعة في النمو خلال الفترة 2000- 2014	(16-3)
216	مساهمة الاستثمار في القطاع العمومي للفلاحة في النمو خلال الفترة 2000- 2014	(17-3)
220-218	المنشآت الاجتماعية والاقتصادية المنجزة خلال الفترة 1999 - 2009	(18-3)
222	الاستثمارات المنجزة خلال الفترة 1999 - 2009	(19-3)
224	تطور نسبة الاستهلاك النهائي للأسر بالنسبة للناتج الداخلي الخام خلال الفترة 2000-2014	(20-3)
225	تطور معدل التضخم ضمن برامج الاستثمارات العمومية خلال الفترة 2000- 2013	(21-3)
227	مناصب الشغل المستحدثة خلال الفترة 1999-2009	(22-3)
229	تطور معدلات البطالة خلال برامج الاستثمارات العمومية للفترة 2000-2014	(23-3)

230	تطور معدلات نمو الناتج الداخلي الخام ومعدلات البطالة خلال الفترة 2000-2014	(24-3)
-----	--	--------

فهرس الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
(1-1)	النمو الاقتصادي في الأجل القصير	64
(2-1)	النمو الاقتصادي في الأجل الطويل	65
(1-2)	المربع السحري للسياسة الاقتصادية	105
(2-2)	مناخ الاستثمار وسياسة الاستثمار	116
(3-2)	المؤشرات الاقتصادية لأداء الاقتصاد الوطني	120
(1-3)	تطور نفقات الاستثمار بالنسبة لنفقات التجهيز خلال الفترة 2000-2014	187
(2-3)	تطور القيمة المضافة لقطاع البناء والأشغال العمومية الفرع العام والخاص خلال الفترة 2000-2014	196
(3-3)	تطور القيمة المضافة لقطاع الصناعة الفرع العام والخاص خلال الفترة 2000-2014	198
(4-3)	تطور القيمة المضافة لقطاع الفلاحة الفرع العام والخاص خلال الفترة 2000-2014	199
(5-3)	تطور القيمة المضافة لقطاع المحروقات الفرع العام والخاص خلال الفترة 2000-2014	201
(6-3)	تطور القيمة المضافة لقطاع النقل والاتصالات الفرع العام والخاص خلال الفترة 2000-2014	202
(7-3)	تطور القيمة المضافة لقطاع التجارة الفرع العام والخاص خلال الفترة 2000-2014	204
(8-3)	تطور مساهمة الاستثمار في القطاع العمومي للبناء والأشغال العمومية في	213

	النمو خلال الفترة 2014-2000	
215	تطور مساهمة الاستثمار في القطاع العمومي للصناعة في النمو خلال الفترة 2014-2000	(9-3)
217	تطور مساهمة الاستثمار في القطاع العمومي للفلاحة في النمو خلال الفترة 2014-2000	(10-3)

قائمة الملاحق

الصفحة	عنوان الملحق	الرقم
257	نفقات الاستثمار الإجمالية وتوزيعها على أهم القطاعات خلال الفترة 2000-2014	1
259-258	الإنتاج الداخلي الخام حسب قطاع النشاط الاقتصادي للفترة 2000-2014 - القطاع العمومي -	2
261-260	تركيبية القيمة المضافة حسب قطاع النشاط الاقتصادي للفترة 2000-2014 - القطاع العمومي -	3
263-262	الناتج الداخلي الخام واستخداماته للفترة 2000-2014	4

قائمة المختصرات

المختصر	المدلول باللغة الأجنبية	المدلول باللغة العربية
ANDI	<i>Agence Nationale de Développement de l'Investissement</i>	الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار
ANSEJ	<i>Agence Nationale de Soutien à l'Emploi des Jeunes</i>	الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب
APSSI	<i>Agence de Promotion du Soutien et de Suivi de l'Investissement</i>	وكالة ترقية الاستثمارات ودعمها ومتابعتها
CNI	<i>Conseil National d'Investissement</i>	المجلس الوطني للاستثمار
FNI	<i>Fonds National d'Investissement</i>	الصندوق الوطني للاستثمار
HDI	<i>Humain Development Index</i>	دليل التنمية البشرية
OCDE	<i>Organisation de Coopération et de Développement Economiques</i>	منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية
PIB	<i>Produit Intérieur Brut</i>	الناتج الداخلي الخام
PNB	<i>Produit National Brut</i>	الناتج الوطني الخام
PQLI	<i>Physical Quality of Life Index</i>	مقياس بيكولي
PSC	<i>Programme Sectoriel Centralisé</i>	البرنامج القطاعي الممركز
PSD	<i>Programme Sectoriel de Développement</i>	البرنامج القطاعي للتنمية
PCD	<i>Plan Communal de Développement</i>	المخطط البلدي للتنمية

مقدمة

مقدمة

يعد الاستثمار أحد المتغيرات المؤثرة في تطور البلدان ونموها، إذ أصبحت كل الدول دون تمييز تنظر إليه على أنه حتمية وأداة للنمو الاقتصادي، وعنصر حساس وأداة فعالة للنهوض بالاقتصاد، بما يحققه من مزايا في الطاقة الإنتاجية واستغلال الموارد البشرية. إلا أن إدارة وتوجيه الاستثمارات الوجهة الضرورية لخدمة النمو الاقتصادي تعد الأهم، إذ أن العديد من الدول النامية وجدت نفسها تستثمر في أنشطة ومجالات لم تحقق مفعولها إضافة إلى انخفاض حجم الاستثمارات بها. لهذا فإن نجاح هذه الدول في تحقيق النمو الاقتصادي المرغوب فيه يتوقف على تحديد وتهيئة الظروف الملائمة للاستثمار وعلى مدى قدرتها على رفع معدلات هذا الأخير وبالمستوى الملائم لمعدل نمو السكان للقضاء على العقبات الكامنة فيها، و التي تعيق انطلاقها في مسار النمو الذاتي، لذلك نجد أن البحث عن سبل تشجيع و تنشيط الاستثمارات، من الانشغالات الكبرى للحكومات وواضعي السياسات الاقتصادية في مختلف البلدان النامية.

ويمكن القول إن أهم الجوانب في السياسة الاقتصادية العامة للاقتصاد الوطني، هما الادخار والاستثمار، ففي الجانب الادخاري، تسعى السياسة النقدية إلى جمع الادخارات وتوجيهها نحو القنوات الاستثمارية التي تضمن رفع الادخار بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى المستوى المطلوب لدفع عملية التنمية الاقتصادية، وفي الجانب الاستثماري، تسعى السياسة النقدية في إطار السياسة الاقتصادية إلى تحقيق أعلى نسبة نمو اقتصادي.

وعلى الرغم من المجهودات الكبيرة المبذولة لتحسين مناخ الاستثمار وذلك بتطوير التشريعات وإقرار الحوافز لدفع وترقية الاستثمار المحلي منه والأجنبي، إلا أن هناك تباين بين هذه الدول في تحقيق معدلات النمو الاقتصادي.

فالجزائر كغيرها من البلدان النامية تواجه عدة تحديات اجتماعية واقتصادية، فهي تسعى منذ الاستقلال إلى تحقيق التنمية الشاملة والنهوض بجميع قطاعاتها. وفي إطار إنعاش الاقتصاد الوطني تبنت الجزائر مجموعة من الإصلاحات الهيكلية و التشريعية بهدف تحقيق التوازنات الكلية ومن أجل تنفيذ سياسة استثمارية تهدف إلى تحسين المناخ الاستثماري لجلب أكبر قدر ممكن لتمويل التنمية الاقتصادية ولتحقيق معدلات نمو مرغوبة.

ومما سبق ونظرا للأهمية البالغة للاستثمار المادي العام والدور الذي يؤديه وعلاقته بالنمو الاقتصادي، فقد كان محل اهتمام كبير من قبل الاقتصاديين وكذلك محل دراستنا انطلاقا من الإشكالية التالية:

1- إشكالية الدراسة:

تبعاً لما سبق يتبين لنا ملامح إشكالية هذا البحث وهي كالآتي:

ما مدى مساهمة الاستثمار المادي العام في رفع معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال

الفترة 2000-2014؟

2- الأسئلة الفرعية:

وتتنبق عنه مجموعة من الأسئلة الفرعية كالتالي:

- ما هي محددات الاستثمار المادي العام؟

- ما هي قطاعات الاستثمار المادي العام التي يجب أن تحظى بالأولوية؟

- هل يؤثر الاستثمار المادي العام ايجابيا على النمو الاقتصادي؟

3- فرضيات الدراسة:

- يعتبر الاستثمار المادي العام محركا للنمو الاقتصادي.
- يعمل مجمل الاستثمار المادي العام على تطوير وزيادة الطاقة الإنتاجية.
- ساهم الاستثمار المادي العام في تحقيق نتائج ايجابية في مختلف القطاعات.

4- منهجية الدراسة:

للإجابة على الإشكالية المطروحة واختبار صحة الفرضيات، اعتمدنا في دراستنا على بعض المناهج المختلفة والتي تتماشى وطبيعة الموضوع، ويتعلق الأمر ب:

- المنهج الوصفي التحليلي، الذي يعتمد على جمع البيانات والإحصائيات لدراستها، وتحليلها بشيء من التفصيل والتعمق بغرض دراسة الموضوع من جميع جوانبه، والذي يظهر أنه الأنسب لموضوع يبحث في تحليل طبيعة العلاقة الموجودة بين متغيري الدراسة الاستثمار العام والنمو الاقتصادي، وسيتم تدعيم الإطار النظري للموضوع بجانب تطبيقي يسلط الضوء على حالة الجزائر.

- المنهج التاريخي، من خلال عرض سنوات الدراسة والتي تتراوح ما بين 2000 و2014.

أما أدوات الدراسة المستخدمة في هذا البحث فهي المعطيات الإحصائية التي تخدم الموضوع على امتداد فترة الدراسة وترجمتها في شكل جداول وأشكال ومنحنيات بيانية تساعد على التوضيح والإلمام بجوانب الموضوع.

5- أهمية الدراسة:

- اهتمامي الشخصي بهذا الموضوع.
- الدور الأساسي الذي يؤديه الاستثمار العام في التنمية الاقتصادية.
- بالإضافة إلى أن النمو الاقتصادي ليس ذو دلالة ما لم يكن مرتبط بمتغير الاستثمار، إذ أنه يؤثر بصفة مباشرة على أغلبية المتغيرات الاقتصادية الأخرى كالإنتاج، الصادرات، الواردات، الأجور، الاستهلاك، الناتج الداخلي الخام، التشغيل...الخ.

6- أهداف الدراسة:

- نهدف بهذه الدراسة إلى تحقيق ما يلي:
- توضيح أثر الاستثمار العام على النمو الاقتصادي في الجزائر؛
- معرفة طبيعة الاستثمار العام وتوضيح دوافعه وأهدافه؛
- محاولة معرفة الأسباب التي حالت دون تحقيق معدلات النمو المرغوبة وبالشكل الذي يتماشى والإصلاحات المبذولة من أجل تحسين مناخ الاستثمار وزيادة تدفقاته في الجزائر.

7- الدراسات السابقة:

- "الاستثمار في البلدان النامية المعوقات و سبل التطوير - دراسة حالة موريتانيا"، للطالب يحيى ولد محمود ولد جدو، مذكرة ماجستير، تخصص تحليل اقتصادي ، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2012/2011، حيث عالج في بحثه إشكالية ما هي معوقات الاستثمار في البلدان النامية وما هو سبيل التغلب عليها؟ وتوصل إلى أنه تعاني اقتصاديات الدول النامية من تدهور في مستوى الطاقة الإنتاجية الناجم أساسا عن الانخفاض

النسبي في مستوى إنتاجية عناصر الإنتاج، خاصة عنصر العمل، وتوجد ضرورة ملحة لتطوير البنية التحتية في مجال الطرق والموانئ والمطارات.

- "دراسة مقارنة لأثر الاستثمار على النمو الاقتصادي لدول *MENA* خلال الفترة 1970-2009 باستعمال معطيات *PANEL*", للطالبة نادية مسعودي، شهادة ماجستير، تخصص: اقتصاد كمي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2012/2011. وقد تمحورت الإشكالية في هل يعتبر الاستثمار المصدر الوحيد والرئيسي للنمو الاقتصادي؟ وتوصلت إلى أن الاستثمار يلعب دورا هاما في نماذج النمو الاقتصادي، حيث أنه يمثل مكون جوهري في الطلب الكلي، ومن ثم فإن التقلبات في مستوى الاستثمار لها أثرها على النشاط الاقتصادي والنمو الاقتصادي في الأجل الطويل.

- "أثر الاستثمار العمومي على النمو الاقتصادي - دراسة قياسية لحالة الجزائر"، للطالب بن قوية المختار، شهادة ماجستير، تخصص: اقتصاد كمي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006. وقد تمحورت الإشكالية في هل للاستثمار العام دور ايجابي على النمو الاقتصادي وذلك من خلال دراسة حالة الجزائر؟ وتوصل من خلالها إلى أن الاستثمار العام يؤدي دورا أكثر أهمية في سياق النمو.

8- حدود الدراسة:

الحدود المكانية: تطرقنا من خلال الدراسة النظرية إلى مجموعة من البلدان على سبيل المثال باعتبار اقتصادياتها قريبة من اقتصادنا الوطني، أما الدراسة التطبيقية تخص حالة الجزائر، أما الحدود الزمنية لهذه الدراسة فتتمتد من سنة 2000 إلى 2014 باعتبارها الفترة التي أطلقت فيها الجزائر أضخم برامج تنموية منذ الاستقلال.

9- مصادر الرسالة:

اعتمدنا في دراستنا هذه على الكتب بالدرجة الأولى والمجلات المتخصصة، وكذا البحوث المنشورة والمقالات، إضافة إلى التقارير والمنشورات من قبل الهيئات الوطنية والدولية، كما تم الاستعانة بمواقع الانترنت والتي تخدم موضوع دراستنا.

10- صعوبات الدراسة:

- من الصعوبات التي واجهتنا عند إعدادنا لهذا البحث:
- قلة المراجع المتخصصة في هذا الميدان، وهذا في كل من النمو الاقتصادي والاستثمار، وإن كان هناك بعض المراجع باللغة العربية غير تقنية.
- تضارب الإحصائيات بين السلطات الرسمية الجزائرية خاصة بين: بنك الجزائر، الديوان الوطني للإحصائيات.

11- هيكل الدراسة:

- للإحاطة بموضوع بحثنا هذا قمنا بتقسيمه إلى ثلاثة فصول:
- تطرقنا في الفصل الأول إلى الإطار النظري لكل من الاستثمار والنمو الاقتصادي، من خلاله التعرض للمفاهيم الأساسية لكل منهما وأهم النظريات التي تطرقت إليهما.
- أما في الفصل الثاني فتم التطرق إلى سياسة الاستثمار في الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية وكذا البرامج التنموية التي انتهجتها الجزائر.
- وفي الفصل الثالث والأخير قمنا بدراسة تحليلية لأثر الاستثمارات العمومية على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 2000-2014.

الفصل الأول:
الإطار النظري للاستثمار
والنمو الاقتصادي

الفصل الأول:

الإطار النظري للاستثمار والنمو الاقتصادي

تمهيد:

يعتبر الاستثمار حجر الزاوية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية باعتباره الدافع الأساسي للنمو من خلال زيادة الناتج الداخلي وتوفير مواد أولية إضافية مكملية للدخار الوطني والموارد القابلة للاستثمار داخل كل بلد، وقد تعددت مفاهيم الاستثمار من قبل الاقتصاديين إلا أن الكل يتفق على انه ليس هناك استثمار ما لم تكن هناك عملية خلق ثروة. ولقد أصبحت كل الدول دون تمييز تنظر إلى الاستثمار على أنه حتمية وأداة للنمو الاقتصادي، وعنصر حساس وأداة فعالة للنهوض بالاقتصاد بما يحققه من مزايا في الطاقة الإنتاجية واستغلال الموارد البشرية، كما أنه يمثل الركيزة الأساسية لتحقيق التراكم الرأسمالي الذي يعتبر الأساس لأي تقدم اقتصادي. وموضوع النمو الاقتصادي تم تناوله بكثير في مواضيع الاقتصاد الكلي من قبل الباحثين وذلك بهدف تمكين المجتمعات من الوصول إلى مستوى النمو الأفضل والذي يعظم رفاهية الأفراد. ومنه لابد من تحديد مفهوم كلا من الاستثمار والنمو الاقتصادي ومختلف الأسباب والأساليب التي تساهم في تحقيق الأهداف المرجوة. وللتوضيح أكثر سنتطرق في هذا الفصل إلى ما يلي:

المبحث الأول: ماهية الاستثمار وطبيعته؛

المبحث الثاني: ماهية النمو الاقتصادي؛

المبحث الثالث: علاقة الاستثمار بالنمو الاقتصادي.

المبحث الأول: ماهية الاستثمار وطبيعته

من أبرز العمليات الاقتصادية الهامة التي توليها الدولة اهتماما كبيرا الاستثمار، والذي يعد من المواضيع الهامة التي تتبوأ مكانا رئيسيا في الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، من أجل رفع معدلات نموها الاقتصادي، وتحقيق استقرارها الاقتصادي والعمل على إشباع احتياجاتها الأساسية وتنمية ثرواتها الوطنية، وعلى هذا الأساس ارتأينا أن نقدم مدخل شامل حول الاستثمار من خلال التطرق إلى مفهومه، أنواعه ومحدداته.

المطلب الأول: مفاهيم أساسية حول الاستثمار

يعتبر الاستثمار متغير اقتصادي، يستمد مفهومه من أصول علم الاقتصاد ، لما له من علاقة وثيقة بمجموعة من المتغيرات والمفاهيم الاقتصادية كالدخل، الادخار، الاستهلاك والاقتراض¹.

الفرع الأول: تعريف الاستثمار

لقد تعددت التعاريف والمفاهيم المرتبطة بالاستثمار، عند الكثير من المؤلفين والخبراء الاقتصاديين، إلا أنها تتضمن الكثير من التشابه.

التعريف الأول: يعرف الاستثمار على أنه عملية الحصول على السلع الرأسمالية "التجهيزات" (استثمار مادي) أو استخدام نفقات معينة لتطوير الإمكانيات الإنتاجية للمؤسسة (استثمار غير مادي)².

¹ زياد رمضان، "مبادئ الاستثمار المالي والحقيقي"، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2002، ص13.

² Jean-Luc DAGUT, « Dictionnaire de 1000 notions d'économie », studyrama, France, 2012, p194.

التعريف الثاني: كما يعرف على أنه التوظيف المنتج لرأس المال من خلال توجيه المدخرات نحو استخدامات تؤدي إلى إنتاج سلع أو خدمات إلى إشباع الحاجات الاقتصادية للمجتمع وزيادة رفاهيتهم¹. أو هو توظيف المال بهدف تحقيق العائد أو الدخل أو الربح².

ويقصد بالاستثمار الإنفاق على شراء وتكوين الأصول الإنتاجية الجديدة، وعلى زيادة المخزون من المواد الأولية. وبمعنى آخر هو إنفاق قطاع الأعمال على الآلات والمباني الجديدة، التي يتوقع أن تنتج دخلاً في المستقبل، وكذلك الزيادة في المخزون، ويقوم الاستثمار بدور رئيسي في تحديد مستوى النشاط الاقتصادي، إذ يؤدي التغير في هذا الأخير إلى تغييرات مضاعفة في الدخل الوطني والتشغيل، كذلك يحدد سرعة النمو الاقتصادي للمجتمع وذلك لأن اتجاه هذا النمو يرتبط ارتباطاً وثيقاً بتكوين رأس المال، والذي يتحدد بدوره بالاستثمار³.

أما بالنسبة للمجتمع ككل، وفي إطار التحليل الاقتصادي، فيقصد به تلك الأموال المخصصة لإنتاج البضائع التي تستخدم في إنتاج بضائع أخرى، أي أن الاستثمار يمثل الإنتاج الذي لا يستهلك مباشرة كآلات والمعدات والتجهيزات والبناءات،...، وأيضاً الأموال المخصصة لزيادة المخزون⁴.

والفكر الوضعي يعطي أهمية كبرى للاستثمار المادي، وذلك للأهمية المعتبرة التي يحظى بها رأس المال المادي في هذا الفكر الذي بدأ يهتم برأس المال البشري وما يرتبط به، كما يؤكد ذلك

¹ أحمد زكريا صيام، طاهر فاضل البياتي، ناظم محمد نوري، "أساسيات الاستثمار العيني والمالي"، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1999، ص 51.

² طاهر حردان حيدر، "أساسيات الاستثمار"، دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، الطبعة الأولى، ص 45.

³ أبو القاسم عمر الطوبولي، "مبادئ الاقتصاد التحليلي الكلي"، دار الكتب الوطنية، بنغازي، طرابلس، 1991، الطبعة الأولى، ص 45.

⁴ عمر صخري، "التحليل الاقتصادي الكلي"، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2008، الطبعة السادسة، ص 168.

سيلفيو غراتيني بقوله: « وهكذا سيكون الحديث عن شكل خاص جدا من أشكال الاستثمار، وبالتحديد الاستثمار في مجال الطاقة الذهبية إن الاستثمار في العقول هو في النهاية أفضل الاستثمارات، وأنه الإستراتيجية الوحيدة لتحسين وضع المرء»¹.

من خلال التعاريف السابقة يمكن وضع تعريف شامل للاستثمار باعتباره أهم عناصر الطلب الكلي فهو التوظيف أو الاستخدام الأمثل لرأس المال، وهو ينطوي على توجيه المدخرات أو الثروة المجمعة إلى الاستخدامات المنتجة التي يمكن أن تسد حاجة اقتصادية وفي نفس الوقت ينتظر أن تنتج عائدا، إضافة إلى أنه نجد أن ما تتفقه الحكومة من أموال لغرض تقديم خدمات الاجتماعية يعتبر استثمارا.

الفرع الثاني: المفاهيم المختلفة للاستثمار

توجد عدة مفاهيم للاستثمار نذكرها فيما يلي:

1- المفهوم المحاسبي للاستثمار:

في المحاسبة تعتبر الاستثمارات سابقا، والتثبيات وفق المعايير المحاسبية الدولية هو استعمال الموارد المالية، في الحصول على متاع يستعمل لمدة طويلة أكثر من سنة في نشاط المؤسسة، عند دخوله يسجل في ميزانية المؤسسة كأصل من أصولها ويدخل ضمن تكاليف المؤسسة شيئا فشيئا كلما تم استهلاكه، والتثبيات أنواع، تثبيات مادية مثل المباني والمعدات والتجهيزات، وتثبيات

¹ صالح صالحي، "المنهج التنموي البديل في الاقتصاد الإسلامي"، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2006، ص392.

معنوية مثل البراءات والبرمجيات المعلوماتية ومصاريف البحث، وتثبيات مالية مثل سندات التجهيز والقروض والودائع والكفالات¹.

وفي إطار المحاسبة الوطنية، تسمى الاستثمارات بالتكوين الخام لرأس المال الثابت أو التراكم الخام للأصول الثابتة، وتحتوي من جهة على:

الاستثمارات المنتجة: وسائل التجهيز التي تشكل وسائل العمل للمشاريع، وتدخل في ذلك تغيرات المخزون (أو الجرد) من السلع تامة الصنع أو الموجودة قيد الصنع (المساكن، المباني....)؛ وتحتوي من جهة أخرى على الاستثمارات غير المنتجة كالمدارس، المستشفيات، الطرق والجسور....الخ².

2- مفهوم الاستثمار بالمعنى الاقتصادي:

غالبا ما يقصد به اكتساب الموجودات المالية، وذلك لأن الاقتصاديين ينظرون إلى توظيف الأموال على أنه مساهمة في الإنتاج. والإنتاج هو ما يضيف أو يخلق منفعة تكون على شكل سلع وخدمات وهذا الإنتاج له عدة عناصر مادية وبشرية ومالية. وبالتالي فإذا كان المال عنصر إنتاج فلا بد أن يكون على شكل خلق طاقة إنتاجية جديدة أو توسيع طاقة إنتاجية موجودة³.

والاستثمار ذو علاقة مزدوجة إذ أنه وثيق الارتباط بالادخار من ناحية أخرى، ذلك أن الادخار هو الفائض من الدخل بعد الإنفاق على الاستهلاك، وهو الفائض الذي يوجه لنوع آخر من الإنفاق هو ما يطلق عليه الإنفاق الاستثماري، على ذلك فإن الاستثمار ذو علاقة مزدوجة على نحو مايلي :

¹ القبيعي عز الدين، "أثر السياسة الاستثمارية على التشغيل في الجزائر في آفاق 2017"، أطروحة دكتوراه، تخصص نقود مالية و بنوك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير"، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف 2012/2013، ص03.

² محمد الشريف إلمان، "محاضرات في النظرية الاقتصادية الكلية"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، الجزء الثاني، ص173.

³ طاهر حردان حيدر، المرجع سابق، ص ص13-14.

* **علاقة تمويلية:** عندما توجه المدخرات في المجتمع كرأس مال نقدي إلى الإنفاق على شراء السلع الرأسمالية (الإنتاجية) كرأس مال عيني أو حقيقي.

* **علاقة إنتاجية:** ما دام الاستثمار في المعنى العيني أو الحقيقي المشار إليه - هو الأداة التي لا غنى عنها - كعنصر من عناصر الإنتاج الأربعة في إنتاج السلع الاستهلاكية، بعبارة أخرى أن الاستثمار وثيق الصلة بالاستهلاك والعلاقة بينهما علاقة إنتاجية¹.

* **الإنفاق الاستثماري:**

هو عبارة عما ينفق على الحصول على الاستثمارات العينية بمكوناتها المختلفة². أو هو ذلك النوع من الإنفاق على السلع الرأسمالية، كما يتضمن الإنفاق على المباني الجديدة، الإضافات إلى المباني القديمة والتغير في المخزون السلعي³.

إلا أنه لا يمثل ما يتحقق فعلاً من الاستثمار العيني، لأنه لو دفعت إحدى الوحدات الإنتاجية دفعة نقدية نظير الحصول على أصل رأسمالي أو مجموعة من الأصول الرأسمالية الثابتة فإن هذه الدفعة المقدمة تعتبر إنفاقاً استثمارياً، و عندما ترد الأصول الرأسمالية بعد ذلك فإنها تمثل الاستثمار العيني الذي وجه إليه هذا الإنفاق والذي يصبح له مقابل نقدي يعرف بأنه « استثمار نقدي »⁴.

¹ منصور الزين، "آليات تشجيع وترقية الاستثمار كأداة لتمويل التنمية الاقتصادية"، أطروحة دكتوراه، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005/2006، ص22.

² حسين عمر، "الاستثمار والعولمة"، دار الكتاب الحديث، مصر، 2000، ص48.

³ محمود حسين الوادي، كاظم جاسم العيساوي، "الاقتصاد الكلي تحليل نظري وتطبيقي"، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2007، ص112.

⁴ حسين عمر، المرجع السابق، ص48.

3- المفهوم المالي للاستثمار:

يعرف الرجل المالي الاستثمار بأنه عملية الحيازة على أسهم أو سندات لغرض تحقيق قيمة مضافة في رأس المال، وهو يقوم على المضاربة المالية أو على أساس سعر الفائدة. أو هو كل نفقة مالية يمكن أن يتولد عنها دخل على المدى الطويل أو القصير من أجل مواجهة النقص في الموارد المالية اللازمة للاستثمارات المختلفة والتي تتطلب تمويلا مستقبليا ضخما¹.

كما أنه ينظر إلى الاستثمار (من قبل رجال الإدارة) على أنه اكتساب الموجودات المالية وحسب. ويصبح الاستثمار في هذا المعنى هو التوظيف المالي في الأوراق والأدوات المالية المختلفة من أسهم وسندات و ودائع²...الخ.

4- المفهوم القانوني للاستثمار:

لم يهتم رجال القانون بتعريف الاستثمار ولكنهم حاولوا فهم معنى هذه الكلمة حيث: "يفهم من عبارة استثمار أنها عمل أو تصرف لمدة زمنية معينة من أجل تطوير نشاط اقتصادي كان هذا العمل في شكل أموال أو غير مادية (من بينها الملكية الصناعية، المهارة الفنية، بحث أو في شكل قروض)".

يبقى هذا المفهوم واسع ولذا يمكن اعتبار الاستثمار متكون من رؤوس أموال، ممتلكات، خدمات، براءات اختراع وتقنيات التصنيع³.

¹ بوغزالة محمد نجلاء، "الاستثمار الخاص في الجزائر خلال الفترة 2000/90"، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2002/2001، ص14.

² طاهر حردان حيدر، المرجع السابق، ص14.

³ بوغزالة محمد نجلاء، المرجع نفسه، ص ص06-07.

الفرع الثالث: علاقة الاستثمار بمختلف المتغيرات الاقتصادية

لقد اختلف الاقتصاديون بشأن العلاقة التي تربط الاستثمار بمختلف المتغيرات الاقتصادية، فهو يتأثر ويؤثر على مجموعة كبيرة من المتغيرات، سوف نحاول تحديد العلاقة الموجودة بين الاستثمار وهاته المتغيرات الاقتصادية، كالادخار، الاستهلاك، الدخل الوطني... الخ

1- علاقة الاستثمار بالاستهلاك والادخار:

ترتبط علاقة الاستثمار بالاستهلاك والادخار من خلال ارتباطهما بالدخل، فكلما زاد الدخل عن الاحتياجات المعيشية لأي شخص، يتولد عنه فائض يطلق عليه الادخار، وفي حالة توظيف هذا الجزء الذي تم ادخاره فيتم تسميته بالاستثمار، وفي هذه الحالة يكون الاستثمار مساويا للادخار، كما يساهم الاستثمار بالإضافة في رأس المال أو الطاقة الإنتاجية¹.

وعليه فإن علاقة الاستثمار بالاستهلاك والادخار تتم عن طريق الدخل.

2- علاقة الاستثمار بالمضاربة والمقامرة:

الاستثمار هو استخدام الموارد المتاحة في أصول متنوعة بهدف الحصول على عائد سنوي مقابل تحمل أدنى درجة من المخاطر، والمضاربة هي استخدام الأموال في أصول متنوعة بهدف الحصول على عائد مرتفع بمقابل درجة عالية من المخاطر. أما المقامرة فهي المراهنة على دخل غير مؤكد، فالمقامر تكون لديه رغبة غير محددة على تحمل مخاطر كبيرة من أجل الحصول على عائد مرتفع وغير مؤكد.

ومن المفاهيم السابقة يظهر هناك تداخل بين الاستثمار، المضاربة، المقامرة، إذ أن المضاربة تأتي بين الاستثمار والمقامرة، أي أن المضارب هو المستثمر لكن درجة تحمله للمخاطر تكون

¹ حسني علي خربوش، عبد المعطي رضا أرشيد، محفوظ أحمد جودة، محمود حسني العتيبي، "الاستثمار والتمويل بين النظرية والتطبيق"، دار زهران، عمان، الأردن، 1996، ص18.

أعلى من درجة تحمل المستثمر بهدف الحصول على عائد رأسمالي مرتفع، أما المقامرة ففيها يكون المقامر مستثمراً لأنه يضحي بأمواله أملاً في الحصول على عائد يعوضه عن تلك التضحية بمقابل مخاطر عالية تفوق تلك التي يتحملها المستثمر¹.

3- علاقة الاستثمار بالدخل الوطني:

يمكننا النظر إلى الدخل الوطني من زوايا ثلاث هي: الناتج الوطني، الدخل الوطني، الإنفاق الوطني.

3-1- الناتج الوطني: يقصد به مجموع السلع والخدمات التي تنتج خلال فترة زمنية معينة غالباً ما تكون سنة ويتم تقييمها نقداً². ويوجد اتفاق كبير بين الاقتصاديين على أن الناتج الوطني والنفقات الوطنية لأي دولة وفي فترة معينة، تكون مساوية بشرط استخدام نفس الأسعار لتقويم السلع والخدمات المنتجة والمشتراة. والموارد الاقتصادية الموجودة في أي دولة على شكلها الخام غير قادرة على إشباع الحاجات وتلبية الرغبات وعليه لابد من تدخل النشاط البشري لتحويلها إلى سلع وخدمات صالحة للاستهلاك، هذا النشاط نسميه الإنتاج الذي ينتج عنه الدخل الوطني³. وتجدر التفرقة بين الناتج المحلي والناتج الوطني:

- الناتج المحلي (الداخلي): هو ما يتم إنتاجه مقدراً بالوحدات النقدية داخل الرقعة الجغرافية للبلد، وهذا بغض النظر عن جنسية المنتجين له، وعن كونهم مقيمين أو غير مقيمين بهذا البلد.

¹ قاسم نايف علوان، "إدارة الاستثمار بين النظرية والتطبيق"، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012، ص 31-32.

² حسني علي خريوش، عبد المعطي رضا أرشيد، محفوظ أحمد جودة، محمود حسني العتيبي، المرجع السابق، ص 16.

³ علاش أحمد، "دروس وتمارين في التحليل الاقتصادي الكلي"، دار الهومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2010، ص 21.

- **الناتج الوطني:** هو ما تم إنتاجه مقدرا بالوحدات النقدية في القطر الاقتصادي للبلد بغض النظر عن المكان الذي تم فيه النشاط الاقتصادي، بشرط أن يكون هذا المكان ضمن القطر الاقتصادي للبلد¹.

ومن الملاحظ أن مجموع السلع والخدمات عادة ما تتضمن على سلع وخدمات استهلاكية تستخدم لإشباع الحاجات الاستهلاكية وجزءاً آخر يستخدم بقصد زيادة أصول المجتمع الحقيقية وتوسيع طاقته الإنتاجية أي يستخدم في الاستثمار ويكون الاستثمار من عنصرين:

- **العنصر الأول:** رأس مال ثابت يتكرر استعماله أثناء العملية الإنتاجية مثل المواد الأولية التي تستخدم في العمليات الإنتاجية.

- **العنصر الثاني:** زيادة المخزون السلعي أو إضافة مواد جديدة على المواد القديمة الموجودة في المخازن سواء كانت هذه المواد قابلة للاستهلاك أو سلعا قابلة للاستثمار، وقد تكون هذه الإضافات في المخزون السلعي من أجل الاحتفاظ بها كاحتياطي لتسهيل العمليات الإنتاجية.

ويتبين مما تقدم أن الناتج الوطني يعادل قيمة السلع الاستهلاكية وقيمة السلع الإنتاجية، ويمكن التعبير عنه بالمعادلة التالية: **الناتج الوطني = الاستهلاك + الاستثمار**، فهو ذا صلة مباشرة بعمليات الاستثمار².

3-2- الدخل الوطني:

يعرف الدخل الوطني لبلد ما على أنه مجموع العوائد التي يحصل عليها أصحاب عناصر الإنتاج مقابل استخدام هذه العناصر في إنتاج السلع والخدمات سواء داخل البلد أو خارجه خلال

¹ علاش أحمد ، المرجع السابق، ص25.

² حسني علي خربوش، عبد المعطي رضا أرشيد، محفوظ أحمد جودة، محمود حسني العتيبي، المرجع السابق، ص16-17.

فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة، وتتمثل عناصر الإنتاج في العمل، الأرض، رأس المال والتنظيم وعوائد هذه العناصر هي على الترتيب: الأجر، الربح، الفائدة، الربح.

ويعتبر الدخل الوطني صورة للنتاج الوطني، ذلك أن هذا الأخير يعتبر من مجموع السلع والخدمات النهائية التي أنتجت باستخدام عناصر الإنتاج خلال مدة زمنية معينة ومقدرة بسنة عادة، يتم التعبير عن السلع والخدمات نقداً على أساس الأسعار السائدة في فترة التقدير¹.

3-3- الإنفاق الوطني:

سبق وأن ذكرنا أن الناتج الوطني بسعر التكلفة = الاستهلاك + الاستثمار أو بعبارة أخرى مجموع ما تم إنفاقه على شراء السلع والخدمات الاستهلاكية والسلع والخدمات الإنتاجية، ومن هنا يتبين أن الإنفاق الوطني = الناتج الوطني وبما أن الناتج الوطني = الدخل الوطني فإن الإنفاق الوطني = الدخل الوطني = الناتج الوطني. وعليه فإن الإنفاق الوطني = الإنفاق على السلع الإنتاجية أو بعبارة أخرى الإنفاق الوطني = الاستهلاك + الاستثمار².

¹ علي خالفي، "مدخل إلى علم الاقتصاد"، دار أسامة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص ص155-156.

² حسني علي خربوش، عبد المعطي رضا أرشيد، محفوظ أحمد جودة، محمود حسني العتيبي، المرجع السابق، ص18.

المطلب الثاني: تصنيف الاستثمار، محدداته وخصائصه

باعتبار أنه تعددت مفاهيم الاستثمار حسب موضوع دراسته من محاسبي، مالي، اقتصادي وقانوني، فبذلك توجد عدة تقسيمات أو تصنيفات للاستثمار، وذلك وفقا للعديد من المعايير.

الفرع الأول: تصنيفات الاستثمار

تختلف تصنيفات الاستثمار باختلاف الباحثين والمفكرين الاقتصاديين وبذلك سوف نحاول تقديم تصنيفات في جوانب مختلفة للاستثمار.

1- تصنيف الاستثمارات وفقا للهدف أو الغرض من القيام بها:

1-1- الاستثمار الصافي: هو الاستثمار الذي يزيد في رصيد رأس المال الحقيقي ويؤدي إلى رفع القدرة الإنتاجية وتوسيعها أي يمثل الإضافة الصافية إلى رصيد الاستثمارات في المجتمع.

1-2- الاستثمار التعويضي (الإحلالي): هو الاستثمار الذي يعوض رأس المال في مستواه الأصلي وذلك من خلال تعويض رأس المال المهلك برأس مال جديد مثل: ترميم الطرقات،...، هذا النوع من الاستثمارات لا يسمح بزيادة مخزون رأس المال ولكن يضمن المحافظة عليه في مستواه الأصلي ويكون الاستثمار الكلي مساويا إلى الاستثمار الصافي + الاستثمار الإحلالي¹.

1-3- الاستثمارات التوسعية: الغرض منها توسيع الطاقة الإنتاجية أو التسويقية للمؤسسة لاستيعاب ارتفاع الطلب مستقبلا، سواء بتطوير طريقة الإنتاج للمنتجات السابقة أو إدخال منتج جديد للسوق، أو فتح فروع للتسويق في نقاط أخرى.

¹ أورابية عزيز، "السياسات الاستثمارية والتشغيل في الجزائر للفترة (200-2010)"، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التجارية، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2011/2012، ص 07.

1-4- الاستثمارات التي تهدف إلى التطوير أو الترشيد: تهدف بصفة أساسية التقليل من تكليف

الإنتاج، وتحديث عملية الإنتاج بإدخال الآلة والتقليل من العمالة أثناء الإنتاج¹.

1-5- الاستثمارات الإستراتيجية (الاحتياطية): يصعب تحديد المردودية المادية لهذا النوع من

الاستثمار، سواء على المدى القصير أو البعيد، إذ يغلب الطابع النوعي والكيفي فيه على الطابع الكمي، ومثال هذا النوع من الاستثمارات ما يسمى بالاستثمارات الاجتماعية (التنمية البشرية) مثل إنشاء الملاعب و النوادي الرياضية أو نوادي الترقية الاجتماعية ...، فالمردودية في هذا النوع من الاستثمار تقاس بمدى التحسن الذي يحصل في طبيعة العلاقات الاجتماعية بين أفراد المؤسسة، مما يرفع من معنوياتهم ويزيد من انتمائهم إلى مؤسساتهم، بحيث يؤدي إلى خفض عدد التاركين للعمل وخفض نسب الغياب عن العمل، ويقع ضمن إطار الاستثمارات الإستراتيجية الكثير من المشاريع الحكومية، خاصة ماله علاقة بالأمن أو الصحة العامة أو الاقتصاد الوطني...²

2- التصنيف حسب طبيعة الاستثمار:

2-1- الاستثمار (الحقيقي) المادي: نعني بالاستثمار المادي الحصول على الأصول المادية

كالعقارات والسلع ... وهو كل أصل له قيمة اقتصادية ويترتب على استخدامه منافع اقتصادية متعددة تتمثل في إنتاج سلعة أو خدمة معينة³. وعليه فإن الاستثمار المادي أو الحقيقي يكون في

¹ مبارك لسوس، "التسيير المالي"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثانية، 2012، ص120.

² الإستثمار والتنمية الاقتصادية، منتديات التعليم نت، تم الإطلاع عليه بتاريخ 20/03/2015، على الرابط: http://ta3lime.com/show_thread.php?t=6370

³ نبيلة عرقوب، "محاولة تقدير معادلة الإستثمار في الإقتصاد الجزائري على المستوى الكلي - دراسة نظرية قياسية (1970-2008)"، أطروحة دكتوراه، فرع القياس الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2012/2011، ص34.

سلع رأسمالية، وهذه السلع يشار إليها على أنها تمثل تخصيص الدخل الاستهلاك المستقبلي بدلا من الاستهلاك الجاري، وهو يساهم في زيادة الدخل والناتج الوطني¹.

2-2- الاستثمار الغير مادي: منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي (1991) قدمت تعريفا واسعا عن الاستثمار غير المادي. والذي يغطي «جميع النفقات على المدى الطويل بخلاف شراء أو اقتناء الأصول الثابتة، تتفقها المؤسسات بهدف تحسين نتائجهم، بالإضافة إلى الاستثمارات التكنولوجية فهو يتعلق أيضا بالاستثمار في التدريب على تنظيم الإنتاج، في علاقات العمل، هياكل الإدارية، في تنمية العلاقات التجارية مع مؤسسات أخرى، بين الموردين والمستهلكين، الاستثمار في الأسواق، واقتناء وتشغيل البرامج»².

2-3- الاستثمار المالي: هو توظيف في أصل من الأصول المالية مثل: الأسهم، السندات، القبولات البنكية، وشهادات الإيداع وهو ما يسمى بالاستثمار في الأصول المالية. وقد يكون الاستثمار المالي قصير الأجل يأخذ شكل أدونات الخزينة، القبولات البنكية وشهادات الإيداع، أو يكون استثمار طويل الأجل فيأخذ شكل الأسهم والسندات والتعهدات المكفولة، وغالبا ما يقال للاستثمار قصير الأجل على أنه استثمار نقدي، أما الاستثمار طويل الأجل فهو استثمار مالي³.

ويمكن توزيع الاستثمارات حسب طبيعتها أيضا إلى استثمارات بشرية واستثمارات معلوماتية:

- **الاستثمارات البشرية:** تقوم هذه الاستثمارات على تطوير البنية الفوقية للاقتصاد والمجتمع من خلال مؤسسات عامة وخاصة وتعاونيات وطنية كانت أو أجنبية متخصصة أو متعددة الأهداف تعمل على بناء قاعدة بشرية من ذوي المهارات والمؤهلات والخبرات العلمية والثقافية والتكنولوجية

¹ طاهر حيدر حردان، "مبادئ الاستثمار"، دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 1997، ص14.

² Patrick Villieu, «Macro économie – L'investissement», Edition La découverte, paris, 2000, p89.

³ طاهر حيدر حردان، المرجع نفسه، ص15.

والمهنية النظرية والتطبيقية من أجل بناء مجتمع متطور ومزدهر وواع بالتصرفات الاستثمارية والتمويلية والاستهلاكية .

- الاستثمارات المعلوماتية (الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات): يؤدي الاستثمار الإلكتروني إلى التقليل من مخاطر الاستثمار ويزيد من الشفافية في المعلومات ويقلل من تكلفة ووقت وجهد الصفقات الاستثمارية¹.

3- التصنيف وفقا للمعيار الجغرافي:

3-1- الاستثمارات المحلية: وهي جميع الفرص المتاحة للاستثمار في الأسواق المحلية مهما كانت أداة الاستثمار المستعملة مثل العقارات والأوراق المالية والذهب والمشروعات التجارية،...
3-2- الاستثمارات الخارجية: وهي جميع الفرص المتاحة للاستثمار في الأسواق الأجنبية مهما كانت أدوات الاستثمار المستعملة وتتم هذه الاستثمارات إما بشكل مباشر أو غير مباشر².

4- تصنيف الاستثمار حسب الجهة القائمة بالاستثمار:

4-1- الاستثمار الفردي: ويتمثل هذا النوع من الاستثمار في ما يوجهه الفرد من مدخراته إلى تكوين رأس مال حقيقي جديد من أجل تحسين مستوى معيشته (شراء مسكن، أسهم تدر ربحا سنويا، ...)، وهو استثمار محفز يقوم به الأفراد متوقعين من خلاله أرباح كبيرة، هذه التوقعات للفوائد هي الدافع أو الحافز³.

4-2- استثمار المؤسسات: فهو يتمثل في رأس المال الحقيقي الجديد الذي تقوم بتكوينه وتمويله إما عن طريق الاحتياطات التي يتم تكوينها من الأرباح المحققة أو من القروض التي تحصل عليها. ومن الأسباب التي تدفع بهذه المؤسسات إلى الاستثمار نجد: تجديد وسائل الإنتاج، رفع

¹ نبيلة عرقوب، المرجع السابق، ص35.

² زياد رمضان، المرجع السابق، ص36.

³ بوغزالة محمد نجلاء، المرجع السابق، ص35.

مستوى الإنتاجية، زيادة الأرباح المحققة، تحسين النوعية، تلبية حاجات زبائنهم، فهي بحاجة إلى مخزون رأس المال لإنتاج السلع لبيعها مع تحقيق الربح، وحتى تكون أكثر منافسة في السوق¹.

4-3- الاستثمار الحكومي (العمومي): تهدف الدولة من خلاله إلى تحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية لأفراد المجتمع إذ يمكن تعريفها على أنها الاستثمارات التي لا يستطيع القطاع الخاص القيام بها نظرا لأسباب متعددة منها ضخامة المشاريع وقلة العائد منها مثل الاستثمارات في البنية التحتية مثل شق الطرقات الرئيسية والفرعية، بناء السدود الآبار، بناء المستشفيات والجامعات،... وتكون هذه الاستثمارات مرتبطة بخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة والاتجاه السياسي والفكري القائم فيها². وتهدف الدولة من خلال الاستثمار العمومي إلى تكوين رأس المال وبالتالي تنمية وزيادة الناتج الوطني الإجمالي، ويشمل تكوين رأس المال الثابت والتحويلات الرأسمالية إلى الداخل³.

4-4- الاستثمار الخاص: وهو الاستثمار الذي تقوم به الهيئات الخاصة أو الأشخاص باعتبارهم المالكين لوسائل الإنتاج. وهو من أهم أشكال الاستثمار في المجتمعات الرأسمالية، وأكثر ما يميز هذا النوع من الاستثمار هو ارتفاع الحافز على زيادة الإنتاجية، وتحقيق معدلات عالية من الأرباح، كما يتسم بالمرونة في الإدارة والتنظيم واتخاذ القرارات على عكس الاستثمار العمومي أو العام الذي تسوده المركزية في اتخاذ القرارات.

¹ نبيلة عرقوب، المرجع السابق، ص35.

² أورابية عزيز، المرجع السابق، ص07.

³ بلقاسم رحالي، ركن الدين فلاك، "دراسة تحليلية قياسية لأثر الاستثمار العمومي على البطالة في الجزائر خلال الفترة 1970-2010"، ملتقى دولي حول إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، ص01، بدون تاريخ.

4-5- الاستثمار الأجنبي (الدولي): ويتمثل في تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية، التي ترد في

شكل إسهام مباشر من رأس المال الأجنبي في الأصول الإنتاجية للاقتصاد المضيف (الاستثمارات الأجنبية المباشرة)، أو كافة صور القروض الائتمانية طويلة الأجل التي تتم في صورة علاقة تعاقدية بين الاقتصاد المضيف لها والاقتصاد المقرض (الاستثمار الأجنبي غير المباشر)¹.

كما يعرف أيضا على أنه مجموع الاستخدامات من الموارد المالية التي تجري تحديدا خارج البلد الأصل (الأم) تشكل في الأخير حركات دولية لرؤوس الأموال بغرض تحقيق أهداف سياسية واقتصادية ومالية...²

وهناك تصنيفات أخرى للاستثمار تتمثل فيما يلي:

أ- **الاستثمار المستقل والاستثمار المحفز:** فالاستثمار المستقل هو الأساس في زيادة الدخل والنتاج الوطني من قبل قطاع الأعمال أو القطاع الحكومي أو الاستثمار الأجنبي، أما الاستثمار المحفز فهو الذي يأتي نتيجة لزيادة الدخل (العلاقة بينهما طردية)³.

ب- **الاستثمار في تكوين رأس المال الثابت:** ونقصد به كل إضافة إلى الأصول المفضية إلى توسيع الطاقات الإنتاجية في المجتمع، أو المحافظة عليها أو تجديدها، وهو يتكون من ثلاثة عناصر:

¹ يحيى ولد محمود ولد جدو، "الاستثمار في البلدان النامية المعوقات وسبل التطوير-دراسة حالة موريتانيا"، مذكرة ماجستير، تخصص تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2011/2012، ص ص14-15.

² فارس فضيل، "أهمية الاستثمار المباشر الأجنبي في الدول العربية مع دراسة مقارنة بين الجزائر، مصر، المملكة العربية السعودية"، أطروحة دكتوراه، تخصص تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004، ص 07.

³ قاسم نايف علوان، المرجع السابق، ص 36.

- تكوين رأس مال ثابت يولد زيادة مباشرة في الطاقة الإنتاجية كإنشاء المباني السكنية، أو المصانع أو استصلاح الأراضي .

- تكوين رأس مال ثابت يولد زيادة غير مباشرة في الطاقة الإنتاجية، فهو يساعد على توسيع الطاقة الإنتاجية في الأنشطة الاقتصادية المختلفة مثل الطرق و السدود،...

- تكوين رأس مال ثابت لا يولد زيادة مباشرة أو غير مباشرة في الطاقة الإنتاجية كالتمثيل والمتاحف، وهذا النوع في عداد الاستثمارات غير المنتجة.

ج- الاستثمار في تكوين المخزون السلعي: الغرض منه هو تكوين مخزون سلعي في كل من المنشآت الصناعية أو التجارية، فهو يعمل على تسجيل العمليات الإنتاجية واستمرارها دون تعطل، بحيث تكون مستلزمات الإنتاج معدة للتشغيل دون توقف انتظاراً لورودها¹.

الفرع الثاني: محددات الاستثمار

هناك مجموعة من العوامل المتداخلة التي تلعب دوراً كبيراً في التأثير على فعالية الاستثمار، ويمكن أن نذكرها فيما يلي:

1- الفائض الاقتصادي: والمتمثل في الناتج المتحقق في فروع الاقتصاد الوطني مطروحاً منه استهلاك المنتجين وعوائدهم إضافة إلى مصاريف المجتمع العمومية (النفقات الضرورية لاستمرار المجتمع للعيش في نفس مستواه السابق) وبما أن الفائض الاقتصادي لا يستخدم بالكامل في العملية الإنتاجية فإنه بذلك يمثل جزءاً من الإنتاج السنوي للمجتمع الذي يستخدم في تمويل عملية التنمية الاقتصادية، ويمكن توضيح علاقة الفائض الاقتصادي بالاستثمار بالعلاقة التالية:

¹ حسين عمر، المرجع السابق، ص 38-42.

زيادة الفائض الاقتصادي الفعلي المستخدم في عملية التنمية ➡ زيادة معدلات الاستثمار ➡ زيادة الطاقة الإنتاجية ➡ ارتفاع مستوى الدخل الحقيقي ➡ زيادة الفائض الاقتصادي الفعلي¹.

2- الربح: يعتبر عامل "الربح" أحد المحددات الهامة للاستثمار بالنسبة للمشروع الواحد خلال أي فترة من الزمن فالربح المتحقق للمشروع في فترة من الزمن يعد مؤشرا له قيمته في تقدير حالة الطلب على منتجات المشروع وارتفاعه يثير الرغبة في زيادة حجم الطاقة الإنتاجية للمشروع فيؤدي ذلك إلى اتخاذ قرار الاستثمار. هذا التحليل الجزئي يمكن تعميمه والأخذ به على المستوى الكلي، ففي فترات الرواج تزداد أرباح غالبية المشروعات يلاحظ زيادة الاستثمار على المستوى الكلي².

3- سعر الفائدة: يمثل سعر الفائدة بندا من بنود تكلفة شراء الأصل الرأسمالي حيث يمثل تكلفة الحصول على النقود اللازمة لتمويل شراء السلع الرأسمالية، لذا فإن انخفاض سعر الفائدة يساهم في زيادة الأرباح ومن ثم زيادة حجم الإنفاق الاستثماري.

4- تكاليف الاستثمار: ويقصد بها تكاليف شراء المعدات الرأسمالية وصيانتها وتكلفة تشغيلها ومثل هذه التكاليف لها تأثير مباشر على حجم الأرباح التي يمكن تحقيقها من أحد أوجه الاستثمار فكلما ارتفعت هذه التكاليف كلما انخفضت الأرباح المتوقعة ومن ثم حجم الاستثمار، والعكس صحيح³.

¹ ناظم محمد نوري الشمري، طاهر فاضل البياتي، احمد زكريا صيام، المرجع السابق، ص 51-54.

² عبد الرحمان يسري أحمد، "النظرية الاقتصادية الكلية"، الدار الجامعية طبع، نشر وتوزيع، الإسكندرية، مصر، 1998، ص 108.

³ جميل عبد الحميد جاب الله، "النظرية الاقتصادية مشكلات - سياسات - برامج"، مكتب العلني للكمبيوتر والنشر والتوزيع، مصر، 2002، ص 211-212.

5- التوقعات: من أهم العوامل التي تحدد الطلب على الاستثمار عامل "التوقعات"، فالمشروع الذي يحتفظ بتوقعات متفائلة بخصوص الطلب على منتجاته مستقبلا سوف يكون أكثر رغبة في الاستثمار بالمقارنة بالمشروع الذي يحتفظ بتوقعات متشائمة في هذا الصدد.

ويمكن تعميم هذه النتيجة على الاقتصاد ككل، ويلاحظ أن تقدير حالة في الفترات الزمنية المقبلة يرتبط ارتباطا وثيقا بتقدير حالة الربح، وعليه يمكن القول أن الاستثمار يتحدد بالتوقعات الخاصة بالطلب الكلي أو بالتوقعات الخاصة بنصيب الأرباح على المستوى الكلي¹.

6- الائتمان المصرفي: إن مدى توفر الائتمان المصرفي في السياسة الداخلية للبنوك التجارية أو البنوك المتخصصة لدعم المشاريع أو شركات الأعمال، يعتبر عاملا محددا ومؤثرا على الاستثمار فإن توافر القروض المصرفية يساهم في دعم وتشجيع الاستثمار وبالعكس في حالة تقنين القروض قد يؤدي إلى تحجيم الاستثمار.

7- عدم الاستقرار الاقتصادي: عدم الاستقرار الاقتصادي يؤثر سلبا على عملية الاستثمار في البلد من خلال جوانب عديدة منها ارتفاع معدلات التضخم والتي تؤثر على الربحية المتوقعة.

8- ارتفاع المديونية الخارجية: إن ارتفاع نسبة المديونية الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي يؤثر سلبا على الاستثمار من خلال استخدام الموارد المتاحة لخدمة المديونية العامة، وكذلك قد يؤدي ارتفاع المديونية إلى تحويل رؤوس الأموال إلى الخارج بدل ادخارها أو استثمارها في داخل البلد².

9- الاستهلاك: يعتبر الاستهلاك من العوامل المؤثرة على حجم الاستثمار، حيث أن زيادة معدلات نمو الاستهلاك بمعدلات تفوق ما تقرر لها من الخطة الاقتصادية يؤثر على حجم

¹ عبد الرحمان يسري أحمد، نفس المرجع، ص ص 110-111.

² قاسم نايف علوان، المرجع السابق، ص ص 38-39.

المدخرات وبالتالي يحول دون تمويل الاستثمارات المستهدفة، الأمر الذي يتطلب تخطيط الاستهلاك وترشيده لتوجيه الزيادة في الدخل نحو القنوات الاستثمارية بهدف زيادة الطاقة الإنتاجية والتراكم الاستثماري.

10- التقدم التقني والابتكار: إن مسايرة التقدم التقني مسألة في غاية الأهمية لجميع المشروعات التي ترى ضرورة المحافظة على مراكزها التنافسية وتحسينها داخل الصناعة أو في الأسواق، فالنتيجة المنتظرة من التقدم التقني تتمثل في رفع مستوى الكفاءة الإنتاجية والتي تتمثل في تحقيق نفس الحجم من الناتج ولكن بنفقات أقل، أو تحقيق مستوى أكبر من الناتج ولكن عند نفس مستوى النفقات، ومن ثم القدرة على تحقيق مستوى أعلى من الأرباح أو القدرة على الصمود أمام منافسة المشروعات التي تتقدم تقنيا، إن عملية الاستثمار لا تتضمن دائما مجرد تكرار للنمط التقني القائم داخل المشروع بل هي بالضرورة ترتبط في المدى الطويل بعملية التقدم التقني، إذ له تأثير واضح أيضا على الاستثمار الكلي داخل الاقتصاد الذي ينمو خلال المدى الطويل من الزمن.

11- عوامل أخرى: إضافة إلى العوامل السابقة المحددة للاستثمار، توجد مجموعة أخرى من العوامل التي تحدد مستوى الاستثمار الكلي، منها التغيرات في الطلب الخارجي على السلع المصدرة (سواء كانت تخص حجم أو هيكل الصادرات)، التغيرات في الأذواق والتي غالبا ما تقترن بالتغيرات الحضارية، التغيرات التقنية والتي تؤدي إلى اضمحلال بعض الصناعات ومن ثم انكماش تيار الاستثمار فيها بصفة مستمرة . ومن محددات الاستثمار الكلي أيضا السياسات الحكومية التي تستهدف إنشاء مرافق عامة أو تنمية بعض الأنشطة أو الصناعات لأهداف اجتماعية أو لأهداف إنمائية بغض النظر عن مبدأ الربحية. وكذلك نجد أن ظروف الحرب والنزاعات

الاستقلالية لدى كثير من البلدان النامية والرغبة في الإسراع بعملية التنمية الاقتصادية. كل هذه لها تأثيرها في معدل الاستثمار الكلي¹.

المطلب الثالث: أهمية الاستثمار وأهدافه

تظهر أهميته الاستثمار على المستوى الوطني وكذلك على مستوى الفرد على حد سواء، كما له عدة أهداف، ويمكن تناول ذلك وفق ما يلي:

الفرع الأول: أهمية الاستثمار

للاستثمار أهمية كبيرة سواء كان ذلك على المستوى الجزئي أو على المستوى الكلي:

1- الأهمية على المستوى الجزئي: يمكن تحديد أهمية الاستثمار على المستوى الفردي كما يأتي:

- يساعد الفرد (المستثمر) في معرفة العائد المتوقع على الاستثمار؛
- يساعد المستثمر في حماية ثروته من أنواع المخاطر المختلفة سواء المخاطر المنتظمة أم غير المنتظمة؛

- يساهم الاستثمار في زيادة العائد على رأس المال وتنميته من خلال زيادة الأرباح المحتجزة المحققة من الاستثمار².

2- الأهمية على المستوى الكلي: يمكن تلخيص الأهمية على المستوى الوطني في النقاط التالية:

- زيادة الدخل الوطني للبلد؛
- خلق فرص عمل جديدة في الاقتصاد الوطني؛
- دعم عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛

¹ ناظم محمد نوري الشمري، طاهر فاضل البياتي، احمد زكريا صيام، المرجع السابق، ص 59-60.

² قاسم نايف علوان، المرجع السابق، ص 33.

- زيادة الإنتاج ودعم الميزان التجاري وميزان المدفوعات.

كذلك إن زيادة الإنفاق الاستثماري يحتل أهمية كبيرة في النشاط الاقتصادي لعدة أسباب منها:

- يعتبر واحد من أهم العوامل المحددة للطاقة الإنتاجية، لذا فهو يعتبر من العوامل الأساسية في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

- يعتبر واحد من المكونات الرئيسية من مكونات الطلب الكلي أو الإنفاق الوطني¹.

كما يمكن أن تظهر الأهمية الاقتصادية لعنصر الاستثمار، بوصفه متغيرا اقتصاديا كليا يلعب دورا هاما في مسار النظام الاقتصادي وتطوره "ديناميكيا على مدار الزمن"، بما أنه وثيق الارتباط بصورة مباشرة أو غير مباشرة بمتغيرات اقتصادية كلية أخرى كالادخار والدخل ومستوى التشغيل².

الفرع الثاني: أهداف الاستثمار

تختلف أهداف الاستثمار باختلاف الجهة القائمة بالاستثمار فقد يكون الهدف هو تحقيق النفع العام كما في المشاريع العامة التي تقوم بها الدولة، وقد يكون الهدف هو تحقيق الربح كما هو الحال في المشاريع الخاصة. ويمكن تلخيص أهداف الاستثمار فيما يلي³:

- تحقيق العائد (الربح) مهما كان نوع الاستثمار؛

- تكوين الثروة وتنميتها ويقوم هذا الهدف عندما يضحى الفرد في الاستهلاك الجاري على أمل تكوين ثروة في المستقبل؛

- تأمين الحاجات المتوقعة وتوفير السيولة لمواجهة تلك الحاجات؛

- المحافظة على قيمة الموجودات وعندها يسعى المستثمر إلى تنويع في مجالات استثماره حتى لا تتخفف قيمة موجوداته مع مرور الزمن بحكم عوامل ارتفاع الأسعار وتقلبها.

¹ محمود حسين الوادي، كاظم جاسم العيساوي، المرجع السابق، ص112.

² حسين عمر، المرجع السابق، ص63.

³ طاهر حردان حيدر، "أساسيات الاستثمار"، المرجع السابق، ص16.

المبحث الثاني: ماهية النمو الاقتصادي

يمثل النمو الاقتصادي هدفا تسعى جميع الشعوب والأمم باختلافها للعمل على تحقيقه والبحث عن الوسائل والعوامل التي من شأنها الرفع من معدل المستوى المعيشي للفرد وللمجتمع ككل، ولقد أصبح العامل الأساسي والمعتمد عليه في قياس رقي وتقدم المجتمعات، وقد اهتم الكثير من المفكرين الاقتصاديين والسياسيين بموضوع النمو الاقتصادي، على اختلاف توجهاتهم الفكرية والمدارس التي ينتمون إليها. كما تم تناوله بكثير في مواضيع الاقتصاد الكلي.

المطلب الأول: مفاهيم أساسية حول النمو الاقتصادي

تم تناول هذا المفهوم من جوانب مختلفة، منها ما يتعلق بالظروف المواتية لتحقيقه ومنها ما يتعلق بمدى ارتباطه بالتنمية الاقتصادية، فما حقيقة هذا المفهوم وما هي مختلف المفاهيم المرتبطة به؟ وعلى هذا الأساس سنتطرق إلى تعريف وتحديد طبيعة النمو الاقتصادي ومحدداته، إضافة إلى مقاييسه وأهدافه.

الفرع الأول: مفهوم النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية

عادة ما يتم الخلط بين مفهومي النمو والتنمية وذلك نظرا لوجود علاقة ما بين المفهومين، إذ يفرق الاقتصاديون بين النمو الاقتصادي (*Economic growth- Croissance économique*) والتنمية الاقتصادية (*Economic development -Développement économique*).

وسنحاول إعطاء تعريف لكل منهما وتوضيح هذا الفرق.

1- مفهوم النمو الاقتصادي:

1-1- تعريف النمو الاقتصادي: هناك عدة تعاريف للنمو الاقتصادي، وسنحاول تقديمها على

نحو ما يلي:¹

التعريف الأول: النمو الاقتصادي يعني حدوث زيادة مستمرة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي مع مرور الزمن، (متوسط الدخل الفردي = الدخل الكلي / عدد السكان)، أي أنه يشير لنصيب الفرد في المتوسط من الدخل الكلي للمجتمع، مما يعني أن النمو الاقتصادي لا يعني مجرد حدوث زيادة في الدخل الكلي أو الناتج الكلي وإنما يعني حدوث تحسن في مستوى معيشة الفرد ممثلاً في زيادة نصيبه من الدخل الكلي، ولا يمكن حدوث هذا إلا إذا فاق معدل نمو الدخل الكلي (الناتج الكلي) معدل النمو السكاني.

- إذا كان معدل نمو الدخل الكلي = معدل النمو السكاني $\leftarrow$ متوسط نصيب الفرد يبقى ثابتاً $\leftarrow$ مستوى معيشة الفرد لن يتغير $\leftarrow$ لا يوجد هناك نمو اقتصادي.

- إذا زاد الدخل الكلي بمعدل أقل من معدل النمو السكاني $\leftarrow$ متوسط نصيب الفرد من الدخل الكلي سوف ينخفض $\leftarrow$ تدهور مستوى معيشة الفرد $\leftarrow$ حدوث نوع من التخلف الاقتصادي.

وبالتالي: معدل النمو الاقتصادي = معدل نمو الدخل الكلي - معدل النمو السكاني.

وبلاحظ من ناحية أخرى أن النمو الاقتصادي يعني حدوث زيادة في الدخل الفردي الحقيقي وليس النقدي.

وعليه: معدل النمو الاقتصادي الحقيقي = معدل الزيادة في الدخل الفردي النقدي - معدل

التضخم.

¹ عبد القادر محمد عطية، "اتجاهات حديثة في التنمية"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003، ص ص 11-12.

التعريف الثاني: النمو الاقتصادي يعني الزيادة في كمية السلع والخدمات التي ينتجها اقتصاد معين، وهذه السلع يتم إنتاجها باستخدام عناصر الإنتاج الرئيسية، أي أنه زيادة الدخل لدولة معينة، ويضيف بعض الكتاب إلى هذا التعريف شرط استمرار هذه الزيادة لفترة طويلة من الزمن، وذلك لتمييز بين النمو والتوسع الاقتصادي (*Expansion Economique*) الذي يتم لفترة قصيرة نسبياً¹.

هذا ويتعين الإشارة إلى أن النمو الاقتصادي يركز على الكم الذي يحصل عليه الفرد من الدخل في المتوسط، أي على كم السلع والخدمات التي يحصل عليها، ولا يتم بنوعية تلك السلع والخدمات من ناحية، أو بتوزيع الدخل بين فئات المجتمع من ناحية أخرى إضافة إلى أن النمو الاقتصادي يتحقق تلقائياً دون تدخل من قبل السلطات الحكومية².

التعريف الثالث: الاقتصادي "*Simon Kuznets*" يقول أن النمو يقاس من خلال الناتج الصافي وذلك من خلال ما يلي: الناتج الصافي = الناتج المحصل - (الإهلاكات + الإستهلاكات الوسيطة)³.

ومن خلال هذه التعاريف يمكن أن نستخلص الخصائص التالية:

- أن النمو الاقتصادي يقتصر بنمو الدخل الكلي أو الناتج الكلي والذي يجب أن يترجم أو يترتب عنه زيادة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي؛
- يجب أن تكون الزيادة في الدخل الكلي أو الوطني لفترة طويلة أي تتميز بالاستمرارية.

¹ علي يوسفات، "عتبة التضخم والنمو الاقتصادي في الجزائر (دراسة قياسية للفترة 1970-2009)"، مجلة الباحث، دورية علمية سنوية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 11، 2012، ص 68.

² محمد عبد العزيز عجيبة، إيمان عطية ناصف، علي عبد الوهاب نجا، "التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق - النظريات - الإستراتيجيات - التمويل، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007، ص 77.

³ Jean-Claude GEHANNE, « *Dictionnaire Thématique de sciences Economiques et Sociales de croissance et déséquilibre* », Edition Dunod , Paris , 1995, p49.

1-2- أنواع النمو: ويمكن تصنيف أنواع النمو إلى:

أ- النمو الاقتصادي الموسع (*croissance extensive*): يتمثل هذا النمو في كون نمو الدخل

يتم بنفس معدل نمو السكان أي أن الدخل الفردي ساكن.

ب- النمو الاقتصادي المكثف (*croissance intensive*): يتمثل هذا النمو في كون نمو الدخل

يفوق نمو السكان وبالتالي فإن الدخل الفردي يرتفع.

وعليه المرور من النمو الموسع إلى النمو المكثف يمثل نقطة الانقلاب، أين المجتمع يتحول

تماما والظروف الاجتماعية تتحسن¹.

ويوجد ثلاثة مصادر للنمو الاقتصادي وتتمثل في: تراكم رأس المال، التطور الفني المصاحب

للتجهيزات الجديدة وزيادة كمية العمل والناجمة أساسا عن الزيادة السكانية، الهجرة والتغير في نسب

المشاركة².

2- مفهوم التنمية الاقتصادية:

1-2- تعريف التنمية: لتعريف التنمية يستدعي الأمر مجموعة من التعاريف، طالما أنه لا يوجد

تعريف واحد متفق عليه، وسنقوم بعرض بعض التعاريف.

التعريف الأول: يعرف مير *Meier* التنمية الاقتصادية بأنها "عملية تفاعلية يزداد خلالها الدخل

الوطني الحقيقي للدولة، وكذلك دخل الفرد بالمتوسط خلال فترة زمنية معينة".

¹ صوابيلي صدر الدين، "النمو والتجارة الدولية في الدول النامية"، أطروحة دكتوراه، تخصص اقتصاد قياسي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2006/2005، ص ص 26-27.

² Michael Wickens, traduction de la 1ere édition américaine par Marc Sangnier, Mouhamadou Sy et Hamidreza Tabarraei, « *Analyse macroéconomique approfondie* », éditions de Boeck Université, 1ère édition, Belgique, 2010, p54.

التعريف الثاني: كيند لبرجر يعرف التنمية الاقتصادية بأنها "الزيادة التي تطرأ على الناتج الوطني من سلع وخدمات في فترة زمنية معينة اتفق عليها أنها سنة، مع وجوب توافر تغيرات تكنولوجية وفنية وتنظيمية في المؤسسة الإنتاجية القائمة فعلاً أو التي ينتظر إنشاؤها فيما بعد".

التعريف الثالث: تعرف التنمية الاقتصادية بأنها "مجموعة الإجراءات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، تهدف إلى تحقيق تغير هيكلي في الكيان الاقتصادي لبناء آلية اقتصادية ذاتية تضمن تحقيق زيادة حقيقية في الناتج الإجمالي، و رفعا مستمرا لدخل الفرد الحقيقي، كما تهدف إلى توزيع عادل لهذا الناتج بين طبقات الشعب المختلفة التي تساهم في تحقيقه"¹.

التعريف الرابع: التنمية الاقتصادية هي عملية نقل الاقتصاد الوطني من حالة التخلف إلى حالة التقدم، فيما يرى البعض على أنها عملية يزداد فيها الدخل الوطني الحقيقي للنظام الاقتصادي السائد خلال فترة زمنية محدودة.

التعريف الخامس: بينما عرفها جيرار ديميار خبير الأمم المتحدة على أنها "عملية يرتفع بموجبها الدخل الوطني الحقيقي خلال فترة من الزمن مرفوقة باستمرارية حركية عملية"².

من خلال التعاريف السابقة يمكن وضع تعريف شامل للتنمية فهي:

- تعبر عن زيادة حجم الناتج الوطني؛
- تعمل على تحقيق زيادة مستمرة في دخل الفرد الحقيقي؛
- تأخذ شكل مجموعة من الإجراءات والتدابير في مختلف الميادين (الاقتصادية والاجتماعية والثقافية) تهدف إلى تحقيق تغير هيكلي في الكيان كله.

¹ صالح صالح، المرجع السابق، ص ص90-91.

³ خميس خليل، "مساهمة القطاع العام والقطاع الخاص في التنمية الوطنية في الجزائر"، مجلة الباحث، دورية علمية سنوية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 09، 2011، ص203.

* **الإنماء والتنمية:** الإنماء والتنمية مصطلحان مترادفان ويقابلهما في اللغة الفرنسية *Développement* وبالانجليزية *Development*، ويقصد بهما حدوث تطورات وتغييرات أساسية هامة على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي، ويهدف الإنماء إلى رفع مستوى المعيشة لمجتمع معين، وهو لا يسعى فقط إلى تأمين الحاجات المادية للإنسان، بل إلى تحسين أحواله المعيشية، وتحقيق أمانيه المختلفة. والإنماء لا يكون إلا إذا كان متوازناً وإذا لم يشمل كل القطاعات الاقتصادية ولم يخرقها جميعاً، وكذلك التنمية لا تكون إذا كانت غير متوازنة وغير شاملة. وبالتالي لا تستطيع أن تكون مستدامة¹.

2-2- الفرق بين النمو والتنمية الاقتصادية:

مع تطور البعد الإنمائي في الفكر الاقتصادي، اتضح أنه هناك عدة اختلافات بين المفهومين سنحاول إبرازها فيما يلي:

- قد ميز كل من "شومبتر" و"مسز يورسولا هيكس" بين مفهوم النمو الاقتصادي ومفهوم التنمية الاقتصادية، فالأول يراود به تحقيق الارتفاع المستمر في متوسط دخل الفرد الحقيقي كما هو عليه الحال في الدول الرأسمالية المتطورة، أما المفهوم الثاني فيتطلب إجراء تغيير في الهيكل الاقتصادي والاجتماعي لتحقيق تغيير جذري في أسلوب الإنتاج السائد وفي سلوك الأفراد الاقتصادية، إضافة إلى تحقيق ارتفاع مستمر في متوسط دخل الفرد²؛

- النمو الاقتصادي يشير إلى الزيادة المطردة في الناتج الوطني الإجمالي لفترة طويلة من الزمن دون حدوث تغييرات ملموسة في الجوانب الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية والثقافية، بينما تعني

¹ محمد حسن دخيل، "إشكاليات التنمية الاقتصادية المتوازنة"، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 2009، صص 26-27.

² ضياء مجيد، "أسس علم الاقتصاد"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزء الأول، الجزائر، الطبعة الثانية، 2013، صص 72.

التنمية الاقتصادية إضافة إلى نمو الناتج الوطني الإجمالي حصول تغيرات هيكلية مهمة وواسعة

في المجالات الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية، الديمغرافية وفي التشريعات والأنظمة؛

- كما تفرق *Mrs Hicks* بأن التنمية تشير إلى البلدان النامية والنمو يشير إلى البلدان المتقدمة؛

- يؤكد البروفيسور *Bonne* بأن التنمية تتطلب وتتضمن نوعاً من التوجه والتنظيم والقيادة لتوليد

قوى التوسع والمحافظة عليها¹؛

- النمو الاقتصادي هو محرك التنمية ككل وبدون النمو الاقتصادي لا يمكن أن تحدث زيادة

متواصلة ومستدامة في استهلاك الأسر المعيشية وزيادة معدل النمو شرط لتوسيع قاعدة الموارد،

وهي بالتالي شرط للتحويل الاقتصادي والتكنولوجي والاجتماعي؛

- النمو تلقائي وتراكم كمي يجري مع مرور الزمن وباستمرار وينتج عن الحركة الدائمة للمجتمع،

بينما التنمية هي تراكم نوعي يطال مختلف جوانب المجتمع؛

- النمو قد ينحصر في قطاع محدود ومنعزل عن بقية أوجه الاقتصاد الوطني بينما التنمية تشمل

مختلف القطاعات؛

- يجسد النمو مفهوماً كمياً قابلاً للقياس وينحصر في الميدان الاقتصادي بينما مفهوم التنمية،

فيشمل التحولات الحاصلة في هيكل الاقتصاد والدولة ومواقع القوى الاجتماعية والسياسية وكذلك

مجالات الحياة الأخرى²؛

¹ مدحت القرشي، "التنمية الاقتصادية - نظريات سياسات وموضوعات"، دار وائل للنشر، عمان، الطبعة الأولى، 2007، ص ص 124-125.

² محمد حسن دخيل، المرجع السابق، ص ص 30-31.

- تعبير النمو الاقتصادي يعني "الزيادة المتواصلة في الدخل الحقيقي للفرد الواحد، عن طريق التحسين المتواصل في وسائل الإنتاج في كافة أنحاء القطر"، أما التنمية الاقتصادية فتشمل "التغيرات الاقتصادية العديدة الأخرى التي ترافق النمو الاقتصادي"¹؛
- لا يهتم النمو الاقتصادي بتنمية الأنواع المختلفة لرأس المال البشري والاجتماعي، الذي تهتم به عملية التنمية بل وسمي هذا النوع من التنمية بالتنمية البشرية، والنمو ينظر للفرد كصانع للتنمية عكس التنمية التي ترى فيه صانع وهدف لهذه العملية؛
- يمكن القول أن التنمية مفهوم نمطي، أي أنه ينطوي على أحكام لما يجب أن يتحقق في المجالات الاقتصادية وغير الاقتصادية، تتصل برفع القدرة الإنتاجية وكفاءة أداء أفراد المجتمع، مع ضمان العدالة الاجتماعية في توزيع ثمار التنمية، إضافة إلى أهداف أخرى في المجالات الثقافية والاجتماعية والسياسية، أما النمو فهو مفهوم واقعي ينحصر في استخدام الموارد المالية لزيادة الإنتاج في المستقبل، من دون أن يهتم بعملية التوزيع والآثار الجانبية الأخرى التي ترافقها².
- مم سبق نستنتج أن التنمية أشمل وأعم من النمو إذ أنها تعني النمو زائد التغيير، وأن التنمية ليست فقط ظاهرة اقتصادية بل هي أيضا تتضمن محتوى اجتماعيا.

2-3- أهداف التنمية: للتنمية أهداف عديدة، منها:

- إجراء تغييرات في الهيكل و البنيان الاقتصادي: وذلك من خلال تصحيح الاختلالات الهيكلية، من خلال الاهتمام بالصناعة وإعطائها دفعة قوية مبتدئة بالصناعات التي تتوافر مستلزمات

¹ أفيريت هاجن، ترجمة جورج خوري، "اقتصاديات التنمية"، مركز الكتب الأردني، الأردن، 1988، ص24.

² عبد القادر فار، "الإنفاق العام وأثره على النمو الاقتصادي في الجزائر (2000-2010)"، مذكرة ماجستير، تخصص اقتصاد ومالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة المدينة، 2012/2011، ص ص 129-130.

إنتاجها - من عمل ومنتجات أولية وزراعية ومعدنية - وكذلك لتلبية حاجات السوق المحلية من العديد من المنتجات؛

- تهدف إلى توسيع نطاق الطاقة الإنتاجية: فبذلك يزيد الناتج المحلي ويتنوع الإنتاج في المجتمع، تزداد فرص العمل وتتحرك الدولة من تبعيتها للعالم الخارجي؛

- تعمل التنمية الاقتصادية على إعادة توزيع الدخل لصالح الطبقة الفقيرة، إذ أنه من أولوياتها أن يصاحب النمو الاقتصادي إعادة في توزيع الدخل لصالح الفقراء؛

- ضرورة الاهتمام بنوعية السلع والخدمات المنتجة، وإعطاء الأولوية للسلع الأساسية خاصة التي تحتاج إليها الطبقات الفقيرة كالسلع الغذائية إضافة إلى الخدمات الأساسية من خدمات تعليمية وصحية واجتماعية¹؛

- تحقيق النمو واستمراره في مختلف القطاعات؛

- تأمين مستوى سكاني مستديم؛

- حفظ قاعدة الموارد وتعزيزها؛

- تعبئة المدخرات وذلك بالسيطرة على القطاعات الإستراتيجية ومراقبتها للقطاعات التي تمس بنية الدولة والتي يصطلح عليها بالمرتفعات المظلة على الاقتصاد، هذه القطاعات لها مداخل تشكل دعامة أساسية لسياسة الدولة، وخاصة لما توفره من مدخرات مالية التي تعتمد عليها في إيراداتها الأساسية في ميزانياتها؛

¹ محمد عبد العزيز عجيبة، إيمان عطية ناصف، "التنمية الاقتصادية - دراسات نظرية وتطبيقية"، الناشر، جامعة الإسكندرية، 2000، ص ص 56-59.

- تعديل الاتجاه التكنولوجي والسيطرة على المخاطر وذلك بتعزيز القدرة على الإبداع وخاصة في البلدان المتخلفة لتصبح أكثر فعالية في مواجهة التحديات¹.

2-4- مؤشرات قياس التنمية:

توجد عدة مؤشرات يتم من خلالها قياس التنمية، سنحاول إبرازها فيما يلي:

أ- دليل التنمية البشرية « *HDI* » *1990 Human Development Index*: ويحتوي هذا

الدليل على ثلاثة معايير جزئية تتمثل في:

- المستوى الصحي، معبرا عنه بالعمر المتوقع عند الميلاد؛
- مستوى التحصيل العلمي، معبرا عنه بالمتوسط المرجح لنسبة محو الأمية بين الكبار ومتوسط نسبة التسجيل في مراحل التعليم الثلاثة الأولى مع وزن نسبي $\frac{2}{3}$ و $\frac{1}{3}$ ، على التوالي:
- مستوى المعيشة معبرا عنه بمتوسط الدخل الحقيقي المعدل².

ولقياس دليل التنمية البشرية يتم تحديد أدنى قيمة وأقصى قيمة على مستوى العالم بالنسبة لكل معيار من المعايير السابقة. ويتم حساب ما يسمى بمستوى الانجاز لكل معيار من المعايير السابقة بالنسبة للدولة المعنية كما يلي:

$$\text{مستوى الانجاز للمعيار} = \frac{\text{قيمة المعيار في الدولة} - \text{الحد الأدنى للمعيار}}{\text{الحد الأقصى للمعيار} - \text{الحد الأدنى للمعيار}}$$

¹ خميس خليل، المرجع السابق، ص204.

² عبد القادر محمد عطية، المرجع السابق، ص54.

* متوسط الدخل يعدل أولا بتحويله إلى دولارات وفقا لسعر الصرف المحدد على أساس مبدأ تعادل القوة الشرائية حتى يكون قابلا للمقارنة بين الدول ثم يعدل ثانيا ليعكس حقيقة أن المنفعة الحدية للدخل تتناقص بعد زيادته عن حد أدنى معين.

وإذا رمزنا لمستوى الانجاز للمعيار المعين بالرمز I_i فإن دليل التنمية البشرية يحسب كمتوسط بسيط لمستويات الانجاز للمعايير الثلاثة، أي أن:

$$HDI = 1/3 \sum I_i$$

وتتراوح قيمة دليل التنمية البشرية من الناحية النظرية بين الصفر والواحد. وهو يستخدم في ترتيب الدول من حيث درجة التنمية البشرية فيها¹.

بالإضافة إلى هذا الدليل هناك دليل آخر يأخذ بعين الاعتبار عدم العدالة في توزيع القدرات البشرية بين الذكور والإناث بالإضافة إلى المعايير الثلاثة المذكورة سابقاً، ويتمثل هذا المقياس في دليل التنمية البشرية المعدل للجنس GDI ، أما الدليل الآخر فيتمثل في دليل الفقر التنموي HPI والذي أضيف سنة 1997، حيث عند التطرق إلى التنمية نتكلم عن الفقر، إلا أن التنمية لا تقتصر فقط على الدول النامية وإنما توجد أيضاً في الدول المتقدمة، وبالتالي من أجل قياسه يجب التفرقة بين الفقر المطلق الذي يتمثل في عدم تلبية الحاجيات الأساسية عند تعريف مجموعة من السلع والخدمات ممثلة لحد معين للعيش، وبالتالي يعتبر فقير كل من لا يصل إلى هذا الحد في استهلاكه، والفقر النسبي الذي يتمثل في وجود فرق بين ما نملكه وما يملكه الآخرون رغم حيازتنا على أكثر من الحد المعين للعيش².

ب- **مقاييس كمية أخرى:** بالإضافة إلى مؤشر التنمية البشرية هناك مؤشرات أخرى من بينها:

- **مقياس بيكولي * (PQLI):** يسمى بمقياس نوعية الحياة، وهو من المقاييس المستخدمة في الحكم على مدى نجاح التنمية، ويعد من المقاييس المركبة التي تأخذ بعين الاعتبار العديد من

¹ عبد القادر محمد عبد القادر عطية، المرجع السابق، ص 55-56.

² صوابيلي صدر الدين، المرجع السابق، ص 28.

* تستخدم كلمة بيكولي، اختصاراً لتعبير *Physical Quality of Life Index*.

المتغيرات من بينها متوسط عمر الإنسان، المقدرة على القراءة والكتابة، معدلات وفيات الأطفال، والعمر المتوقع عند الولادة، ويتم إعداد هذا المؤشر من خلال قياس كل متغير على حدى ثم تجمع هذه القياسات في حزمة واحدة وفقا لأهميتها النسبية؛

- **مقياس كوسوف (KOSOV):** يعرف الاقتصادي "فلاديمير كوسوف" النمو بأنه تغيير في حجم النشاط، بينما يعرف التنمية الاقتصادية بأنها ليست فقط الزيادة في حجم النشاط الاقتصادي، بل والتغير الذي يطرأ على الاقتصاد لصالح القطاعات الأكثر تأمينا لتطوره على المدى الطويل، ومن خلال ذلك يمكن التمييز بين مؤشرين¹، يختص الأول بمقياس النمو معبرا عنه بمعدل النمو الاجتماعي، ويختص الثاني بقياس التنمية معبرا عنه بمعدل نمو الناتج الاجتماعي بالإضافة إلى درجة تغير هيكل النشاط الاقتصادي نحو القطاعات الأكثر حيوية².

2-5- استراتيجيات التنمية:

تختلف الاستراتيجيات عن النظرية أو النموذج في كونها مجموعة قرارات وممارسات إدارية تحدد الأداء طويل الأجل بكفاءة وفعالية ويتم ذلك من خلال تطبيقها وتقويمها على اعتبار أنها منهجية وأسلوب عمل³.

وتتمثل استراتيجيات التنمية فيما يلي:

¹ عبد القادر فار، المرجع السابق، ص134.

² اسماعيل محمد بن قانة، "اقتصاد التنمية - نظريات - نماذج - استراتيجيات"، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، الطبعة الأولى، 2012، ص255.

³ اسماعيل محمد بن قانة، نفس المرجع، ص163.

أ- إستراتيجية النمو المتوازن:

تستند هذه الإستراتيجية على إعطاء لكل القطاعات الاقتصادية دفع واحد بصفة متوازنة، ومن رواد هذه النظرية (روزنشتاين رودان، راجنار نيركسي وآرثر لويس) ويأخذون بعين الاعتبار ما يلي:¹

أن عملية التنمية الناجحة تتطلب القيام ببرنامج استثماري ضخم يغطي نطاقا واسعا ويشتمل على عديد من الأنشطة والقطاعات في الاقتصاد حتى يمكن تحقيق التنمية الذاتية الفعالة والانتقال بالاقتصاد المتخلف إلى التقدم.²

وحتى يتم التغلب على النقص المتواجد في الاقتصاد الراكد ودفعه نحو مستويات أعلى للإنتاج والدخل، وحتى يكون للهياكل الاقتصادية دور يجب تطوير صناعات مختلفة، وعليه يجب توفير حد أدنى من الموارد لبرنامج التنمية، ولا يكفي توفير انجاز بعض الصناعات ولكن يجب على التصنيع أن يكون على عدة جهات حتى تتمكن الصناعات الجديدة من جني ثمار التطوير الآني للصناعات الأخرى، بحيث تمكن من توفير الطلب المكمل، وعليه يصبح المنتجين مستهلكين لسلع الصناعات الأخرى.³

ب- إستراتيجية النمو غير المتوازن: وتستند هذه الإستراتيجية على التركيز على نمو قطاع معين، وبالتالي عن طريق هذا القطاع ينتقل النمو إلى القطاعات الأخرى، ولرائد الأساسي لهذه النظرية هيرشمان، وقد انطلق من عدم واقعية إستراتيجية النمو المتوازن نظرا لاحتياجها من رأس المال والموارد الأخرى الضخمة التي تفوق قدرات الدول النامية، ولذا فقد دعا إلى تبني البلاد المتخلفة لإستراتيجية النمو غير المتوازن، وبالتالي تتركز الدفعة القوية في قطاعات أو صناعات إستراتيجية

¹ كامل بكري، "التنمية الاقتصادية"، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1986، ص ص 79-84.

² محمد عبد العزيز عجيمية، إيمان عطية ناصف، علي عبد الوهاب نجا، المرجع السابق، ص 172.

³ صواليلي صدر الدين، المرجع السابق، ص 29.

أو رائدة محددة ذات أثر حاسم في تحفيز استثمارات أخرى مكملة. فالتنمية تنتقل الاقتصاد من حالة توازن إلى حالة لا توازن أخرى ولكن عند مستوى أعلى من الإنتاج والدخل. وكل حالة لا توازن تخلق قوى وحوافز تعمل على تصحيح حالة اللاتوازن السابقة، وهكذا بصورة متتالية¹.

وعليه فإن كلا من الإستراتيجيتين تكون ملائمة حسب البلد إن كان مفتوحا على الخارج أم لا وحسب مرحلة تطور البلد.

الفرع الثاني: مقياس النمو الاقتصادي

ما يهمنا الآن هو معرفة الوسيلة التي يمكن من خلالها أن نتعرف على ما يحققه المجتمع من تقدم أو نمو.

1- الناتج الداخلي الخام (PIB): *Produit Intérieur Brut*

1-1- تعريف الناتج الداخلي الخام:

يعرف الناتج الداخلي الخام على أنه كل السلع والخدمات النهائية المنتجة في بلد ما، خلال فترة زمنية معينة، ويحتوي على قيمة السلع المنتجة أو قيمة الخدمات، كل منتج يقيم بأسعار السوق، ثم تجمع كل هذه القيم معا لتعطي ما يعرف بـ **PIB**. ونركز على قيمة السلع والخدمات النهائية، ويحتوي **PIB** على قيمة الناتج المحصل عليه حاليا، أي أنه لا يحتوي على المعاملات التي تتم على السلع الموجودة مثل البيانات القديمة، لكن تدخل العمليات الجديدة التي تتم في حساب **PIB** مثل: بناء سكنات جديدة، يتم حساب هذا المقياس أو المؤشر في الجزائر مرة واحدة في السنة من طرف الديوان الوطني للإحصائيات. ويتمثل هدف الحساب في استنتاج النشاط الاقتصادي بالدينارات في رقم واحد، وبالتالي فإن **PIB** له بعدين هما الدخل الإجمالي لمكونات الاقتصاد، والإنفاق الكلي المخصص للحصول على السلع والخدمات المحققة بواسطة المجتمع.

¹ محمد عبد العزيز عجيبة، إيمان عطية ناصف، علي عبد الوهاب نجا، المرجع السابق، ص 182-183.

وهناك فرق ما بين الناتج الداخلي الخام *PIB* والناتج الوطني الخام *PNB* ؛

حيث أن الناتج الوطني الخام هو قيمة كل السلع والخدمات النهائية المنتجة بواسطة عوامل الإنتاج المملوكة محليا في فترة زمنية معينة. إن الفرق ما بين *PIB* و *PNB* يسمى بعوائد عوامل الإنتاج من وإلى الخارج.

ومنه فإن صافي الناتج الداخلي هو عبارة عن الناتج الداخلي الخام مطروحا منه استهلاكات رأس المال المسموح بها (الاهتلاك)¹.

1-2- مكونات الناتج الداخلي الخام: يشمل الناتج الداخلي الخام أربعة قطاعات رئيسية هي:

أ- قطاع الإنفاق الاستهلاكي الشخصي (*Personal Sector (C)*)

ب- قطاع الإنفاق الاستثماري (القطاع الإنتاجي) (*Investment Sector (I)*)

ج- قطاع الإنفاق الحكومي (*Government Expenditure (G)*)

د- صافي الصادرات (القطاع الخارجي) $Net\ exports\ NX = X - M$

وبالتالي يكون الناتج الداخلي الخام على النحو التالي : $PIB = C + I + G + (X - M) = Y$

1-3- طرق تقدير أو قياس الناتج الداخلي الخام:

نظرا لأهمية تقديرات الناتج الداخلي الخام فإنه لا يعتمد في التوصل إليها استعمال طريقة واحدة بل تستخدم عادة أكثر من طريقة لمقارنة النتائج المختلفة ولتجنب الوقوع في الأخطاء، وأهم الطرق المعروفة للقياس هي:

أ- قياس الناتج المحلي بطريقة الإنفاق: إذ تتم هذه الطريقة بجمع المبالغ المنفقة على السلع والخدمات من قبل القطاعين العام والخاص بالإضافة إلى مجموع ما ينفق على السلع الإنتاجية

¹ تومي صالح، "مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي"، دار أسامة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2004، ص 35-38.

(كالمعامل و المعدات) والموجودات الثابتة (بناء الطرق و الجسور) والمخزون من السلع الجاهزة ونصف المصنعة والمواد الأولية، ثم إضافة الفائض (أو طرح العجز) في الميزان التجاري وطرح صافي دخل عوائد عوامل الإنتاج من الخارج وكذلك تخفيضات الإهلاك. وتمكننا هذه الطريقة من تقدير الدخل الوطني حسب تكلفة عوامل الإنتاج، أي ما يدفع فعلاً لأصحاب عوامل الإنتاج، ويمكن إيجاز حساب **PIB (GDP)** بطريقة الإنفاق كما يلي:

$$GDE = GDP = C + I + G + (X - M)$$

حيث: **GDE**: الإنفاق الداخلي أو *Gross Domestic Expenditure*¹

ب- قياس الناتج المحلي بطريقة الدخل: وهي طريقة أخرى يمكن النظر بها للناتج الداخلي الخام من حيث الدخل الذي تحصل عليه مختلف عوامل الإنتاج وهذا ما يسمى بمفهوم الدخل الوطني²، ويتمثل الدخل أو العوائد المدفوعة على عناصر الإنتاج المختلفة التي ساهمت في تكوين السلعة وهي: الأجور (التي يحصل عليها الأفراد)، الربح (ربح الأرض والثروات الموجودة فيها)، الفوائد (من أجل خدمة القروض المخصصة للاستثمار)، وأرباح المنظمين (تشمل فوائد وأرباح المؤسسات والقطاع الإنتاجي).

ومنه الناتج الداخلي الخام (بطريقة الدخل) = الربح + الأجور + الفوائد + الأرباح.

ج- قياس الناتج المحلي بطريقة القيمة المضافة: يمكن من خلال هذه الطريقة حساب **PIB** عن

طريق ما يضاف إلى كل سلعة في مراحل إنتاجها حتى وصولها إلى صورتها النهائية.

وعليه إن القيمة المضافة = القيمة النهائية للسلعة - قيمة السلع الوسيطة والموارد الخام

وعناصر الإنتاج التي استخدمت في العملية الإنتاجية وتم شراؤها من مؤسسات أخرى.

¹ تومي صالح، المرجع السابق، ص 42.

² روبر بارو، ترجمة أحمد عساف، علاء الدين صادق، "الاقتصاد الكلي"، دار الفكر ناشرون وموزعون، عمان، الطبعة الأولى، 2013، ص 53.

ويتم حساب القيمة المضافة النهائية عن طريق جمع القيمة المضافة لكل مرحلة إنتاجية في كل قطاع¹.

*** الدخل الوطني الاسمي (النقدي) والدخل الوطني الحقيقي:**

الدخل الوطني النقدي: وهو يمثل الدخل الوطني المتحصل عليه في نهاية السنة بصورة نقدية أو بالقيمة الجارية وهي لا تعطي صورة حقيقية أو صحيحة عن مستوى النشاط الاقتصادي للمجتمع لأنه لا يأخذ بعين الاعتبار المستوى العام للأسعار. ولذلك فإنه يجب تصحيح الدخل عن طريق الرقم القياسي حتى نحصل على الدخل الوطني الحقيقي الذي يعبر عن مستوى الأداء الاقتصادي للمجتمع كما يلي:

$$\text{الرقم القياسي} = \frac{\text{السعر في سنة المقارنة}}{\text{السعر في سنة الأساس}} \times 100$$

حيث أن لسنة الأساس قاعدة دائماً تساوي 100 فما يزيد عليها فهو زيادة في المستوى العام للأسعار وما ينقص عليها فهو نقصان في المستوى العام للأسعار. أما إذا كان الأمر يتعلق بمجموعة من السلع أي بالرقم القياسي الإجمالي أو الكلي فإنه يحسب كما يلي:

$$\text{الرقم القياسي الإجمالي} = \frac{\text{مجموع أسعار سنة المقارنة}}{\text{مجموع أسعار سنة الأساس}} \times 100$$

$$Indice = \frac{\sum P_2}{\sum P_1} \times 100$$

وللحصول على الدخل الوطني الحقيقي أو الناتج الوطني الحقيقي فإنه يجب تقسيم الدخل

الوطني الإسمي أو الناتج الوطني الاسمي على الرقم القياسي ثم نضرب $\times 100$ كما يلي:

$$RNB_R = RNB_C / Indice \times 100$$

$$PNB_R = PNB_C / Indice \times 100$$

¹ تومي صالح، المرجع السابق، ص ص 46-50.

حيث:

RNB_C : الدخل الوطني الاسمي، RNB_R : الدخل الوطني الحقيقي، PNB_R : الناتج الوطني الحقيقي، PNB_C : الناتج الوطني الاسمي¹.

هذا ويطلق الاقتصاديون اسم الناتج الضمني لاستبعاد أثر التغير في الأسعار من إجمالي الناتج الوطني وهو عبارة عن حاصل قسمة الناتج الوطني الاسمي على إجمالي الناتج الوطني الحقيقي².

2- قياس النمو الاقتصادي من خلال متوسط دخل الأفراد:

يعتبر متوسط نصيب الفرد من الدخل من أكثر المعايير استخداما وأكثرها صدقا عند قياس مستوى التقدم الاقتصادي في معظم دول العالم، ويقاس النمو الاقتصادي من خلال العلاقة التالية³:

$$\text{معدل النمو} = \frac{\text{الدخل الحقيقي في الفترة التالية} - \text{الدخل الحقيقي في الفترة السابقة}}{\text{الدخل الحقيقي في الفترة السابقة}}$$

كما يمكن قياس معدل النمو الاقتصادي الحقيقي من خلال العلاقة التالية:

$$\text{معدل النمو الاقتصادي الحقيقي} = \text{معدل الزيادة في الدخل الفردي النقدي} - \text{معدل التضخم}.$$

ومن ثم لن يكون هذا المعدل موجبا إلا إذا كان معدل الزيادة في الدخل النقدي الفردي أكبر من معدل التضخم⁴.

ونعتبر الاقتصاد الوطني في حالة نمو إذا كان الناتج الوطني الحقيقي Y للفترة الزمنية $t = 1$

$$Y_1 > Y_0 \quad : t = 0$$

¹ بربيش السعيد، "الاقتصاد الكلي"، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007، ص 60-61.

² ضياء مجيد الموسوي، "النظرية الاقتصادية"، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، طبعة 1994، ص16.

³ محمد عبد العزيز عجيمية، إيمان عطية ناصف، المرجع السابق، ص67.

⁴ عبد القادر محمد عبد القادر عطية، المرجع السابق، ص12.

$$Y_1 - Y_0 / Y_0$$

إلا أن هذا المؤشر للنمو الاقتصادي لا يحظى بالقبول العام، فإذا كان المرء يرى بأن الغاية من النمو الاقتصادي ليست زيادة الناتج القومي الحقيقي فقط و إنما تحسين حالة السكان في إشباع حاجاتهم المتعددة من خلال المنتج السلعي. عند هذا يصبح النمو تلك الزيادة الحاصلة في حصة الفرد الواحد من السكان (V).

$$Y_1 / V_2 > Y_0 / V_0 \quad \text{أي أنه يجب أن يكون في هذه الحالة:}$$

ومن وجهة النظر هذه لن تعني الحالة التي تؤشرها لنا المعادلة رقم (01) نموا اقتصاديا طالما ينمو حجم السكان بنفس المعدل الذي ينمو به الناتج الوطني، وذلك لأن الشرط (3) لن يتحقق¹.

المطلب الثاني: طبيعة ومحددات النمو الاقتصادي

يعتبر النمو الاقتصادي من أهم الأولويات التي تسعى مختلف الدول إلى تحقيقه، وباعتبار أن عملية النمو الاقتصادي ترتبط بعدد من المتغيرات الجزئية والكلية فإنه توجد العديد من العوامل المحددة للنمو الاقتصادي والتي تعمل على إحداثه.

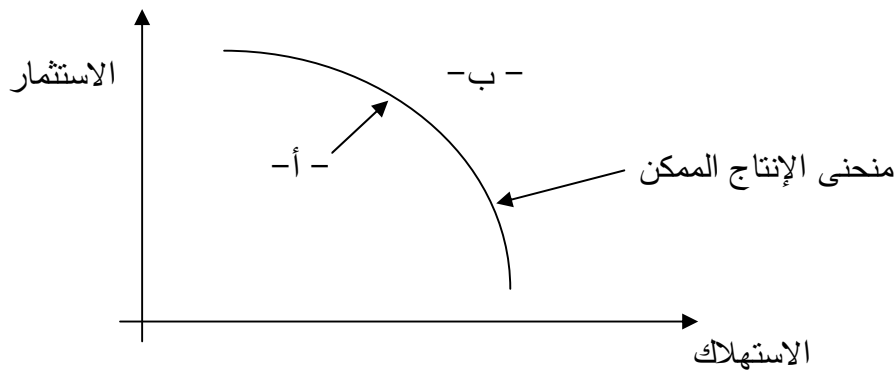
الفرع الأول: طبيعة النمو الاقتصادي

إن الهدف الرئيسي للاقتصاد على المستوى الكلي وفي الأجل القصير هو تحقيق حسن التوظيف الكامل للموارد، فإذا كانت السياسات الكلية في الأجل القصير ناجحة وكما هو مبين في الشكل رقم (1-1) فسوف ينتقل منحنى الإنتاج الممكن من النقطة (أ) إلى بعض النقاط على منحنى الإنتاج الممكن مثل النقطة (ب) التي تولد ناتج أكبر وبالتالي تحدث زيادة في الناتج الوطني سوف ينعكس

¹ كلاوس روزه، ترجمة عدنان عباس علي، "الأسس العامة لنظرية النمو الاقتصادي"، منشورات جامعة قاريونس بنغازي، ليبيا، الطبعة الأولى، 1990، ص ص 07-08.

في قياس النمو الاقتصادي، والزيادة في الناتج قد تحدث نتيجة لحسن استخدام الطاقات الإنتاجية الحالية وهو ما يعبر عنه بالنمو الاقتصادي في الأجل القصير، وهو موضح بالنقطة (أ): لا تمثل استخدام أمثل للموارد، وفي حالة إمكانية توظيف كامل للموارد المتاحة أو استخدامها بطريقة أكثر كفاءة نصل إلى النقطة (ب) والتي تمثل زيادة في الناتج و بالتالي يحدث النمو في الأجل القصير.

الشكل رقم (1-1): النمو الاقتصادي في الأجل القصير

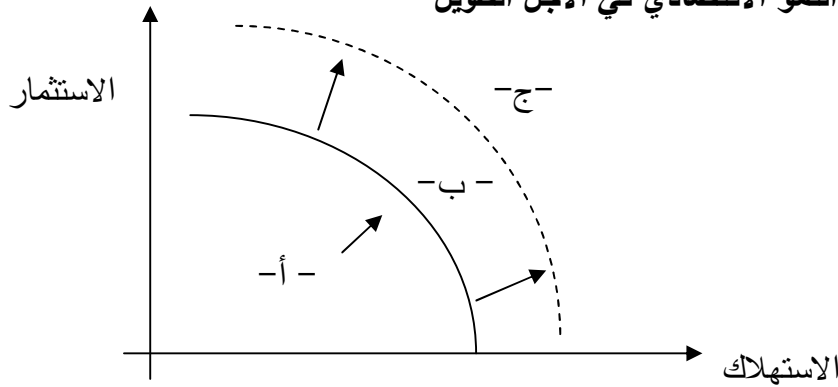


المصدر: محمد ناجي حسن خليفة، "النمو الاقتصادي- النظرية والمفهوم"، دار القاهرة، القاهرة، 2001، ص17.

أما النمو في الأجل الطويل فيتم عن طريق زيادة الطاقة نفسها (زيادة الطاقات الإنتاجية) كما في الشكل رقم (1-2)، وهذا ممثل في تحرك منحنى الناتج الممكن إلى جهة اليمين ليتخذ المنحنى موقع جديد والذي يتواجد على النقطة (ج) وبالتالي يتيح زيادة كبيرة في الناتج الوطني وهكذا يحدث النمو في الأجل الطويل¹.

¹ محمد ناجي حسن خليفة، "النمو الاقتصادي- النظرية والمفهوم"، دار القاهرة، القاهرة، 2001، ص 14-19.

الشكل رقم (1-2): النمو الاقتصادي في الأجل الطويل



المصدر: محمد ناجي حسن خليفة، المرجع السابق، ص 19.

الفرع الثاني: محددات النمو الاقتصادي

من أهم العوامل المحددة للنمو الاقتصادي، ما يلي:

1- رأس المال المادي: والذي ينطوي على كل أصل منتج، وينتج سلعا أخرى كآلات والمعدات بالإضافة إلى التجهيزات والبنية الأساسية اللازمة لقيام المشروعات الإنتاجية (زراعية، صناعية أو خدمية)، ويتخذ الصورة العينية في الأساس، وعند إعطائه قيمة يتحول إلى شكل نقدي، ورأس المال لأي دولة أو أي اقتصاد، هو عبارة عن كمية رأس المال في تلك الدولة أو الاقتصاد في لحظة معينة *Stock* و الذي يتغير عبر الزمن. وإن عملية الإضافة إلى الموجود من رأس المال يشار إليها بعبارة "التكوين الرأسمالي" وهي عملية تراكمية تضاف من سنة لأخرى وهي تكشف عن معنى الاستثمار، أي أن الاستثمار يمثل في النهاية مقدار الإضافة إلى رأس مال المجتمع. كلما زاد التكوين الرأسمالي أو الاستثمار $\leftarrow$ زادت الطاقة الإنتاجية $\leftarrow$ زاد الإنتاج $\leftarrow$ زاد النمو الاقتصادي¹.

¹ عبد المطلب عبد المجيد، "النظرية الاقتصادية (تحليل جزئي وكلي)"، الدار الجامعية، مصر، 2002، ص 468-469.

وهناك شروط معينة لكي يتحقق التكوين الرأسمالي أو الاستثمار هي:

الشرط الأول: تحقق الادخار فلا استثمار بدون ادخار؛

الشرط الثاني: أن يتم استثمار ما تم ادخاره؛

الشرط الثالث: أن لا يكون هناك اكتناز.

2- رأس المال البشري: تعرف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية *OCDE*، رأس المال البشري

على أنه عبارة عن مجموع المعارف *Les connaissances*، المؤهلات *Les qualifications*

والقدرات *Les compétences* والخصائص الفردية *Les caractéristiques individuelles*

التي تسهل رفاهية الفرد والمجتمع والاقتصاد، ورأس المال البشري خير غير مادي، يمكن له أن

يدفع الإنتاجية أو يدعمها، ويسمح بالإبداع والقدرة على التشغيل.

كما أن نظرية الرأسمال البشري في جانبها الاقتصادي وضعت مبدئين هما:

❖ يتكون رأس المال البشري من مجموع الثروة غير المادية التي يتوفر عليها الإنسان والتي تتمثل

في معارفه، قدراته، ذكائه،... وهي القدرات التي تم اكتسابها خلال حياة الإنسان في أوساط

متعددة، مثل الوسط العائلي، المدرسي، المهني والحياة اليومية؛

❖ يمكن تثمين *Valoriser* رأس المال البشري كغيره من رأس المال¹.

إن زيادة الاستثمار في رأس المال البشري لابد أن يتوازن ويتواءم مع الزيادة في رأس المال

المادي حيث يمكن زيادة إنتاجية العمل وبالتالي زيادة معدل النمو الاقتصادي ومن ثم الإسراع

بعملية التنمية الاقتصادية.

¹ مختار صابة، "الاستثمار في الرأس المال البشري وآثاره على النمو الاقتصادي - دراسة حالة الجزائر (1990-

2009)", أطروحة الدكتوراه، تخصص تخطيط، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة

الجزائر 3، 2013/2014، ص ص 32-33.

3- مدى توافر الموارد الطبيعية: فكلما توفرت هذه الموارد كلما زاد معدل النمو الاقتصادي والعكس صحيح مع ثبات العوامل الأخرى، ولذلك يجب على أي اقتصاد أن ينمي الموارد الطبيعية التي لديه أو يأمل أن تكون لديه حتى يزداد معدل النمو الاقتصادي.

4- التخصص وتقسيم العمل والحجم الكبير للإنتاج: حيث يؤدي هذا العامل إلى زيادة الكفاءة الاقتصادية والإنتاجية وتحسين الأداء، وتولد تكنولوجيا جديدة ومن ثم زيادة معدل النمو.

5- التقدم الفني والتكنولوجي: حيث يلعب هذا العامل دورا هاما ورئيسيا في استحداث وسائل جديدة للإنتاج وتحسين أداء المعدات والآلات وتحسين نظم الإدارة و التنظيم، وكلما زاد مستوى التقدم الفني والتكنولوجي كلما زاد معدل النمو الاقتصادي¹.

ولكي يتحقق النمو الاقتصادي في أي مجتمع لابد وأن تتوافر ثلاثة مكونات أساسية، وهي:

1- تراكم رأس المال *Capital Accumulation* مشتملا على كل من الاستثمارات الجديدة في الأراضي والمعدات المادية والموارد البشرية؛

2- النمو السكاني *Growth in Population*، وبالتالي النمو الفعلي في قوى العمل؛

3- التقدم التكنولوجي *Technological Progress*².

¹ عبد المطلب عبد المجيد، المرجع السابق، ص ص 470-471.

² ميشيل ب. تودارو، تعريب ومراجعة محمود حسن حسني، محمود حامد محمود عبد الرزاق، "التنمية الاقتصادية"، دار المريخ، المملكة العربية السعودية، 2006، ص 168.

المطلب الثالث: أهمية، أهداف وتحديات النمو الاقتصادي

كي تتمكن البلدان باختلاف نسب تطورها من تحقيق معدلات نمو معتبرة يتعين عليها تحديد الأهداف العامة للنمو الاقتصادي وذلك بهدف العمل للوصول إليها، إلا أنه لا يمكن بلوغ هذه الأهداف بشكل كامل باعتبار أنه يشوبها العديد من التحديات.

الفرع الأول: أهمية النمو الاقتصادي

تتجلى أهمية النمو الاقتصادي في النقاط التالية:

- يسمح بزيادة دخل الفرد الحقيقي وكذا زيادة الإنتاج المادي الموجه لتلبية الحاجات الإنسانية المختلفة؛
- يرفع من القدرة الشرائية للأفراد؛
- محاولة الوصول إلى الاكتفاء الذاتي؛
- زيادة دخل الدولة من خلال تصدير الفائض من السلع؛
- يسمح للدولة بإعادة توزيع الدخل على الأفراد وضمان بعض الخدمات الاجتماعية كالصحة والتعليم¹.

الفرع الثاني: أهداف النمو الاقتصادي

يمكن تحديد الأهداف العامة للنمو الاقتصادي من خلال ما يلي:

الهدف الأول: تحقيق الحد الأقصى للثروة الاقتصادية للمجتمع، ويتضمن زيادة الناتج الوطني وإنتاجية العمل وتحقيق التشغيل الشامل للموارد الإنتاجية، أي إنفاص نسب عناصر الإنتاج المتعطلة، تطبيق التغيرات التكنولوجية واكتشاف المواد الأولية وإنتاج السلع الاستثمارية. وهذا الهدف يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالنشاط والسياسة الحكومية المالية والنقدية وغيرها من الأنشطة العامة.

¹ النمو الاقتصادي، متاح على: www.startimes.com/?t=32344602، اطلع عليه بتاريخ 2015/09/29.

الهدف الثاني: تحقيق الاستقرار في الحياة الاقتصادية، ويرتبط هذا بالقضاء على البطالة أو النزول بها إلى حدها الأدنى وتحقيق استقرار الدخل الفردية الحقيقية، وبترجم هذا من الناحية النقدية بضرورة تحقيق استقرار الأسعار النسبية والمطلقة، وعلى الأقل المحافظة على معدل معقول من ارتفاع الأسعار، وزيادة الأجور النقدية وموازنتها مع ارتفاع أسعار السلع الاستهلاكية، والقضاء على التقلبات التي تنشأ عن عدم التوازن بين التيارات الحقيقية المتولدة من النشاط الإنتاجي والتيارات النقدية المتولدة من داخل الجهاز المصرفي أو نتيجة الإنفاق الحكومي.

الهدف الثالث: ويتعلق بمدى عدالة وكفاءة السياسة الاقتصادية وبالتالي قدرة السياسة الحكومية على تحقيق التكافؤ في توزيع الدخل، وفي اقتسام ثمرات النمو بين الفئات التي شاركت في النشاط الإنتاجي، والتي سوف تشارك بعد ذلك في حركة مبادلة الإنتاج من خلال الاستهلاك، وفي حركة إعادة الإنتاج من خلال الاستثمار¹.

الفرع الثاني: تحديات النمو الاقتصادي

من الضروري الإشارة إلى أن النمو الاقتصادي لا يتحقق إلا في إطار تحمل لبعض الأعباء أو التكاليف والعوائق ولعل من أهمها:

1- أعباء النمو الاقتصادي:

- كلما زاد معدل النمو الاقتصادي كلما زادت الحاجة إلى زيادة إنتاج السلع الرأسمالية و توجيه الموارد والاستثمارات إليها، وهذا معناه التضحية ببعض السلع الاستهلاكية في الوقت الحاضر من أجل زيادة الإنتاج في المستقبل؛

¹ عادل أحمد حشيش، مصطفى رشدي شيحة، "مقدمة في علم الاقتصاد العام"، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 1998، ص ص 91-92.

- أن النمو الاقتصادي في الدول المتقدمة، بل وحتى الدول النامية، أدى إلى زيادة التلوث البيئي والقضاء على الثروات الطبيعية وازدحام المدن؛

- كلما زاد معدل النمو الاقتصادي، كلما زاد التقدم المادي وطغى على الجوانب الروحية والجوانب الأخلاقية في المجتمع¹.

2- عوائق النمو: توجد عدة عوائق نذكر منها:

2-1- الدخل المنخفض: إذ أن البلدان الفقيرة لا تستطيع الادخار، وبهذا فهي لا تقوم بتكوين رأس المال، وباعتبار دخولها منخفضة تجعل أسواق بلادها فقيرة بحيث لا يوجد حافز للاستثمار. ولهذا لا يوجد تشكيل رأسمالي حتى من الرأسماليين الذين يستطيعون أن يستثمروا وهكذا لا يوجد نمو، ولا يظهر حافز لتكوين رأس المال. وهاتان الحلقتان المفرغتان تحولان دون النمو.

2-2- النظرية الاعتمادية: تقول هذه النظرية بأن البلدان الأكثر تقدماً وشركاتها المتعددة الجنسيات تعامل البلدان الأقل تطوراً كبلدان تابعة وبهذه العلاقة تمنع نموها (أو يجعله يتباطأ)².

¹ عبد المطلب عبد الحميد، المرجع السابق، ص 472.

² أفيريت هاجن، المرجع السابق، ص ص 49-53.

المبحث الثالث: علاقة الاستثمار بالنمو الاقتصادي

نظرا لأهمية تحديد العوامل المؤثرة في كلا من الاستثمار والنمو الاقتصادي، عكفت النظرية على دراسة وتحليل العديد من النظريات والنماذج الاقتصادية على المستوى النظري والتطبيقي وذلك للوصول إلى صياغة وتحديد الدوال ذات المقدرة التفسيرية لطبيعة واتجاه العلاقة بين النمو الاقتصادي والاستثمار والمتغيرات الأخرى، وعليه سنحاول التعرض للاستثمار والنمو الاقتصادي عند مختلف المدارس الاقتصادية والمفكرين الاقتصاديين.

المطلب الأول: الاستثمار والنمو عبر النظريات والنماذج

ظهرت العديد من النظريات الاقتصادية المفسرة لكلا من الاستثمار والنمو الاقتصادي وعلاقتهما بالمتغيرات الاقتصادية الكلية، وفيما يلي عرض لأهم النظريات المفسرة لكلا منهما.

الفرع الأول: الاستثمار في النظريات الاقتصادية

1- الاستثمار في النظرية الكلاسيكية:

إن الكلاسيكيين ركزوا اهتمامهم على شروط التطور والنمو الاقتصادي، واهتدوا إلى فكرة الفائض الاقتصادي المتمثل في الادخار، وحاولوا إيجاد العلاقة التي تربط الادخار بالاستثمار، وأقاموا عليها تحليلهم المعروف بنظرية تكوين رأس المال، وعملية الاستثمار يترتب عليها بناء طاقة إنتاجية جديدة (شراء المواد الأولية وأدوات العمل في مختلف الورشات) أو إحداث تراكم. وبالتالي فإن الكلاسيكيون قد نظروا إلى الادخار على أنه مصدر للاستثمار والعلاقة بينهما علاقة وطيدة. ويعتبر آدم سميث (*A. Smith*) أن الادخار والعمل شرطين ضروريين لإثراء الأمة، ويشاركه في الرأي جميع رواد الفكر الكلاسيكي منهم دافيد ريكاردو (*D. Ricardo*)، مالتوس وجان باتيست

ساي (J.B. Say)¹. وتتطلق المدرسة من فكرة أساسية هي أن تطور النظام الرأسمالي كان عبارة عن صراع بين نمو السكان من ناحية، والتقدم من ناحية أخرى، ويرى رواد المدرسة أن التقدم التقني يسبق في المراحل الأولى، أي أن معدل السكان لا يلبث إلا أن يجاري معدل التقدم التقني وبالتالي يسود الكساد، أما معدل التقدم التقني فيرى الكلاسيكيين بأنه يتوقف على معدل تراكم رأس المال الذي يتيح المزيد من استخدام الآلات وتقسيم العمل، وأما معدل تراكم رأس المال فيتوقف على حجم واتجاهات الأرباح والصيغ الرياضية للتعبير عن مفاهيمها الأساسية وهي كالتالي:²

1-1- دالة الإنتاج:

تمثل دالة الإنتاج العلاقة الفنية بين المدخلات من خدمات عناصر الإنتاج وبين المخرجات من المنتجات المختلفة، فهي تمكن من الوصول إلى حجم معين من الإنتاج بأقل تكلفة ممكنة.³

ويرى كل من سميث ومالتوس بأن كمية الإنتاج (Y) المحقق تتبع كل من كمية القوة العاملة المستخدمة (L)، وكمية رأس المال المستخدم (K)، ومساحة الأرض المتاحة (N)، والمستوى التقني (T) أي أن: $Y = f(L, K, N, T)$.

1-2- مفهوم رأس المال يؤدي إلى التقدم التقني:

لقد اعتقد معظم الاقتصاديين الكلاسيكيين أن فرص التقدم التقني وإدخال السلع الجديدة متاحة باستمرار في المجتمعات الاقتصادية ولكنهم أوضحوا بأن معدل استغلال هذه الفرص في المجتمع

¹ عبد القادر بابا، "سياسة الاستثمار في الجزائر وتحديات التنمية في ظل التطورات العالمية الراهنة"، أطروحة دكتوراه، تخصص: فرع التخطيط، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004/2003، ص 03.

² نادية مسعودي، "دراسة مقارنة لأثر الاستثمار على النمو الاقتصادي لدول MENA خلال الفترة 1970-2009 باستعمال معطيات PANEL"، شهادة ماجستير، تخصص: اقتصاد كمي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2012/2011، ص 21.

³ محمود يونس، أحمد رمضان نعمة الله، "مقدمة في علم الاقتصاد"، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 2000، ص 201-202.

إنما يتوقف على الاستثمارات الجديدة وهذا بالطبع لأن كافة أنواع التقدم التقني ستؤدي بالضرورة إلى استخدام المزيد من رأس المال، وبالرغم من أن بعض الكلاسيكيين استعرضوا حالات من التقدم التقني التي تؤدي إلى توفير في رأس المال المستخدم، إلا أن ذلك كان في نواحي طفيفة القيمة بالنسبة للتقدم التقني ككل. لذلك أصر هؤلاء على حاجة المجتمع المستمرة إلى المزيد من الإدخارات حتى يتاح له الاستخدام المتواصل للأساليب و الطرق التقنية الحديثة و على هذا يمكن

$$T=f(I) \quad \text{أن نكتب:}$$

حيث:

T : المستوى التقني، I : الاستثمار.

وبالتالي فإن المستوى التقني يتبع الاستثمارات، وهذا ما أدى إلى تأكيد الكلاسيكيين على الحاجة إلى تراكم رأس المال والادخار لا التقدم التقني كمتغير مستقل هام.

1-3- مفهوم حجم الاستثمارات يتوقف على الربح:

التفكير الذي كان سائدا في ذلك الوقت كان يقضي بأن الرأسماليين يقدمون على الاستثمار لتوقعهم الحصول على الأرباح، وأن الأرباح المتوقعة الحصول عليها في المستقبل تتأثر إلى درجة كبيرة بالأرباح المحققة حاليا، والاستثمارات المعنية هنا هي الاستثمارات الصافية أو الحقيقية إلى

$$I_n = \Delta K = f(P) \quad \text{رأس المال، وعلى ذلك نكتب:}^1$$

حيث:

I_n : الاستثمار الصافي (الحقيقي)؛

ΔK : التغير في رأس المال أو الإضافة الصافية إلى رأس المال؛

P : عائد (Return) رأس المال أو الربح (Profit).

¹ نادية مسعودي، المرجع السابق، ص22.

1-4- مفهوم الربح يتوقف على عرض القوة العاملة وعلى المستوى التقني:

اعتقد الكلاسيكيون بأن الربح يتوقف على السباق بين المستوى التقني ومعدل نمو السكان، فمع نمو السكان لابد من مواجهة قانون الغلة المتناقصة في الزراعة، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة تكاليف العمل وبالتالي تخفيض الأرباح. ولكن بالمقابل قد أشاروا الكلاسيكيين إلى ظاهرة الغلة المتزايدة في قطاع الصناعة، ولكن لمن ستكون الغلبة، لقانون تناقص الغلة أم تزايد الغلة فإن ذلك أمر سيكشفه الواقع في المستقبل وسيختلف من زمان لآخر، ومن مكان لآخر، وبذلك تكون لدينا

$$P = f(T, L) \quad \text{المعادلة التالية:}$$

أي أن مستوى الأرباح يتوقف على المستوى التقني وحجم القوة العاملة، إذ اعتقد الكلاسيكيين بأن زيادة السكان ستؤدي حتما إلى زيادة القوة العاملة بالرغم من تسليمهم بوجود بطالة جزئية أو كلية في بعض الحالات.

يفهم مما سبق أن مستوى التقدم التقني يتوقف على مستوى الاستثمار، ومستوى الاستثمار يتبع الربح، والربح يتوقف جزئيا على المستوى التقني¹.

1-5- مفهوم حجم القوة العاملة يتبع حجم قائمة الأجور:

حسب الكلاسيكيين إذا زادت كمية النقد المدفوعة كأجور ورافق ذلك ارتفاع في الأجر القاعدي الحقيقي فإن حجم القوة العاملة سيزداد ومن ثم يعود الأجر الفردي الحقيقي إلى ما كان عليه. أي هناك اتجاهها عاما لبقاء مستوى الأجور حول مستوى الكفاف، وعليه يمكن أن نكتب: $L = f(W)$ حيث:

L : حجم القوة العاملة، W : قائمة الأجور أو نصيب القوة العاملة من الدخل الوطني.

¹ نادية مسعودي، المرجع السابق، ص 23.

1-6- مفهوم حجم قائمة الأجور تتوقف على مستوى الاستثمارات:

اعتقد الكلاسيكيين بأن جزءاً من رأس المال على الأقل يتكون مما يخصص للأجور، فإذا كان الأمر كذلك فلا بد من تأتي الأموال المخصصة للدفع كأجور عن طريق الادخارات. وعليه يمكن

$$W=f(I) \quad \text{أن نكتب:}$$

1-7- مفهوم الناتج الكلي يعادل الربح المأجور:

وهذا المفهوم لا يدل على أية علاقة سلوكية، إذ أنه مجرد تعادل بين طرفين يكتب على النحو

$$Q=P+W \quad \text{التالي:}$$

حيث: P : الربح، W : قائمة الأجور، Y : الناتج الكلي.

وعليه يمكننا استخلاص بأن زيادة الربح تؤدي إلى زيادة الاستثمار، وزيادة الاستثمار تؤدي إلى تراكم رأس المال والذي يؤدي بدوره إلى تحسين المستوى التقني، ولكن مع تزايد الاستثمارات تترادف قائمة الأجور، ويتبعها تزايد في معدل نمو السكان فينجم عنه تناقص في المردود الحدي للعمال وارتفاع التكاليف، وبالتالي انخفاض الأرباح. وإذا ما تابعنا الحلقة يمكننا القول بأن انخفاض الربح يؤدي إلى تناقص الاستثمارات، الأمر الذي يحول دون التقدم التقني وتخفض قائمة الأجور وبالتالي يتناقص معدل نمو السكان وهكذا...حتى يصل النظام في النهاية إلى ما يسمى بمرحلة الكساد¹.

2- الاستثمار في النظرية النيوكلاسيكية:

تنص النظرية النيوكلاسيكية على أن العلاقة بين المستوى الأمثل لرأس المال ومستوى الدخل هي علاقة طردية، أما العلاقة بين المستوى الأمثل لرأس المال وسعر رأس المال فهي علاقة عكسية. ولقد اكتشف النيوكلاسيك أن الرصيد الأمثل لرأس المال يتحدد عند تساوي الإنتاجية

¹ نادية مسعودي، المرجع السابق، ص ص 24-25.

الحدية لرأس المال مع تكلفة رأس المال (سعر الفائدة الحقيقي)، وعند هذه النقطة تصبح الاستثمارات الجديدة تساوي الصفر، حيث أن التراكم الرأسمالي يتوقف عند هذا الحد. وسنتطرق إلى نظريتي "جورجنسن وتوبين" للاستثمار.

2-1- نظرية جورجنسن للاستثمار:

قام (Jorgensen*, 1972) بتطوير صياغة متقدمة للنظرية الكلاسيكية للاستثمار، فهو يفترض وجود قيد على الطاقة الإنتاجية في صناعة السلع الرأسمالية، أو أن تكاليف إنتاج السلع الرأسمالية ترتفع كلما زاد الاستثمار، كما أنه يؤكد في حالة كون التغيرات الأخيرة والجارية في الطلب الكلي معطاة، فإن الاستثمار في هذه الحالة سيتوقف على توقعات رجال الأعمال الخاصة بطول فترة بقاء واستمرار هذه التغيرات. فهو يدخل عامل التوقع أو التنبؤ في تحليله، إلا أن هذا العامل في الحقيقة ليس كاملاً. والملاحظ أن جورجنسن لم يقدم أية آلية واضحة في تحليله لتشكيل مثل هذه التوقعات ماعدا أن الأسعار المتوقعة تتغير إذا تغيرت الأسعار الجارية، وفيما يخص الكميات المتوقعة بيعها في المستقبل فهو يفترض وجود دالة كلاسيكية تربط الاستثمار الجاري بالإنتاج في المستقبل. كما أن وجود التنبؤ الكامل يؤدي إلى ظهور حجم الاستثمار الجاري المناسب لإنتاج الكميات المتوقعة، ولكن التنبؤ في الحقيقة ليس كاملاً وأنه من الممكن أن لا يتم استخدام رأس المال الذي تم استثماره اليوم كاملاً غدا¹.

* جورجنسن، درس بجامعة هارفارد، كما درس بمدرسة جون كينيدي للحكومة، وشغل عدة مناصب حكومية، كما كان رئيساً لدفعة العلوم الاقتصادية بالأكاديمية الوطنية للعلوم (2000-2003)، له عدة أبحاث ومؤلفات خاصة في النمذجة والقياس الاقتصادي.

¹ نبيلة عرقوب، المرجع السابق، ص 56-57.

2-2 - نظرية توبين للاستثمار:

طبقا لنظرية (Tobin, 1969)، تعتبر النسبة q القوة المحركة وراء الاستثمار وتحسب بقسمة القيمة السوقية للرصيد القائم لرأس المال على تكلفة إحلاله، فكلما زادت هذه النسبة عن الواحد الصحيح، كلما كان الاستثمار مربحا بمعدل استثمار يمثل دالة متزايدة في هذه النسبة. وقد افترض "توبين" أن ارتفاع التكلفة الحدية للاستثمار يعتبر السبب وراء اختلاف نسبة q عن الواحد الصحيح.

من هنا نرى أن "توبين" اقترح نظرية تجعل مستوى الاستثمار في الاقتصاد الوطني يتوقف على هذه النسبة¹.

* دالة الاستثمار الإجمالي:

يتكون إجمالي الاستثمار من مجموع كل من الاستثمار الصافي وإحلال رأس المال، وأشار "جورجنسن" إلى أن التوصل إلى رأس المال المطلوب (المثالي) لا يكون فوريا وإنما تدريجيا وذلك لعدة اعتبارات منها الفنية وعناصر التكلفة، فالمنشأة عادة ما تخطط لمواءمة (تعديل) رصيد رأسمالها تدريجيا عبر الزمن، أي أنه كلما كانت الفجوة بين رصيد رأس المال الحالي ورصيد رأس المال المطلوب كبيرة كلما كان معدل استثمارات المنشأة سريعا، وبالتالي هناك فترة زمنية يتم خلالها تعديل المستوى الحالي لرأس المال ليصل إلى المستوى المطلوب، ويمكن صياغة دالة الاستثمار الصافي I كما يلي:

$$I = K - K_{t-1} = (1 - \lambda)[K^* - K_{t-1}] = (1 - \lambda) \left[\frac{B}{(r-\delta)q-q^*} \right] Y - K_{t-1}$$

رأس المال، λ : معامل التعديل، K^* : رصيد رأس المال المطلوب، β : مرونة الإنتاج لرأس المال،

¹ نبيلة عرقوب، المرجع السابق، ص ص 57-58.

r : سعر الفائدة الحقيقي، δ : معامل اهتلاك السلع الرأسمالية، q : تكلفة الاستثمار في السلع المعمرة، q^* : تكلفة خدمات رأس المال، Y : قيمة الإنتاج.

فمن خلال المعادلة نستخلص ما يلي:

- الاستثمار الصافي وهو عبارة عن مقدار المواءمة التدريجية من الاستثمار الذي يرتفع كلما ارتفعت الفجوة بين K^* و K_{t-1} ؛

- عبر الزمن الإنفاق الاستثماري الصافي يتوقف على الفجوة بين رصيد رأس المال الحالي ورصيد رأس المال المطلوب، وبالتالي يتحدد بواسطة المتغيرين K^* و K_{t-1} ، وتوجد علاقة طردية بين رأس المال المطلوب والاستثمار، أما العلاقة بين سعر الفائدة الحقيقي والاستثمار فهي عكسية، وهناك مصدرين للسلوك الحركي في المعادلة، الأول ينتج من التوقعات لرصيد رأس المال المرغوب K^* للمنشأة في المستقبل أو الإنتاج الدائم، أما المصدر الثاني للسلوك الحركي ينشأ عن فترة التأخير في عملية المواءمة¹.

3- الاستثمار في النظرية الكينزية:

يعرف كينز الادخار على أنه زيادة الدخل على الاستهلاك، في حين أن الاستثمار الحالي يجب أن يعني الإضافة الحالية لقيمة المعدات الرأسمالية التي نتجت من النشاط الإنتاجي في الفترة المعنية، والذي يساوي بوضوح الادخار الذي هو عبارة عن جزء من دخل الفترة المعنية الذي لم يذهب إلى الاستهلاك.

ونتيجة لإنتاج أي فترة معينة، ينتهي الحال بالمنظمين وقد باعوا الناتج المنجز الذي قيمته A والمعدات الرأسمالية وقد عانت من تدهور مقداره U (أو تحسن) نتيجة قيامهم بإنتاج A وإعطائه

¹ ساطور رشيد، "محددات الإنفاق الاستثماري الخاص في الجزائر وأثره على النمو الاقتصادي - دراسة تحليلية قياسية (1975-2008)"، مجلة الأبحاث الاقتصادية، مجلة علمية دولية محكمة، جامعة سعد دحلب البليدة، 05، 2012/2011، ص165.

للآخرين بعد إدخال المبيعات A_I من المنظمين الآخرين في الحساب. أثناء نفس الفترة سيكون الناتج المنجز الذي قيمته $A - A_I$ ، قد مرر إلى الاستهلاك، أما زيادة $A - U$ عن $A - A_I$ فهي الإضافة إلى المعدات الرأسمالية الحديثة كنتيجة للأنشطة الإنتاجية للفترة المعنية، وهي بالتالي استثمار هذه الفترة.

وبالتالي، ما دام مقدار الادخار هو نتيجة السلوك الجمعي للمستهلكين الأفراد ومقدار الاستثمار هو نتيجة السلوك الجمعي للمنظمين الأفراد، تكون هاتان الكميتان متساويتين بالضرورة نظرا لأن كلا منهما تساوي زيادة الدخل على الاستهلاك، باختصار:

$$\text{الدخل} = \text{قيمة الناتج} = \text{الاستهلاك} + \text{الاستثمار}$$

$$\text{الادخار} = \text{الدخل} - \text{الاستهلاك}$$

$$\text{وبالتالي: الادخار} = \text{الاستثمار}.$$

وإن وجود قيمة سوقية للناتج يعتبر شرطا ضروريا لكي يمتلك الدخل النقدي قيمة محددة، وفي نفس الوقت شرطا كافيا لكي تساوي الكمية الكلية التي يقرر المدخرون ادخارها الكمية الكلية التي يقرر المستثمرون استثمارها¹.

وحسب كينز فإن قرار الاستثمار المتخذ حاليا، يتعلق بمدى تقديرات المستثمرين بما سيحدث في المستقبل. بالرغم من وجود عدة متغيرات موضوعية لاتخاذ قرار الاستثمار (معدل الفائدة، مستوى الدخل وتوزيعه، مخزون رأس المال، تغيرات مستوى الطلب الكلي،...) فإن كينز يفضل المتغيرات الذاتية: التفاؤل أو التشاؤم بالنسبة للمستقبل، تصورات وخيال متخذي قرارات الاستثمار... هذا من

¹ جون مينارد كينز، ترجمة إلهام عيدا روس، "النظرية العامة للتشغيل والفائدة والنقود"، هيئة أبو ظبي للثقافة والتراث، الإمارات العربية المتحدة، الطبعة الأولى، 2010، ص ص 115-118.

شأنه أن يجعل مستوى الإنفاق على السلع الاستثمارية متموجا بحيث يصعب ربطه بمتغيرات موضوعية، على الأقل في المدى القصير¹.

* الكفاية الحدية لرأس المال:

تعرف على أنها نسبة الغلة المتوقعة من الاستثمار في أصل من الأصول إلى ثمن عرض هذا الأصل أو تكلفة إحلاله². وبشكل أكثر دقة تعرف الكفاية الحدية لرأس المال على أنها تساوي معدل الخصم الذي يجعل القيمة الحالية لسلسلة الدفعات الدورية التي توفرها العوائد المتوقعة من الأصل الرأسمالي على مدار عمره مساوية بالكاد لسعر عرضه³. وطالما أن الكفاية الحدية لرأس المال تكون أكبر من سعر الفائدة، فإنه يكون من المريح للمنظمين أن يزيدوا استثمارهم. ونقطة التوقف عن التوسع في الاستثمار هي مستوى الاستثمار الذي تكون عنده الكفاية الحدية لرأس المال مساوية لسعر الفائدة السوقي، فليس هناك منظم رشيد، محفوز بدافع الربح، سينفذ استثمارا فيما يلي هذا المستوى.

إن معظم الأصول تغل عائدها في شكل سلسلة تمتد على مدى حياة الأصل، ويلاحظ أن الكفاية الحدية لرأس المال ليست مقدارا ثابتا، إنما تتغير عكسيا مع مستوى الاستثمار، ففي عمل خطط الاستثمار، يعين المنظمون معدلات عائد مختلفة لمستويات مختلفة للاستثمار، فكلما زاد الاستثمار، فإن الكفاية الحدية لرأس المال يتوقع أن تتخفض - والجدول الذي يربط الكفاية الحدية لرأس المال بالمستويات البديلة للاستثمار لإحدى المنشآت الفردية يشار إليه بجدول الكفاية الحدية لرأس مال المنشأة. ومجموع كافة هذه الجداول الفردية للكفاية الحدية لرأس المال يعطي جدول

¹ محمد الشريف إلمان، "محاضرات في النظرية الاقتصادية الكلية"، الجزء الأول، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2003، ص 165.

² ساطور رشيد، المرجع السابق، ص 166.

³ جون مينارد كينز، المرجع السابق، ص 183-184.

الكفاية الحدية لرأس المال الكلي¹. وعليه إن منحني الكفاية الحدية لرأس المال سالب الميل إذ أن المشروعات الاستثمارية مبنية تنازليا طبقا لمعدلات العائد المتوقع. وينتقل المنحنى إذا كانت هناك مشروعات إضافية تعطي معدلات مماثلة أو أعلى للعائد المتوقع أو إذا تغيرت معدلات العائد المتوقعة للمشروعات الجارية نتيجة إجراءات الحكومة، أو قوى السوق أو التوقعات².

4- نظرية مضاعف الاستثمار:

توضح هذه النظرية كيف أن الزيادة في "صافي الاستثمار" تؤدي إلى زيادة في الدخل الوطني بمقدار أكبر من الزيادة الأولية في صافي الاستثمار، والعكس صحيح. ويطلق على هذا التأثير التضخمي للاستثمار على الدخل فكرة "مضاعف الاستثمار"، وكلمة "مضاعف" في حد ذاتها فهي تعبر عن المعامل العددي الذي يدل على مقدار الزيادة في الدخل المترتبة على كل زيادة في الاستثمار أو هو يمثل النسبة بين الزيادة في الدخل إلى الزيادة في الاستثمار، وبالتالي³:

$$\alpha = \frac{\Delta Y}{\Delta I} \quad \text{أو} \quad \frac{\text{الزيادة في الدخل}}{\text{الزيادة في الاستثمار}} = \text{مضاعف الاستثمار}$$

حيث: α : مضاعف الاستثمار أي نسبة التغير في الدخل (ΔY) الناجم عن التغير في الاستثمار (ΔI)؛ ومنه $\Delta Y = \alpha \Delta I$ مع العلم أن $\Delta I = \Delta Y - \Delta C$ ، وهذا ما يدعى بأثر المضاعف الاستثماري على الدخل الوطني⁴.

¹ كامل بكري، رمضان محمد مقلد، محمد سيد عابد، إيمان عطية ناصف، "مبادئ الاقتصاد الكلي"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003/2002، ص ص 90-94.

² يوجين أ. ديوليوي، ترجمة محمد رضا العدل، حمدي رضوان عبد العزيز، "ملخصات شوم - نظريات ومسائل في النظرية الاقتصادية الكلية"، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، بن عكنون، الجزائر، 1993، ص 99.

³ حسين عمر، "الاقتصاد لكل قارئ"، دار الفكر العربي، الطبعة الأولى، مصر، 1997، ص ص 276-277.

⁴ ساطور رشيد، المرجع السابق، ص 167.

باختصار، إن ارتفاع الإنفاق الاستثماري يعني زيادة الإنفاق أو الطلب على السلع الإنتاجية ←
تقابل الزيادة في الإنتاج زيادة مماثلة في الدخل ← ارتفاع الدخل يؤدي إلى زيادة الإنفاق
الاستهلاكي ← وهكذا تتكرر الزيادات في الدخل والإنفاق الاستهلاكي ثم في الإنتاج الكلي وبذلك
ينتقل الاقتصاد من نقطة توازن إلى نقطة توازن أخرى¹.

وفكرة المضاعف عند كينز تقوم على مقارنة الأحجام النسبية للزيادة النسبية في الاستثمار مع
الزيادة الكلية النهائية للدخل. أو بتعبير آخر المضاعف هو عدد المرات التي تتضاعف بها الزيادة
في الاستثمار بإحداث رد فعل على الاستهلاك مما يؤدي في النهاية إلى زيادة الدخل الوطني².

5- نظرية المعجل (المسارع):

تبعاً لنظرية المعجل فإن ذلك يؤثر في الاستثمار ليس مستوى الدخل (Y) وإنما التغير في
مستوى الدخل (ΔY)، ويتلخص منطق النظرية في أنه في ظروف زيادة الدخل سنجد أن
المشروعات تقوم بعملية الاستثمار لكي تزيد من طاقتها لإنتاج السلع الاستهلاكية، كما أن مستوى
الاستثمار يمكن أن يرتفع أيضاً في هذه الظروف وذلك لسيادة موجة من "التوقعات" المتفائلة لدى
أصحاب المشروعات. ففي ظروف زيادة الدخل تزداد المبيعات مما يثير تفاؤل أصحاب
المشروعات اتجاه المستقبل والعكس صحيح. بالإضافة إلى ما سبق تقرر نظرية المعجل أن زيادة
معينة من الدخل تؤدي غالباً إلى زيادة أكبر منها في الاستثمار³.

ويمكن شرح المسارع جبرياً كالتالي:

¹ نزار سعد الدين العيسى، إبراهيم سليمان قطف، "الاقتصاد الكلي مبادئ وتطبيقات"، دار حامد للنشر والتوزيع،
الأردن، عمان، 2006، ص ص 225-226.

² بلعزوز بن علي، "محاضرات في النظريات والسياسات النقدية"، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون،
الجزائر، 2004، ص 42.

³ عبد الرحمن يسري أحمد، المرجع السابق، ص ص 127-129.

- مخزون رأس المال الضروري لإنتاج مستوى معين من الإنتاج في فترة زمنية ما هو محدد

$$K_t = \alpha Y_t \quad \text{بالعلاقة التالية:}$$

حيث: α تمثل نسبة رأس المال (K) على الإنتاج (Y) في الفترة (t)، و تسمى أحيانا بمعامل المسارع وهي ثابتة وتساوي تقريبا (3) في الدول المتقدمة وتتراوح قيمتها ما بين (9) و(12) في الدول النامية.

ولنفترض أن الدخل في الفترة التالية ارتفع مستواه وأصبح Y_{t+1} وبالتالي فإن مخزون رأس

$$K_{t+1} = \alpha Y_{t+1} \quad \text{المال لابد أن يرتفع أيضا كما يلي:}$$

إذا التغير في مخزون رأس المال من فترة إلى أخرى يكون:

$$K_{t+1} - K_t = \alpha Y_{t+1} - \alpha Y_t = \alpha (Y_{t+1} - Y_t)$$

وبما أن التغير في مخزون رأس المال ما هو إلا عبارة عن الاستثمار الصافي (I_n) إذن:

$$I_{nt} = K_{t+1} - K_t = \alpha (Y_{t+1} - Y_t) = \alpha (\Delta Y)$$

وهي تشير على أن (I_{nt}) دالة تابعة للتغير في مستوى الدخل الوطني.

ومما تجدر الإشارة إليه هو أن نظرية المسارع هذه قد تعرضت إلى الانتقاد، ومن أهم الانتقادات الموجهة إليها هو افتراضها عدم وجود طاقات إنتاجية عاطلة، غير أنه في الواقع العملي، إذا كانت هناك بعض التجهيزات والمعدات غير المستعملة فإنه يمكن التوسع في الإنتاج بدون زيادة مخزون رأس المال. وهكذا تصبح العلاقة بين الاستثمار والتغير في الإنتاج غير سارية المفعول، كما أن نظرية المسارع تفترض أن نسبة رأس المال إلى الإنتاج ثابتة، لكن في الواقع العملي هي ليست ثابتة، حيث يمكن زيادة إنتاجية آلة ما باستعمالها مدة أطول أو باستعمال ورديات أخرى. إضافة إلى أن أثر المسارع ليس مباشر وإنما يتطلب فترة زمنية معينة (لأنه عندما يزداد الطلب بنسبة معينة نتيجة لزيادة الدخل مثلا فإن المنتجين لا يسعون لزيادة إمكانيات الإنتاج في الحال وذلك لأن

عملية اتخاذ هذا القرار تعتمد على عوامل كثيرة، تكلفة هذه التجهيزات، مدى توفر الأموال اللازمة لشراء هذه التجهيزات،...¹.

6- الاستثمار في الاقتصاد الإسلامي:

سننظر إلى مفهوم وأهداف الاستثمار، والضوابط الشرعية في إطار الفكر الاقتصادي الإسلامي.

6-1- مفهوم الاستثمار في المنهج الإسلامي:

كلمة استثمار مصدر الفعل استثمر، الدال على الطلب، أي أن الاستثمار هو استخدام المال أو تشغيله، بقصد تحقيق ثمرة هذا الاستخدام، فيكثر المال وينمو على مدى الزمن. والاستثمار في الشريعة الإسلامية يطلق على تنمية المال، بشرط مراعاة الأحكام الشرعية في استثماره، فهو طلب ثمرة المال ونمائه في أي قطاع من القطاعات الإنتاجية سواء كان ذلك في التجارة أو الزراعة أو الصناعة أو غيرها من الأنشطة الاقتصادية. واستثمار المال في الإسلام يستند على العقيدة الإسلامية والقيم الأخلاقية الناتجة عنها، كما يستند إلى الشريعة الإسلامية ومقاصدها.

وقد حث الإسلام على الاستثمار، ففي القرآن الكريم آيات عديدة تدعو إلى استخدام المال وتنميته، قال تعالى: "هو الذي جعل لكم الأرض ذلولا فامشوا في مناكبها وكلوا من رزقه واليه النشور"، كما قال تعالى: "هو أنشأكم من الأرض واستعمركم فيها". وتتجلى في هذه الآيات دعوة صريحة للعمل في الأرض والكسب، واستثمار طيباتها التي سخرها الله للبشر.

¹ عمر صخري، المرجع السابق، ص ص 178-180.

ومن الأمثلة الدالة على حرص الإسلام على رأس المال والمحافظة عليه، نهى الرسول - صلى الله عليه و سلم- عن بيع وسائل الإنتاج وإنفاق ثمنها لاقتناء طيبات استهلاكية، فعن حذيفة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم- قال: "من باع داراً ثم لم يجعل ثمنها في مثلها لم يبارك له فيها"¹.

6-2- ضوابط الاستثمار في الإسلام:

وتتمثل فيما يلي:

أ- **اعتبار العقيدة:** يقصد به أن يمارس الاستثمار كجزء من العقيدة الإسلامية، وأن يكون القائم بهذا النشاط متحققاً فيه وصف المسلم اعتقاداً وسلوكاً، فهو في قيامه باستثماره يجب أن يراعي مصلحة الجماعة.

ب- **تحريم الاحتكار:** والحكمة من ذلك رفع الضرر عن العباد لما يتضمنه من جشع وطمع وسوء خلق التضيق على المجتمع واستغلال حاجاته (حجب السلع التي يحتاج إليها الأفراد).

ج- **التنمية الاقتصادية:** ولذلك ألزم الإسلام الفرد بتشغيل ماله، وذلك باستثماره على أن يغطي الأنشطة الضرورية للمجتمع، كما ألزم الفرد بإدخال رأسماله كعامل من عوامل الإنتاج، يستهدف الإنتاج وتنمية العنصر البشري وليس الدخل المادي فقط.

د- **تخطيط وتوجيه الاستثمار:** حيث أنه قد ألزم ولي أمير المسلمين مسؤولية القيام بعمليات الاستثمار اللازمة للمجتمع بهدف التنمية، وبهدف إعادة توزيع الدخل والثروة، أي للدولة الإسلامية حق التوجيه لاستثمار المال.

¹ أميرة عبد اللطيف مشهور، "الاستثمار في الاقتصاد الإسلامي"، شركة دار الإشعاع للطباعة، القاهرة، 1990، ص ص 45 ← 47.

هـ- تعظيم الأرباح وتقليل الخسائر واعتبارات تكلفة الفرصة: إذ أن الإسلام يدعو إلى تقليل الخسائر في العمليات الاستثمارية ولو كان ذلك على حساب الربح الأكبر، لأن الموازنة بين الخسائر هي الأخرى مطلوبة شرعا تستوجب اختيار أهونها.

و- علاج الصراع الاجتماعي: لم يتجه العلاج الإسلامي للصراع الاجتماعي إلى إلغاء الملكية الخاصة، بل اتجه إلى ترشيد الاستخدام في الملكية الخاصة والتصرف فيها وترشيد استثمارها، وذلك من خلال محاربته للربا والاحتكار والغش والرشوة، وكل ما من شأنه أن يبعث على وجود صراع اجتماعي¹.

6-3- أهداف الاستثمار في الإسلام:

يمكن إيجاز أهداف الاستثمار في الإسلام من أجل تحقيق النمو الاقتصادي فيما يلي:

- شمول الاستثمار للأنشطة الاقتصادية الضرورية للمجتمع، حيث يجب القيام بها لحاجة المجتمع إليها ولذا تعطى لها الأولوية في خطة التمويل دون المشروعات التي يتحقق من جرائها أرباح كبيرة؛

- مشاركة رأس المال في النشاط الإنتاجي الحقيقي، وفقا للصيغ الشرعية للاستثمار، وعدم استخدامه لمجرد الحصول على عائد من المعاملات المحرمة شرعا؛

- تحقيق التشغيل الكامل لرأس المال، بحيث يتم توجيه المدخرات للإنتاج والاستثمار؛

- تنمية العنصر البشري لأهميته في عملية التنمية، ويتحقق ذلك من خلال تراكم رأس المال

الاجتماعي، الذي يشمل كل ما يساهم في تنمية الإنسان، ورفع كفاءته الإنتاجية، وضمان حد

¹ مراد مختاري، "دور الزكاة في تشجيع الاستثمار - دراسة بعض التجارب الرائدة (صندوق الزكاة الجزائري نموذجا)"، شهادة ماجستير، تخصص: اقتصاد ومالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ديجي فارس، المدية، 2012/2011، ص ص 86-88.

الكفاية من الدخل لكل فرد في المجتمع وتوفير مشروعات البنية الأساسية في الدولة¹.

الفرع الثاني: النمو في النظريات الاقتصادية

سنحاول تلخيص أهم ما ورد أو ما جاءت به الأدبيات الاقتصادية حول النمو الاقتصادي والنظريات المفسرة له، وذلك انطلاقاً من الجدول التالي والذي يوضح التطور التاريخي لنظريات النمو وأهم ما مرد في كل نظرية (أو نموذج).

1- التطور التاريخي لنظريات النمو الاقتصادي:

الجدول رقم (1-1): التطور التاريخي لنظريات النمو الاقتصادي

نظريات النمو/ رواد النظريات	مصدر النمو	خصائص النمو
النظرية الكلاسيكية: آدم سميث 1776	تقسيم العمل: زيادة الإنتاجية الناتجة عن تخصص ناجح لكل فرد عامل في مجموعة صغيرة من العمليات ← مم يسمح بإنقائها وبتقليل الوقت اللازم للانتقال من مهمة إلى مهمة أخرى، ويسرع تقسيم العمل التقدم التكنولوجي.	نمو غير محدد: تقسيم العمل ← زيادة الإنتاج ← زيادة الدخل الوطني ← زيادة السكان ← زيادة الطلب واتساع السوق ← زيادة الادخار ← زيادة الأساليب الفنية.
روبرت مالتوس 1836- 1766	- على الطلب أن ينمو بما يتناسب مع حجم وإمكانيات الإنتاج، - إعادة استثمار الفائض، - زيادة السكان تؤدي إلى إحباط عملية النمو الاقتصادي.	نمو محدد بسبب قانون تنظيم الزيادة في السكان. الزيادة السكانية ← زيادة عرض العمل ومنه خلق طلب فعال ← خفض مستوى الأجور ← خفض تكاليف الإنتاج ← زيادة أرباح المنتجين ← زيادة الادخار والاستثمار وبالتالي زيادة معدل النمو الاقتصادي.
دافيد ريكاردو 1817	استثمار كل الأراضي القابلة للزراعة ← يعاد استثمار الجزء الأعظم من الأرباح	نمو محدد بسبب قانون العوائد الحدية المتناقصة (تناقص غلة الأرض).

¹ أميرة عبد اللطيف مشهور، المرجع السابق، ص ص 49-50.

كارل ماركس 1867	وذلك لزيادة العمالة و لتوسيع الإنتاج. تراكم رأس المال والتطورات التكنولوجية المتتالية.	نمو محدد في نموذج الإنتاج الرأسمالي بسبب اتجاه معدل الربح إلى الانخفاض.
نظرية شومبيتر 1939-1911	المبتكرات التكنولوجية (أصحاب المشاريع يبحثون عمدا عن الربح من خلال الابتكار). (اعتبر عنصر التنظيم أهم عناصر النمو و نمو السكان بمثابة عامل خارجي).	نمو غير مستقر وذلك راجع إلى الدورات الاقتصادية التي يعرفها البلد (الرواج و الكساد).
النماذج الكينزية: هارود 1939 و دومار 1946	النمو يعتمد على زيادة رأس المال، زيادة متوافقة مع تنامي القوة العاملة ومع التطورات التكنولوجية التي ترفع من إنتاجية العمل. الادخار هو الطريقة المتاحة للحصول على رأس المال الضروري للتماشي مع العمالة المتنامية والأكثر إنتاجية.	نمو غير مستقر.
النموذج النيوكلاسيكي: روبرت سولو 1956	التحول التقني (التقدم التكنولوجي) بالإضافة إلى عوامل خارجية (كتزايد الحجم السكاني)	النمو ذو طبيعة وقتية في غياب التقدم الفني.
نموذج نادي روما 1972	الموارد الطبيعية	نمو محدود بسبب زيادة السكان واستهلاك موارد العالم المعدنية واستنفاد طاقة الأرض الزراعية والتلوث.
النظريات الناشئة (نظريات النمو الذاتي أو الداخلي):	رأس المال البشري. على عكس رأس المال المادي يمكن زيادة	المحافظة على عوائد حدية ثابتة عوضا عن تناقصها مما يسمح باستمرار النمو الاقتصادي

دون توقف. كلما ازداد رأس المال البشري الذي ينعم به اقتصاد، ازداد حجم المنتجات التي تزيد في الإنتاجية وزاد حجم المخزون المعرفي مما يسمح باستمرار النمو الاقتصادي على وجه متزايد. الخاصية الذاتية للنمو، إعادة الاعتبار لدور الدولة في النمو، الأخذ في الاعتبار سيرة أو تاريخ النمو في البلد محل البحث.	رأس المال البشري (الاختلاف في معدل النمو بين الدول يرجع إلى الاختلاف في مستوى تراكم رأس المال البشري بين هذه الدول). التقدم التكنولوجي في الصناعة يتطلب نشاطا جماعيا بهدف الربح إضافة إلى رأس المال البشري. (أول نموذج ربط استثمار البحث والتطوير بحقوق الملكية الفردية لنظرية التقدم التكنولوجي والنمو الاقتصادي). رأس المال التكنولوجي. رأس المال البشري.	تيودور شولتز روبرت لوكاس 1988 بارو - جرينورد 1990 أغيون وهويت 1992
---	---	--

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على المراجع التالية:

- فريديريك م. شرر، تعريب على أبو عمشة، "نظرة جديدة إلى النمو الاقتصادي وتأثره بالابتكار التكنولوجي"، مكتبة العبيطة، الرياض، المملكة العربية السعودية، الطبعة العربية الأولى، 2002، ص ص 17-57.
- روبر بارو، المرجع السابق، ص ص 84-162.
- ضياء مجيد الموسوي، المرجع السابق، ص ص 30-40.
- ساطور رشيد، المرجع السابق، ص 87.
- عبد القادر فار، المرجع السابق، ص ص 140-143.

ما يعنيه النمو الداخلي هو أنه يتعين أن ينمو الناتج بمعدل أسرع من المعدل الذي يمكن أن

تحده العوامل الخارجية لنمو الناتج، فإذا ما نما الناتج بمعدل يساوي مجموع معدل نمو السكان

ومعدل نمو المكون الخارجي للتغيير التكنولوجي، نكون بصدد نموذج للنمو الخارجي.

2- مراحل عملية النمو الاقتصادي حسب روستو:

هذا وقد قام روستو بوضع مراحل معينة لعملية النمو الاقتصادي عند الدول، قال عنها في مقدمة كتابه- مراحل النمو الاقتصادي- أنها ليست إلا نتائج عامة مستتبطة من الأحداث الضخمة التي شهدتها التاريخ الحديث¹. فمن الممكن التعرف على كل المجتمعات بأبعادها الاقتصادية بوضعها داخل أحد خمس مجموعات هي:

- مرحلة المجتمع التقليدي؛
- مرحلة توفير الشروط اللازمة لعملية الانطلاق نحو النمو المستدام (مرحلة التهيؤ للانطلاق)؛
- مرحلة الانطلاق؛
- مرحلة الاندفاع نحو النضج (مرحلة النضوج)؛
- مرحلة الاستهلاك الجماهيري المرتفع والكبير (مرحلة الاستهلاك الوفير)².

وفيما يلي تلخيص لكل مرحلة من المراحل الخمسة:

2-1- مرحلة المجتمع التقليدي: وفيها تكون الدولة شديدة التخلف اقتصاديا، يتسم اقتصادها بالطابع الزراعي التقليدي، ويتبع أهلها وسائل بدائية للإنتاج، ومن مظاهر هذه المرحلة تمسك المجتمع بالتقاليد، انخفاض مستوى الإنتاجية بشكل عام، وصغر مستوى نصيب الفرد من الناتج الوطني، ويعتقد روستو أن هذه المرحلة عادة ما تكون طويلة نسبيا وتتسم بالبطء الشديد.

2-2- مرحلة التهيؤ للانطلاق: تعتبر هذه المرحلة فترة انتقال بين مرحلة المجتمع التقليدي ومرحلة الانطلاق، وفيها تحاول الدولة ترشيد اقتصادها والتخلص من الجمود الذي يتسم به مجتمعها، من مظاهر هذه المرحلة إدخال الوسائل الحديثة للإنتاج وقيام بعض الصناعات الخفيفة

¹ كامل بكري، رمضان محمد مقلد، محمد سيد عابد، إيمان عطية ناصف، المرجع السابق، ص390.

² ميشيل تودارو، المرجع السابق، ص125.

إلى جانب الزراعة، والاهتمام بإنشاء الطرق، والسكك الحديدية،... ومن مظاهرها كذلك انخفاض متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني عن 150 دولار في السنة.

2-3- مرحلة الانطلاق: ومن أهم مظاهر هذه المرحلة أن معدل الاستثمار في الدولة يفوق معدل الزيادة في السكان، كذلك تراوح متوسط دخل الفرد بين 150 و 200 دولار في السنة، ويعتقد روستو أن مرحلة الانطلاق تتميز بأنها قصيرة نسبياً تتراوح مدتها بين 20 و 30 سنة تقريباً، يتم خلالها تحول الاقتصاد الوطني تحولاً كبيراً يجعل عملية النمو الاقتصادي تتم بعد ذلك تلقائياً بطريقة أوتوماتيكية، كما أنها من أصعب مراحل النمو الخمسة جميعاً، حيث أنها مرحلة الجهد الشاق والعمل الدائب.

2-4- مرحلة النضوج: وفيها تعتبر الدولة متقدمة اقتصادياً، حيث تكون قد استكملت نمو جميع قطاعات اقتصادها الوطني من زراعة وصناعة وتجارة وخدمات بشكل متوازن، وتكون قد تمكنت من رفع مستوى إنتاجها المادي، وزيادة الاستثمار عن الاستهلاك. ومن مظاهر هذه المرحلة قيام العديد من الصناعات الأساسية كصناعة الحديد والصلب وازدهار حركة التجارة الخارجية وزيادة الصادرات وتقدم المجتمع ونضوجه فكرياً وفنياً، وتراوح متوسط دخل الفرد بين 400 و 600 دولار في السنة.

2-5- مرحلة الاستهلاك الوفير: وفيها تكون الدولة قد بلغت شأناً عظيماً من التقدم الاقتصادي، يزيد إنتاجها عن حاجتها، يعيش سكانها في سعة من العيش، يحصلون على دخول عالية وعلى قسط وافر من سلع الاستهلاك وأسباب الرخاء. ومن أهم مظاهر هذه المرحلة زيادة الإنتاج الفكري والأدبي والفني للمجتمع، وزيادة متوسط دخل الفرد على 600 دولار في السنة.

تلك هي مراحل النمو الاقتصادي عند روستو. ولا شك أنها محاولة جريئة موفقة، وتعتبر كل مرحلة منها معياراً قائماً بذاته لقياس درجة التقدم الاقتصادي¹.

● أهمية مرحلة الانطلاق للدول النامية:

رغم الوضوح الكافي لهذه الرحلة في فكر روستو إلا أن تطبيقها في الدول النامية يمكن أن يكون مفيداً أخذاً في عين الاعتبار ظروف هذه الدول. فضرورة الارتفاع بمعدل الاستثمار عن 10% من الدخل الوطني، وأهمية وجود صناعة أو قطاع يقود عجلة التنمية ويساعد على دفع عملية التصنيع لازمين لتحقيق الانطلاقة على قدر كبير من الأهمية في الدول النامية. وإذا كان الشرط الأول أساسياً لا غنى عنه، فإن الشرط الثاني يمكن تطويعه بما يناسب ظروف كل دولة بمعنى أن الصناعة أو القطاع القائد يمكن أن يكون في الزراعة أو الصناعة أو في صناعة معينة بالذات، أما الشرط الأخير فعلى قدر كبير من الأهمية خاصة في الدول النامية التي تكون فيها المؤسسات السياسية والنقدية والمالية عند مستويات متدنية وتحتاج توسع القطاعات الحديثة².

المطلب الثاني: العلاقة النظرية بين الاستثمار والنمو الاقتصادي

ركز معظم الاقتصاديين على حجم الاستثمار واعتبروه العامل الديناميكي والحاسم في تحديد معدل نمو الدخل الوطني. ولتسليط الضوء على أبعاد العلاقة بين الاستثمار ومعدل النمو الاقتصادي يمكن استعراض أهم نماذج النمو التي تناولت تحليل تلك العلاقة، والنماذج هي:

¹ كامل بكري، رمضان محمد مقلد، محمد سيد عابد، إيمان عطية ناصف، المرجع السابق، ص 391 ← 394.

² محمد البناء، "التنمية والتخطيط الاقتصادي بين النظرية والتطبيق"، مكتبة زهراء الشرق، قطر، 1997، ص 87-88.

الفرع الأول: نموذج هارود - دومار

يمكن توضيح جوهر نموذج هارود - دومار من خلال الافتراض ابتداء مستوى من الدخل متناسبا مع وجود تشغيل كامل، فإن الحفاظ على التوازن من سنة لأخرى، يتطلب أن يكون حجم الإنفاق الذي يولده الاستثمار كافيا لامتصاص الناتج الذي يتزايد بسبب الاستثمار، فإذا كان الميل للدخار معطى، فإنه كلما ازداد تجميع رأس المال، وكلما ارتفع الدخل الوطني، كان من الضروري تزايد الحجم المطلق للاستثمار الصافي باستمرار، وهذا بدوره يتطلب نموا مستمرا في الدخل الوطني الحقيقي.

1- هارود: يقيم تحليله على أسس تجاوب الإنفاق الاستثماري الجاري مع التغير الذي يطرأ على الإنتاج أو على مستوى الدخل الحقيقي، وهو يسعى ليحدد ما إذا كان معدل نمو الدخل في الماضي القريب مرتفعا بالقدر الجاري للدخل. وإن أهم معدل نمو أوجده هارود في تحليله، هو معدل النمو المرغوب والذي يعرفه بأنه المعدل الشامل الذي إذا ما تحقق سيتترك رجال الأعمال في حالة نفسية يكون فيها على استعداد للقيام بتقدم مشابه، والمعدل الأساسي الثاني في تحليل هارود هو المعدل الفعلي للنمو والذي يمثل التغير المئوي اللاحق في الناتج بين فترة الدخل الحالية وفترة الدخل السابقة¹.

ويرى هارود أن تحليل النمو الاقتصادي يتطلب الأخذ بعين الاعتبار العلاقات التي تنشأ نتيجة نمو المتاح من العناصر الثلاثة الأساسية وهي العمل، الإنتاج، رأس المال مع افتراض ثبات

$$\frac{\Delta Y}{Y} \times \frac{I}{S} = \frac{S}{Y} \quad \text{التقدم الفني، ويمكن صياغة معادلته الأساسية من خلال:}$$

حيث أن:

¹ فليح حسن خلف، المرجع السابق، ص ص 146 ← 154.

$\frac{\Delta Y}{Y}$: معدل نمو الدخل.

$\frac{I}{S}$: معامل رأس المال (قيمة السلع الرأسمالية اللازمة لإنتاج وحدة إضافية من الناتج).

$\frac{S}{Y}$: نسبة الادخار إلى الدخل (معدل الادخار) ويفترضه هارود ثابتاً.

ولقد توصل هارود إلى نتيجة هي ضرورة ثبات معدل النمو كشرط لتحقيق التوازن، وتستند هذه النتيجة على أساس افتراض كل من معامل رأس المال ومعدل الادخار، لأن هذا الافتراض سيؤدي إلى ثبات معدل نمو الدخل الوطني، وبمرور الزمن تميل دالة الاستثمار إلى الانتقال إلى اليمين، وسيظل الدخل ينمو بالمعدل المرغوب فيه طالما توجد هناك مساواة بين الادخار والاستثمار المخططين¹.

2- دومار: أكد في نموذجهِ على الطبيعة المزدوجة في الاستثمار، فهو يعمل على زيادة الطاقة الإنتاجية من ناحية، ويزيد الدخل من ناحية أخرى مما يتسبب في زيادة نمو الاقتصاد الوطني، والسؤال المطروح يتمثل في ما هو حجم الاستثمار ومعدل تزايدهِ الذين يضمنان تكافؤ الزيادة في كل من الدخل والطاقة الإنتاجية، وعلى ضوء ذلك وضع دومار معادلته في النمو وهي كما يلي:

$$\frac{\Delta I}{I} = \delta \alpha$$

حيث أن:

$\frac{\Delta I}{I}$: معدل نمو الاستثمار؛

$\delta \alpha$: الانتاجية المتوسطة للاستثمار = $\frac{\text{الناتج}}{\text{رأس المال}}$ (مقلوب معامل رأس المال) ويفترضها دومار

ثابتة؛

¹ ناظم محمد نوري الشمري، طاهر فاضل البياتي، أحمد زكرياء صيام، المرجع السابق، ص ص 87-88.

α : نصيب الادخار من الدخل = $\frac{\text{الادخار}}{\text{الدخل}}$ وهو نفس المفهوم الذي استخدمه هارود في تحليله

ويفترضه دومار ثابت أيضا.

وبعني دومار في معادلته على أنه من أجل الحفاظ على العمالة الكاملة يجب أن ينمو الاستثمار والدخل بمعدل سنوي ثابت يساوي حاصل ضرب معدل الادخار في الإنتاجية المتوسطة للاستثمار، وهي تماثل المعادلة التي توصل إليها هارود لأن المتغيرين α و δ يفترض دوما ثباتهما، وبذلك نصل إلى نفس النتيجة وهي ثبات النمو الاقتصادي.

الفرع الثاني: نموذج كالسكي

يوضح هذا النموذج العلاقة بين تراكم رأس المال ومعدل نمو الدخل الوطني في اقتصاد يأخذ بأسلوب التخطيط الاقتصادي الشامل في عملية النمو الاقتصادي¹، وقد تناول كالسكي أثر التقدم في عملية التنظيم والتطور التكنولوجي إضافة إلى الإدارة الاقتصادية في عملية النمو الاقتصادي دون أن يتطلب ذلك رفع مستوى الاستثمار، أي أن الاستثمارات ليست العامل الوحيد الذي يؤثر في زيادة الدخل الوطني، بل هناك عوامل أخرى مستقلة عن الاستثمار تستطيع أن تعمل على زيادة الدخل الوطني، ويمكن التعبير عن العلاقة بين الزيادة في الدخل الوطني في سنة معينة وبين

$$\frac{\Delta Y}{Y} = \frac{I}{Y} \times \frac{I}{K} - \alpha + U$$

العوامل السابقة بالمعادلة التالية:

حيث أن:

$$\frac{\Delta Y}{Y} : \text{معدل نمو الدخل الوطني؛}$$

$$\frac{I}{K} : \text{معامل رأس المال/ الدخل؛}$$

¹ ناظم محمد نوري الشمري، طاهر فاضل البياتي، أحمد زكرياء صيام، المرجع السابق، ص ص 90-91.

a : معامل الانخفاض في الدخل الوطني نتيجة الاهتلاكات (لكونها تؤدي إلى نقص في الطاقة الإنتاجية)؛

U : معامل الزيادة في الدخل الوطني الناجم عن التحسينات في العملية الإنتاجية.

وعليه يزداد الدخل الوطني في بداية السنة القادمة بمقدار (UY) حيث U تمثل التحسينات التي تؤدي إلى الزيادة في الدخل الوطني.

إن ما يأخذ على هذا النموذج هو افتراضه بأن الاستثمارات الإنتاجية تؤدي ثمارها خلال سنة واحدة من تاريخ بدأ الاستثمار، حيث تعتبر من أولى نقاط ضعف النموذج، فهو غير واقعي، حيث كثيرا ما نجد أن الاستثمارات الإنتاجية التي يتم تنفيذها في سنة ما لا تؤدي ثمارها خلال تلك السنة أو حتى في السنة التي تليها وذلك لعدة أسباب، بالإضافة إلى انتقاد آخر والخاص بالعوامل غير الاستثمارية والتي عبر عنها ب U ، فهو لم ينتبه إلى عوامل أخرى تؤدي إلى زيادة في الدخل الوطني دون الحاجة إلى إضافات استثمارية جديدة منها، زيادة عدد ساعات العمل، والتي تعني ضمنا زيادة في عدد العمال وبالتالي زيادة في الدخل الوطني ومن ثم نموه من دون الحاجة إلى استثمارات إضافية.¹

الفرع الثالث: نموذج كالدور

يقترح هذا النموذج أنه لزيادة الادخارات، زيادة حصة الأرباح في الدخل من قبل سياستين:

- 1- سياسة الادخار المضغوط بفعل التضخم، وتتمثل في أن التضخم يغير توزيع الدخل على حساب الأجور، الأمر الذي يؤدي إلى تخفيض الأجور الحقيقية بنسب التضخم؛

¹ ناظم محمد نوري الشمري، طاهر فاضل البياتي، أحمد زكرياء صيام، المرجع السابق، ص ص 91-92.

2- سياسة الدخل التي تشجع على الأرباح على حساب الأجور، وهي سياسة استعادة ربحية الشركات¹.

وينطلق نموذج كالدور من أن النمو الاقتصادي يأتي من خلال التوازن بين نسبة نمو الخزين من رأس المال، والإنتاج الكلي وإنتاجية العمل، وأن نسب هذه المتغيرات يجب أن تكون متساوية، كما أكد النموذج على العلاقة بين التقدم التكنولوجي والاستثمار والتي عبر عنها بنسبة رأس المال على الإنتاج. إذ أن التقدم التكنولوجي يؤدي إلى زيادة الإنتاجية الحدية لرأس المال ومن ثم إلى مزيد من الاستثمار².

الفرع الرابع: نموذج فيلدمان - ماها لانوبيس

يهدف هذا البرنامج بشكل أساسي إلى زيادة الدخل والاستهلاك والعمالة عن طريق زيادة الطاقة الإنتاجية مع الزمن بواسطة زيادة وسائل الإنتاج إلى حد يسمح باستثمار جزء كبير من دخل البلاد فيها مع الزمن، وهذا الزمن طويل في رأيهما قد يتجاوز 20 سنة. وينطلق من فرضية وجود اقتصاد مغلق مؤلف من قطاعين هما: قطاع السلع الإنتاجية (I) وقطاع السلع الاستهلاكية (C)، كما يراعي الفروض التالية:

- اختلال في التوازن وعدم وجود تأخر في المجال الزمني؛
- رأس المال عامل ثابت وهو لا ينتقل من قطاع إلى قطاع آخر، كما تكون الأسعار دائمة؛
- يتحدد الاستثمار بواسطة التراكم الرأسمالي ويتحدد في كل قطاع من القطاعين بواسطة معامل رأس المال فيه؛

- إن حجم الاستثمارات ثابت في القطاعين خلال الخطة.

¹ Philippe Darreau, « *Croissance et politique économique* », Editions de Boeck Université, Bruxelles, 2003, 1^{ère} édition, p23.

² ناظم محمد نوري الشمري، طاهر فاضل البياتي، أحمد زكرياء صيام، المرجع السابق، ص93.

حيث أن الهدف من اعتماد هذه الفرضية يسمح بتوجيه نسبة كبيرة من الاستثمارات إلى القطاع الأول في المراحل الأولى من الخطة التنموية حتى يؤدي ذلك إلى تنمية هذا القطاع، على عكس حجم الاستثمارات في القطاع الثاني التي ستكون أقل من حاجة السكان وعليه سيكون هناك لا توازن في النمو بين القطاعين لصالح القطاع الأول، وفي مراحل متقدمة من الخطة فإن النمو الذي سيحدث في القطاع الأول سوف يؤدي إلى تطوير القطاع الثاني بتوجيه جزء من النمو إليه من القطاع الأول.

من الانتقادات الموجهة إلى النموذج هو اعتباره نموذج مخصص للتخطيط على المدى الطويل فقط، ذلك لأن آثاره تكون مستقبلية بعيدة، إضافة إلى أنه لا يمكن لأي اقتصاد حقيقي أن يتكون من قطاعين فقط، ولا يمكن اعتبار هذا النموذج شرحاً رياضياً فقط للعلاقة بين نسبة النمو والمتغيرات الأساسية في السياسة الاقتصادية، وإنما هو أداة لحساب نتائج المتغيرات الأساسية وتحديد القرارات المكملّة الأخرى التي يحتاج لها نجاح العملية التنموية¹.

¹ إسماعيل محمد بن قانة، المرجع السابق، ص 91 ← 94.

خلاصة الفصل الأول:

من خلال العرض السابق يتضح أن للاستثمار دورا بارزا في الحياة الاقتصادية للمؤسسة وللمجتمع ككل، من خلال زيادة الطاقة الإنتاجية، وهو يقوم على التضحية بإشباع رغبة استهلاكية حاضرة وذلك أملا في الحصول على إشباع أكبر في المستقبل. إذ يعتبر المحرك الوحيد والرئيسي للنمو الاقتصادي، فهو من جهة ذو منفعة شبه دائمة، ومن جهة ثانية له أهمية في استغلال المصادر الهامة والطاقات الجامدة للنشاط. كما يتضح أن النمو الاقتصادي يعتبر بمثابة مؤشر يعكس اتجاه تطور النشاط الاقتصادي، فهو يعطي نظرة عامة حول باقي المتغيرات الاقتصادية التي ترتبط به، و لو بشكل نسبي، ومن ثم فهو يعكس إلى حد بعيد الوضعية الاقتصادية السائدة. ونظرا للأهمية البالغة للاستثمار والدور الذي يؤديه وعلاقته بالنمو الاقتصادي فنجد أنه محل اهتمام كبير من الاقتصاديين ومختلف النظريات الاقتصادية التي تطرقنا إليها وذلك لمساهمة كل منها في تسيير عجلة التنمية الاقتصادية.

الفصل الثاني:

سياسة الاستثمار في الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية

الفصل الثاني:

سياسة الاستثمار في الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية

تمهيد:

يعد الاستثمار أحد المتغيرات المؤثرة في النمو الاقتصادي، ذلك أن المشكل الذي يواجه غالبية البلدان النامية هو انخفاض حجم الاستثمارات، لذا نجد أن سبل تشجيع وتنشيط الاستثمارات أصبح من الانشغالات الكبرى للحكومات، وواضعي السياسات الاقتصادية في مختلف البلدان النامية. والجزائر كغيرها من البلدان النامية حاولت جاهدة منذ الاستقلال رفع مستوى استثماراتها من خلال رسم سياسات استثمارية تناسبت كل سياسة والفترة الزمنية التي مر بها الاقتصاد الجزائري، كما سعت إلى تحسين مناخ الاستثمار من خلال تطوير التشريعات الخاصة بالاستثمارات وإقرار الحوافز والامتيازات لدفع وترقية الاستثمار المحلي والأجنبي ويتجلى ذلك من خلال النصوص التشريعية العديدة المنظمة للاستثمار، سواء تعلق الأمر بالقوانين الخاصة أو ما تتضمنه قوانين المالية لكل سنة.

وللتوضيح أكثر، سنحاول التطرق في هذا الفصل إلى ما يلي:

المبحث الأول: سياسات ومناخ الاستثمار؛

المبحث الثاني: عرض وتحليل قوانين الاستثمار في الجزائر؛

المبحث الثالث: تحليل السياسة الاستثمارية الجزائرية من خلال البرامج التنموية بين 2000

و2014.

المبحث الأول: سياسات ومناخ الاستثمار

يسعى القائلون على إدارة الاقتصاد الوطني في أي دولة إلى أن تكون هناك سياسة للاستثمار على درجة عالية من الكفاءة، ذلك لأن زيادة معدل النمو الاقتصادي لن يتحقق بالصورة المطلوبة إلا إذا كانت هناك سياسة تؤدي إلى تحقيق هذا الهدف، بالإضافة إلى أن سياسة الاستثمار يمكن أن تعمل على تحقيق باقي منظومة الأهداف الاقتصادية الأخرى مثل زيادة الدخل الوطني، مستوى التشغيل،... وغيرها من الأهداف الأخرى.

المطلب الأول: التعريف بسياسات الاستثمار وأهدافها

قبل التطرق إلى توضيح المقصود بسياسات الاستثمار وأهدافها، لابد من الإشارة والتحدث ولو بشكل موجز عن السياسة الاقتصادية وأهم الأهداف التي تسعى الحكومة إلى تحقيقها.

الفرع الأول: ماهية السياسة الاقتصادية

وهنا نعني بالدرجة الأولى السياسات الاقتصادية على المستوى الكلي، فكلما كانت هذه السياسات مرنة، واضحة، غير متضاربة في الأهداف، تتميز بالكفاءة والفعالية، تتواءم مع التحولات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد الوطني وعلى مستوى التحولات العالمية، كلما كانت محفزة للاستثمار.

1- تعريف السياسة الاقتصادية:

تعرف السياسة الاقتصادية على أنها مجموع الإجراءات التي تتخذها السلطات العمومية بهدف توجيه النشاط في اتجاه مرغوب فيه، وتعتبر السياسة الاقتصادية عن تصرف عام للسلطات

العمومية واع، منسجم وهادف يتم القيام به في المجال الاقتصادي، أي يتعلق بالإنتاج، التبادل، استهلاك السلع والخدمات وتكوين رأس المال¹.

فنتكلم عن السياسة الاقتصادية لما تقرر الدولة زيادة العجز الموازني للمحافظة على التشغيل، وضع معايير لارتفاع الأسعار والمداخيل للتقليل من التضخم، اعتماد جباية تفضيلية لدعم الصادرات،...

وتحدث السياسة الاقتصادية آثارها، إلا أنه لا يمكننا دائما إدراك هذه الآثار بالنظر إلى الآجال، ويمكن التمييز بين نوعين من الآجال (التأخرات في وضع السياسات الاقتصادية):

- **الأجل الداخلي:** وهو الزمن بين الصدمة الملاحظة وتدابير السياسة الاقتصادية المعتمدة للتأثير على هذه الصدمة، وهو أجل مزدوج فمن جهة نقوم بتقييم الصدمة ومن جهة أخرى نقوم بوضع السياسة الملائمة.

- **الأجل الخارجي:** وهو الزمن الذي يمتد بين اللحظة التي يتم فيها اتخاذ تدابير السياسة الاقتصادية واللحظة التي يظهر فيها الأثر الفعلي على الاقتصاد. هذا ويفسر هذان الآجلان أن آثار السياسة الاقتصادية، لا يمكن قياسها دائما بشكل صحيح ويمكن تقديرها بشكل سيء.

2- أنواع السياسات الاقتصادية:

يمكن التمييز بين أنواع السياسة الاقتصادية تبعا للآثار المتوقعة ما إذا كانت في المدى القصير أو في المدى الطويل. وعليه نميز بين:

- **السياسات الظرفية:** وتتعلق أساسا بالسياسة الميزانية والسياسة النقدية.

- **السياسات الهيكلية:** وتتعلق أساسا بالسياسة الصناعية والسياسة الاجتماعية.

¹ عبد المجيد قدي، "المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية"، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2003، ص24.

كما يمكن التمييز بين الأنواع التالية للسياسات الاقتصادية:

2-1- سياسة الضبط: وهي تتعلق بالمحافظة على التوازن العام بخفض التضخم، المحافظة على

توازن ميزان المدفوعات، استقرار العملة، البحث عن التوظيف الشامل. هذا بالمفهوم الضيق، أما

بالمفهوم الواسع، فتعني مجموع التصرفات الهادفة إلى المحافظة على النظام الاقتصادي في وضعه

(تقليص الضغوط الاجتماعية، السياسات المضادة للأزمة).

2-2- سياسة الإنعاش: يهدف الإنعاش إلى إعادة إطلاق الآلة الاقتصادية، مستخدماً العجز

الموازني، حفز الاستثمار، الأجور والاستهلاك، تسهيلات القروض،... ونلجأ في بعض الأحيان

إلى التمييز بين الإنعاش عن طريق الاستهلاك والإنعاش عن طريق الاستثمار.

2-3- سياسة إعادة هيكلة الجهاز الصناعي: وتهدف إلى تكييف الجهاز الصناعي مع تطور

الطلب العالمي. وتتميز بإعطاء الأولوية للقطاعات المصدرة، تفضيل التوازن الخارجي كعامل

محفز للنشاط الاقتصادي والتشغيل¹.

2-4- سياسة الانكماش: وتهدف إلى التقليل من ارتفاع الأسعار عن طريق وسائل تقليدية مثل

الاقتطاعات الإجبارية على الدخل، تجميد الأجور، مراقبة الكتلة النقدية. وتؤدي هذه السياسة إلى

تقليص النشاط الاقتصادي.

2-5- سياسة التوقف ثم الذهاب: وتتميز هذه السياسة بالتناوب المتسلسل لسياسة الإنعاش ثم

الانكماش حسب آلية كلاسيكية تعكس بنية الجهاز الإنتاجي.

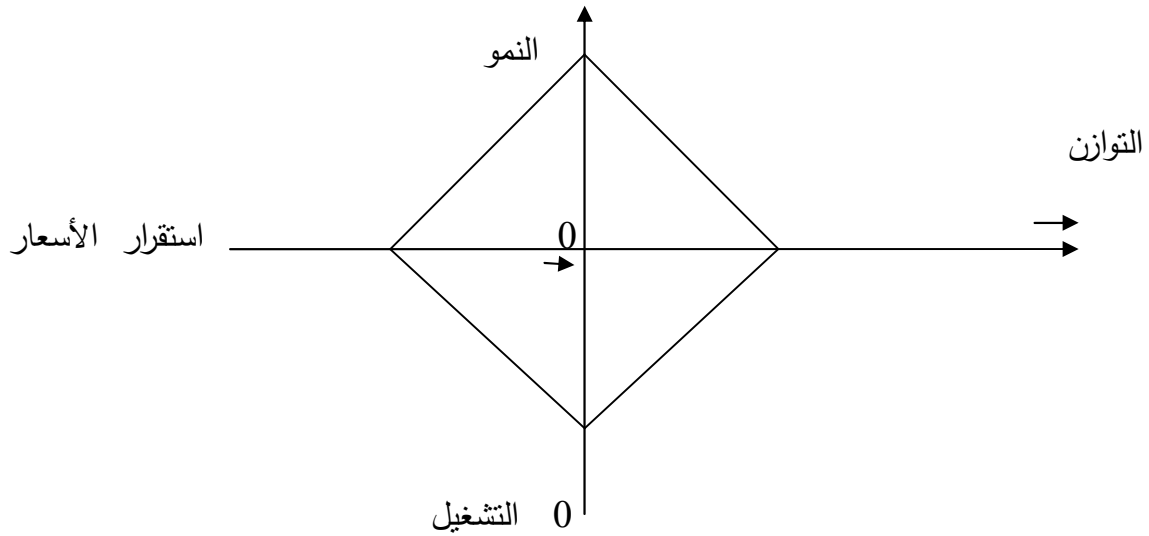
¹ عبد المجيد قدي، المرجع السابق، بتصرف، ص 25 ← 33.

3- الأهداف الأساسية للسياسة الاقتصادية:

تعتبر أهداف السياسة الاقتصادية مرنة، وغايتها في النهاية تحقيق الرفاهية العامة، إلا أنه تقليدياً جرى العرف على تلخيص هذه الأهداف ضمن أربعة تعرف بالمربع السحري لكالدور

.KALDOR

الشكل رقم (2-1): المربع السحري للسياسة الاقتصادية



المصدر: عبد المجيد قدي، المرجع السابق، ص24.

وتتمثل هذه الأهداف فيما يلي:

3-1- البحث عن النمو الاقتصادي: وهو الهدف الأكثر عمومية، حيث يتعلق بارتفاع مستمر

للإنتاج، المداخل، ثروة الأمة. وكما رأينا سابقاً عادة ما يتم اعتماد زيادة الناتج المحلي الخام كأداة لقياس النمو¹.

3-2- البحث عن التشغيل الكامل: يتم البحث عن التشغيل الكامل لأن تعويض البطالين يعتبر

تكلفة بالنسبة للمجتمع والتي تحد من إمكانية النمو الاقتصادي. إلا أن التشغيل الكامل بمفهومه الواسع ينصرف إلى الاستعمال الكامل لكل عوامل الإنتاج والتي من بينها طبعا العمل.

¹ عبد المجيد قدي، المرجع السابق، بتصرف، ص 34 ← 36.

3-3- البحث عن التوازن الخارجي: وهو توازن ميزان المدفوعات، إذ يعكس وضع ميزان المدفوعات موقف الاقتصاد الوطني اتجاه باقي الاقتصاديات، ويؤدي اختلاله، الذي يعبر في الغالب عن حالة عجز، إلى زيادة مديونية البلد مما يجعلها تعيش فوق إمكانياتها، وإلى تدهور قيمة عملتها. وبالتالي فإن توازن ميزان المدفوعات يسمح بالحصول على استقرار العملة وتنمية المبادلات الاقتصادية، حيث أن التقلبات المفاجئة في العملة تحمل مخاطر هامة للبلدان ذات العملة الضعيفة. ويعبر التوازن حسب صندوق النقد الدولي عن تساوي مجموع البنود الدائنة مع مجموع البنود المدينة، أي أن الرصيد الكلي يساوي صفراً.

3-4- التحكم في التضخم: وهذا من خلال البحث عن خفض معدل التضخم، لأن عدم التحكم فيه يؤدي إلى تشويه المؤشرات الاقتصادية المعتمدة لاتخاذ القرارات الاقتصادية، إضافة إلى كون التضخم يؤدي إلى فقدان ثقة الأعوان الاقتصاديين في كل التدابير المتخذة في إطار السياسة الاقتصادية. ويعتبر التحكم في التضخم أولوية لدى الكثيرين حتى إن كان يتعارض مع أهداف أخرى مثل التشغيل¹.

الفرع الثاني: ماهية سياسات الاستثمار

1- تعريف سياسات الاستثمار: تعرف سياسات الاستثمار على أنها "مجموعة من القواعد والأساليب والإجراءات والتدابير التي تقوم بها الدولة (الحكومة) في أي مجتمع لتحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية وفي إطار تحقيق أكبر قدر ممكن من الزيادة في الطاقة الإنتاجية في الاقتصاد الوطني، مع توزيع الاستثمارات على القطاعات والأنشطة والأقاليم الاقتصادية، بالشكل

¹ عبد المجيد قدي، المرجع السابق، بتصرف، ص 41 ← 46.

الذي يحقق أعلى معدل نمو اقتصادي ممكن خلال فترة زمنية معينة"¹.

ومن خلال هذا التعريف نستخلص مايلي:

- أن هناك مجموعة من الأهداف تسعى إلى تحقيقها سياسات الاستثمار على المستوى الوطني، ترتبط بمجموعة من المعايير لتقييم الاستثمار وتحكم على جدوى الاستثمارات المنفذة من عدمها؛

- أن هناك مناخ استثمار ينطوي على مجموعة من المؤشرات والأدوات التي تؤدي إلى نجاح سياسات الاستثمار في تحقيق أهدافها من عدمه، وتتوقف كفاءة سياسات الاستثمار على مناخ الاستثمار بمكوناته المختلفة؛

- أن توجهات سياسات الاستثمار يمكن أن تتغير من فترة لأخرى مع تغير الأولويات والأهداف؛

- أن سياسات الاستثمار لابد أن تكون تحفيزية أي تضع المستثمرين وقبلهم المدخرين في القنوات التي تحقق الأهداف المطلوبة وفي المجالات والأنشطة والقطاعات المرغوبة؛

- أن هناك حاجة لوجود سياسات استثمار على مستوى الوطني تتميز بالكفاءة لتحقيق الأهداف الاقتصادية المطلوبة، وتعمل على توزيع الاستثمارات بين الأنشطة والقطاعات والأقاليم بصورة تحقق أكبر معدل نمو اقتصادي ممكن، وتعمق الحاجة إلى سياسات الاستثمار ذات الكفاءة من منطلق أن آثارها تقع على المجتمع ككل وأن أي خطأ في تصميم السياسة يؤثر على المجتمع ككل، فعلى سبيل المثال، إذا لم تساهم سياسات الاستثمار في تحقيق أهداف التوظيف المطلوبة فإن ذلك يؤدي إلى وجود مشكلة بطالة.

2- العوامل المحددة لقيمة ونمط الاستثمار:

تجدر الإشارة إلى أن هناك مجموعة من العوامل المحددة لقيمة ونمط الاستثمار على المستوى

² عبد المطلب عبد الحميد، "السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي (تحليل كلي)"، مجموعة النيل العربية للطباعة - النشر والتوزيع، مصر، 2007، ص180.

الوطني يجب على صانعي سياسة الاستثمار أخذها في عين الاعتبار ودراستها عند تصميم

سياسات الاستثمار التي يخطط لتنفيذها، ولعل أهم هذه العوامل هي:

- هيكل الإنتاج القائم وتوزيعه بين القطاعات ومعدلات النمو القائمة¹؛

- الادخار الوطني والعوامل المؤثرة فيه وأهمها:

● هيكل الأجور والدخل ومدى التغيرات المتوقعة فيه؛

● هيكل الأسعار ومدى التغيرات المتوقعة فيه؛

● السياسات المالية المتوقعة من حيث مدى زيادة أو خفض الضرائب والإنفاق العام؛

● التغير في الأنماط الاستهلاكية، ومعدلات الاستهلاك؛

● السلوك الادخاري والنواحي الاجتماعية السائدة.

- حالة الاقتصاد الوطني من حيث الكساد أو الانتعاش، أو حالة التفاؤل والتشاؤم السائدة؛

- معدلات النمو والتنمية المستهدفة؛

- هيكل الإنتاج المستهدف وتوزيعه بين القطاعات؛

- هيكل رأس المال المستهدف وتوزيعه بين القطاعات.

3- العلاقة بين أهداف سياسات الاستثمار ومعايير تقييم الاستثمار على مستوى الاقتصاد

الوطني:

من الضروري على صانعي سياسات الاستثمار تحديد العلاقة بين أهداف سياسات الاستثمار

ومعايير تقييم الاستثمار على مستوى الاقتصاد الوطني والتي تعرف بمعايير الربحية الاجتماعية،

والربط بين أهداف سياسات الاستثمار وتلك المعايير التي تحكم في هذه الحالة على جدوى

الاستثمارات المقدر تنفيذها من عدمه، وهذا ما يطلق عليه "التخطيط التأشيرى"، أي محاولة إعطاء

¹ عبد المطلب عبد الحميد، المرجع السابق، بتصرف، ص ص 181 ← 186.

حوافز ومزايا مباشرة وغير مباشرة للمشروعات التي تحقق الأهداف الكلية للمجتمع التي تسعى إلى تحقيقها سياسات الاستثمار.

فإذا تركزت أهداف سياسات الاستثمار في زيادة الدخل الوطني بمعدلات متزايدة بالإضافة إلى زيادة القيمة المضافة الوطنية، وتحقيق التوظيف الكامل وتخفيض معدل البطالة بتوفير المزيد من فرص العمل، ودعم ميزان المدفوعات وإحداث التوازن الخارجي، والحفاظ على قيمة العملة الوطنية وغيرها، فإن تقييم الاستثمار على المستوى الوطني بمعايير الربحية الاجتماعية، عملية يكون أساسها محاولة التعرف على مدى مساهمة المشروع أو الاستثمار المقترح في تلك الأهداف مع اختلاف الوزن النسبي لكل هدف.

وعلى صانع سياسات الاستثمار على المستوى الوطني أن يوفق بين المصلحة الخاصة والمصلحة العامة للاقتصاد الوطني، من خلال إعطاء أوزان معينة لمعايير تقييم الاستثمار من وجهة نظر المجتمع، ومحاولة تحقيق أهداف سياسات الاستثمار بالأدوات المناسبة والتي تتلخص في إعطاء حوافز ومزايا مباشرة وغير مباشرة لجذب الاستثمار نحو تحقيق الأهداف الكلية للمجتمع بناء على ما تظهره عملية تطبيق معايير الاستثمار على المستوى الوطني¹.

المطلب الثاني: أنواع سياسات الاستثمار

إذا نظرنا إلى سياسات الاستثمار على المستوى الوطني على أنها مجموعة من القواعد والإجراءات والتدابير التي تقوم بها الدولة والتي تحكم العملية الاستثمارية من حيث حجم الاستثمار وأولوياته، وتوزيع الاستثمار القطاعي والإقليمي، وجنسية الاستثمار وملكيته وإستراتيجية الإنتاجية،

¹ عبد المطلب عبد الحميد، المرجع السابق، بتصرف، ص 181 ← 186.

نمط ومصادر تمويله، وهذا ما يكشف من الناحية التحليلية عن وجود أنواع مختلفة لسياسات الاستثمار، والتي سنتطرق إليها كما يلي:

الفرع الأول: سياسة تحديد أولويات اختيار المشروعات الاستثمارية والتوزيع القطاعي للاستثمار

يقوم صانع السياسات الاستثمارية في هذه الحالة بتحديد أولويات معينة للبدائل الاستثمارية، من منطلق محدودية الموارد المتاحة، وبالتالي لابد من العمل على استخدام تلك الموارد أحسن استخدام ممكن في مرحلة التطوير الاقتصادي للاقتصاد الوطني، من خلال تحديد الأهداف الاستثمارية مع الاستناد إلى معايير الاستثمار الملائمة¹.

وفي هذه الحالة يعمل صانعو السياسة الاستثمارية على تصميم سياسة التوزيع القطاعي للاستثمار على مرحلتين هما:

1- في المرحلة الأولى، يتم وضع خريطة استثمارية تقوم على أساس تحديد الأنشطة الاقتصادية بكل أبعادها، وهذه الأنشطة تنقسم من الناحية الاقتصادية إلى مجموعتين هي:

- مجموعة الأنشطة السلعية (مثل النشاط الزراعي)، الأنشطة الصناعية التحويلية، والأنشطة الصناعية الإستراتيجية والتعدينية ونشاط التشييد؛

- مجموعة الأنشطة الخدمية الإنتاجية والتي تنقسم بدورها إلى مجموعة أنشطة الخدمات الإنتاجية مثل النشاط السياحي والنقل والمواصلات والتجارة وغيرها... ومجموعة الأنشطة الخدمية الاجتماعية، والتي تتضمن نشاط الخدمات الصحية والخدمات التعليمية وغيرها من الخدمات الاجتماعية.

¹ القينعي عز الدين، المرجع السابق، ص 31.

2- في المرحلة الثانية، يتم تحديد أولويات الأنشطة التي ستهتم بها السياسة الاستثمارية، وبناءا على ذلك تتحدد توجهات وحوافز ومزايا وأدوات سياسة الاستثمار في إطار هذا من مداخل تحليل سياسات الاستثمار.

الفرع الثاني: سياسات توزيع الاستثمار بين القطاعين العام والخاص

يتجه صانع السياسات الاستثمارية في هذا المجال، إلى التدابير والإجراءات ووضع الأدوات التي تعطي وزنا أكبر للاستثمار إما من خلال القطاع العام أو القطاع الخاص، ويحدد معالم سياسة الاستثمار لهذا المدخل اتجاه الدول إلى نظام اقتصادي بعينه، فقد يكون اقتصاد يقوم على الملكية العامة أو قد يكون قائما على الملكية الخاصة أو مختلطا.

ويلاحظ في هذا المجال أن الاتجاه السائد في معظم دول العالم هو تطبيق الخصخصة وآليات السوق وبالتالي الاتجاه أكثر إلى تشجيع الاستثمار الخاص. وما يهم في هذا المجال هو أن يضع صانع سياسة الاستثمار الأوزان النسبية الملائمة للاقتصاد الوطني لكل من القطاعين العام والخاص والتي تؤدي في النهاية إلى تحقيق أكبر درجة من الكفاءة الاقتصادية الممكنة، وفي إطار تحديد الأهداف التي يراد تحقيقها من كلا القطاعين دون تحيز، ويتوقف ذلك على طبيعة الاقتصاد الوطني وهيكله وطبيعة القطاعات المكونة له والأنشطة الغالبة عليه.

الفرع الثالث: سياسة تشجيع الاستثمار الأجنبي والمناطق الحرة

وهي سياسة مكملية للسياسة السابقة مباشرة، والتي تعني استخدام مجموعة الأدوات والحوافز والمزايا والضمانات والإجراءات والتدابير التي تعمل على جذب الاستثمار الأجنبي سواء في الداخل أو من خلال المناطق الحرة. ويتوقف نجاح سياسة الاستثمار الأجنبي على موقف النظام السياسي والاقتصادي ومدى تقبله للاستثمار الأجنبي وخاصة الاستثمار داخل البلاد، إضافة إلى نظرة الاستثمارات الأجنبية للبلد المضيف من ناحية أنه مؤهل لاستقبال الاستثمارات الأجنبية العملاقة أم

لا. وما يلائم الدول النامية هو تشجيع الاستثمار من أجل التصدير في المناطق الحرة الصناعية التي تستطيع استقبال الشركات المتعددة الجنسيات التي تستطيع أن تربط الإنتاج بالمناطق الحرة بالأسواق الدولية¹.

1- المناطق الحرة:

قد بلغ عدد المناطق الحرة الآن ما يزيد على 5000 منطقة حرة في أكثر من 12 منطقة جغرافية موزعة في أرجاء قارات العالم الخمس.

* دورها: إن المناطق الحرة تلعب دورا كبيرا في عولمة اقتصاديات الدول التي تشهد اقتصادا حرا ومتطورا، من خلال تنشيط التبادلات التجارية بين تلك الدول، فهي تساهم في تنمية صادرات البلد، توفر فرص عمل لمواطنيها، تنقل التكنولوجيا الحديثة إليها، مسهمة في مزيد من النمو الاقتصادي للدولة ومزيد من الرفاهية والتحضر لمواطنيها². وندلل على ذلك عن طريق ما يمكن ملاحظته من دور فاعل للمناطق الحرة في النهضة الاقتصادية التي تشهدها دول شرق آسيا، كسنغافورة، ماليزيا، وكوريا الجنوبية بالإضافة إلى الصين.

¹ عبد المطلب عبد الحميد، المرجع السابق، ص 199 ← 203.

² مجلة البيان، "أهمية المناطق الحرة في انتعاش الاقتصاد الوطني"، بتاريخ 2015/06/05، متاح على الموقع: <http://www.Albayaniq.com/?p=18472>

2- توزيع الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم:

الجدول رقم (1-2): توزيع الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم 2011-2013

الوحدة: مليار دولار

تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة والصادرة لمناطق العالم						
تدفقات صادرة			تدفقات واردة			المنطقة
2013	2012	2011	2013	2012	2011	
857	853	1216	566	517	880	الدول المتقدمة
12	12	07	57	55	48	إفريقيا
326	302	304	426	415	431	آسيا
115	124	111	292	256	244	أمريكا اللاتينية والكاريبي
99	54	73	108	84	95	الدول المتحولة

المصدر: توزيع الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم، متاح على:

<http://www.mubasher.info/news/2562151/> اطلع عليه بتاريخ: 2015/08/10.

من خلال الجدول نلاحظ أن الدول التي حدثت فيها تدفقات كبيرة سواء واردة أو صادرة من جراء الاستثمار الأجنبي المباشر نجد الدول المتقدمة وآسيا تليها دول أمريكا اللاتينية والكاريبي، في حين أن إفريقيا كان حجمها ضئيلاً مقارنة مع بقية القارات ويرجع السبب في ذلك إلى ضعف الهياكل القاعدية إضافة إلى العراقيل البيروقراطية..

حيث أطلق مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية "أونكتاد" بالتعاون مع المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات "ضمان"، تقرير الاستثمار العالمي للعام 2014، تحت عنوان "خطة عمل الاستثمار في مشروعات التنمية المستدامة" والذي كشف فيه عن ارتفاع تدفقات الاستثمار

الأجنبي المباشر العالمي بنسبة 9% إلى 1.45 تريليون دولار عام 2013 وكذلك أرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم أيضا بنسبة 9% لتصل إلى 25.5 تريليون دولار.

هذا وأوضح التقرير أنه في عام 2013 بلغت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الاقتصاديات النامية رقما قياسيا جديدا بقيمة 778 مليار دولار، وهو ما يمثل 54 % من التدفقات العالمية، وذلك بفضل نمو التدفقات إلى الدول النامية الآسيوية، وكذلك نموها في المناطق النامية الأخرى ومنها أفريقيا، أمريكا اللاتينية ومنطقة بحر الكاريبي.

ويركز تقرير هذا العام على خطة عمل الاستثمار في التنمية المستدامة مثل الحد من الفقر والإدماج الاجتماعي والتغيير المناخي، و تحديد السبل والوسائل لتحقيقها.

الفرع الرابع: سياسة توزيع الاستثمار على الأقاليم الاقتصادية وسياسة الاستثمار الخاصة بالتعامل مع العالم الخارجي

يتم في السياسة الأولى تحديد الخريطة الاستثمارية طبقا لتقسيم الاقتصاد الوطني إلى أقاليم اقتصادية، ثم يتم تحديد الأقاليم ذات الأولوية في التوجه الاستثماري فتستخدم التدابير والإجراءات التي تحقق ذلك. وقد يكون الهدف إحداث التوازن في التنمية الاقتصادية في بعدها الإقليمي.

وفي السياسة الثانية يقوم صانع السياسات الاستثمارية بالمفاضلة بين سياسة الإحلال محل الواردات، وسياسة الاستثمار من أجل التصدير، فالسياسة الأولى ذات توجه داخلي وتحل فيها المنتجات المحلية محل المنتجات المستوردة، وبذلك فهي لا تشجع على المنافسة، أما الثانية فهي ذات توجه خارجي، وتنتج منتجات من أجل التصدير وتعظيم العائد من النقد الأجنبي في شكل صادرات وتشجع على المنافسة والتطوير في المنتجات والتكنولوجيا، وتتجه معظم دول العالم إلى سياسة الاستثمار من أجل التصدير.

الفرع الخامس: سياسة الاستثمار حسب الفن الإنتاجي وسياسة الاستثمار طبقاً لمصادر التمويل

تتحدد في السياسة الأولى الخريطة الاستثمارية ونمط الاستثمار هنا من منظور عناصر الإنتاج وأسعاره ومدى توافرها، وبالتالي يمكن أن تتجه سياسة الاستثمار وتتحيز نحو مشروعات كثيفة رأس المال، وهناك من تتجه بدرجة أكثر نحو الاستثمارات في مشروعات كثيفة عنصر العمل.

وتقوم السياسة الثانية على وضع خريطة استثمارية حسب مصادر التمويل، من حيث درجة كفاية المصادر الداخلية وعلى مدى توافر مدخرات محلية لتحقيق الأهداف الاستثمارية، أم لا بد من الاستعانة بالمصادر الخارجية، وتتوقف التوليفة المثلى على تكلفة كل مصدر من مصادر التمويل ومدى توافره، ومن خلال وضع هذه الخريطة الاستثمارية يمكن رسم سياسة الاستثمار المتوجهة أكثر نحو المدخرات المحلية وبدرجة أقل نحو مصادر التمويل الخارجي أو رسم سياسة الاستثمار المتوجهة أكثر نحو الاستفادة من مصادر التمويل الخارجي بدرجة أكبر من المصادر المحلية¹.

المطلب الثالث: مناخ الاستثمار وسياسة الاستثمار

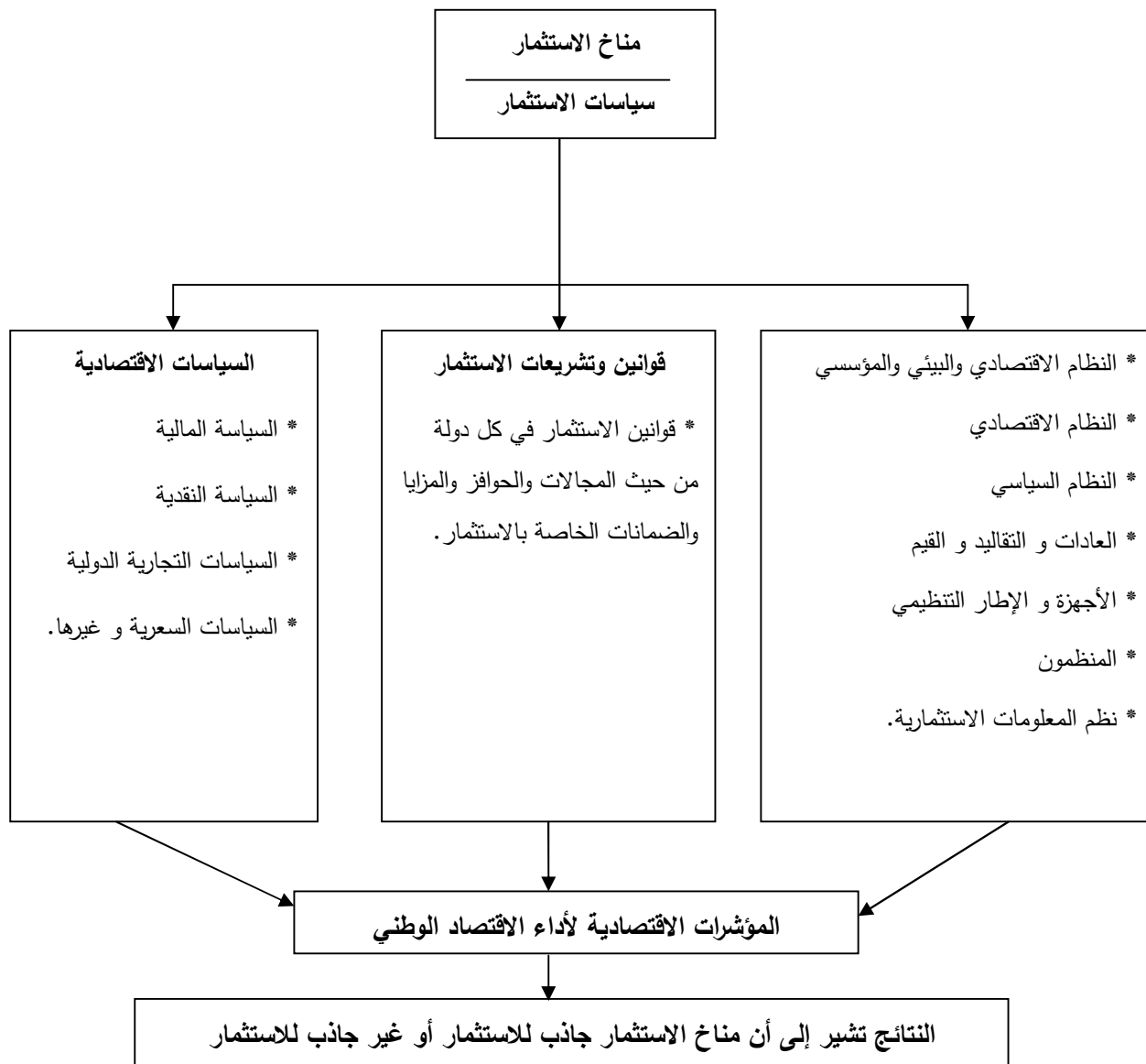
يتضمن مناخ الاستثمار كل السياسات والمؤشرات والأدوات التي تؤثر بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على القرارات الاستثمارية بما في ذلك السياسات الاقتصادية الكلية الأخرى، وهي السياسة المالية والنقدية والجارية، بالإضافة إلى الأنظمة الاقتصادية والبيئية والقانونية التي تؤثر على توجهات القرارات الاستثمارية في أي اقتصاد وطني.

وبالتالي فإن مناخ الاستثمار ينطوي على مجموعة من المكونات والمقومات والأدوات والمؤشرات التي تشير في مجموعها إلى ما إذا كان هناك تشجيع وجذب للاستثمار من عدمه، وهذه المكونات

¹ عبد المطلب عبد الحميد، المرجع السابق، ص ص 201-203.

والمقومات تتفاعل مع بعضها البعض خلال مرحلة أو فترة معينة لتكون وتتهيئ بيئة مشجعة ومواتية من عدمه.

الشكل رقم (2-2): مناخ الاستثمار وسياسة الاستثمار.



المصدر: عبد المطلب عبد الحميد، المرجع السابق، ص 190.

ويمكن عرض كل مكون من هذه المكونات بإيجاز كما يلي:¹

¹ عبد المطلب عبد الحميد، المرجع السابق، ص 190-191.

الفرع الأول: النظام الاقتصادي والبيئي والمؤسسي

فكلما كانت هذه الأنظمة مواتية للاستثمار كلما أدت إلى جذب وزيادة معدلات الاستثمار، تحسن مناخ الاستثمار وازدياد كفاءة وفعالية سياسات الاستثمار، والعكس صحيح. وتنطوي تلك الأنظمة على:

1- النظام الاقتصادي: فكلما كان متجها إلى الحرية الاقتصادية وآليات السوق كلما كان جاذبا للاستثمار، والعكس صحيح.

2- النظام السياسي: والأهم أن النظام الاقتصادي يعمل من خلال النظام السياسي، فكلما كان النظام السياسي ديمقراطيا كلما كان جاذبا للاستثمار. وهذا يرتبط بمدى الاستقرار السياسي، فكلما كان النظام السياسي مستقرا كلما كان جاذبا للاستثمار والعكس صحيح. ويرتبط الاستقرار السياسي بالاستقرار الأمني، فكلما كان النظام الأمني مسيطرا على الأمن كلما كان جاذبا للاستثمار والعكس صحيح.

3- النظام البيئي: وهو مجموعة القيم والعادات والتقاليد التي يتكون منها المجتمع، فكلما كانت إيجابية كلما كانت مشجعة وجاذبة للاستثمار.

4- النظام المؤسسي: ويتكون هذا النظام من عدة عناصر وهي:

1-4- النظام الإداري والأجهزة القائمة على إدارة الاستثمار والإطار التنظيمي: كلما كان النظام الإداري يتميز بسلسلة الإجراءات ووضوحها وعدم وجود تعقيدات ومعوقات إدارية كلما كان جاذبا للاستثمار، وكلما كانت الأجهزة القائمة على إدارة الاستثمار والإطار التنظيمي الذي تعمل من خلاله تتميز بالكفاءة الإدارية والتنظيمية كلما كانت جاذبة للاستثمار، بل كلما اتجهت إلى تطبيق مبدأ لامركزية إدارة الاستثمار كلما جذبت الاستثمار.

4-2- المنظمون: فكلما توافر عدد كاف من المنظمين الأكفاء كلما أدى ذلك إلى جذب الاستثمار.

4-3- نظام المعلومات الاستثمارية: فكلما توافر نظام معلومات استثمارية يتيح البيانات والمعلومات الاستثمارية للمستثمرين بالصورة التفصيلية المطلوبة وبالدقة المناسبة وفي الوقت المناسب كلما أدى ذلك إلى جذب الاستثمار¹.

الفرع الثاني: قوانين وتشريعات الاستثمار

وهي عبارة عن القانون الرئيسي للاستثمار في أي دولة، بالإضافة إلى مجموعة من القوانين والتشريعات المكملة مثل قانون النقد الأجنبي والبنوك، قانون الضرائب والجمارك، وغيرها من القوانين المؤثرة على قرارات الاستثمار. وقانون الاستثمار والقوانين المكملة غالبا ما تنطوي على مجالات الاستثمار وتنظيمه في الداخل وفي المناطق الحرة، وتحدد مجموعة من الضمانات والمزايا والإعفاءات للاستثمار.

الفرع الثالث: السياسات الاقتصادية

ونقصد بالدرجة الأولى السياسات الاقتصادية على المستوى الكلي، فكلما كانت هذه السياسات مرنة، واضحة، غير متضاربة في الأهداف، تتميز بالكفاءة والفعالية، تتواءم مع التحولات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد الوطني وعلى مستوى التحولات العالمية، كلما كانت جاذبة للاستثمار، وأهم هذه السياسات هي :

1- السياسة المالية: ويمكن النظر إليها على أنها جاذبة للاستثمار كلما كانت السياسات الضريبية تحمل الإعفاءات الضريبية والجمركية المناسبة، وكلما كان السعر الضريبي مناسباً، كان

¹ عبد المطلب عبد الحميد، المرجع السابق، ص 192 ← 194.

ذلك جاذبا للاستثمار، وتكون السياسة المالية جاذبة أيضا للاستثمار كلما كانت سياسة الإنفاق العام تتجه إلى تقوية البنية الأساسية، وتبتعد عن تشويه هيكل الأسعار. وكلما احتفظت السياسة المالية بمعدل من عجز الموازنة العامة للدولة لا يؤدي إلى تضخم مرتفع، ولا يؤدي إلى انكماش وكساد كبير، كلما كان ذلك جاذبا للاستثمار بحيث لا يكون العجز عائقا لنمو الاستثمار بأي حال من الأحوال.

2- السياسة النقدية: كلما كانت السياسة النقدية توسعية كلما كانت جاذبة للاستثمار، ويتم ذلك باستخدام الأدوات النقدية المناسبة، والمهم أن تكون متوافقة مع التغير في حجم النشاط الاقتصادي المطلوب وتنسم بالاستقرار.

3- سياسة التجارة الدولية: كلما كانت تلك السياسة تحررية، محفزة لتنمية الصادرات ومشجعة للاستثمار من أجل التصدير كلما كانت جاذبة للاستثمار. وكلما كانت تلك السياسة تحررية للواردات ومرنة، وتعمل على إزالة القيود الكمية، وتتجه إلى معدلات منخفضة للتعريفات الجمركية كلما كانت جاذبة للاستثمار.

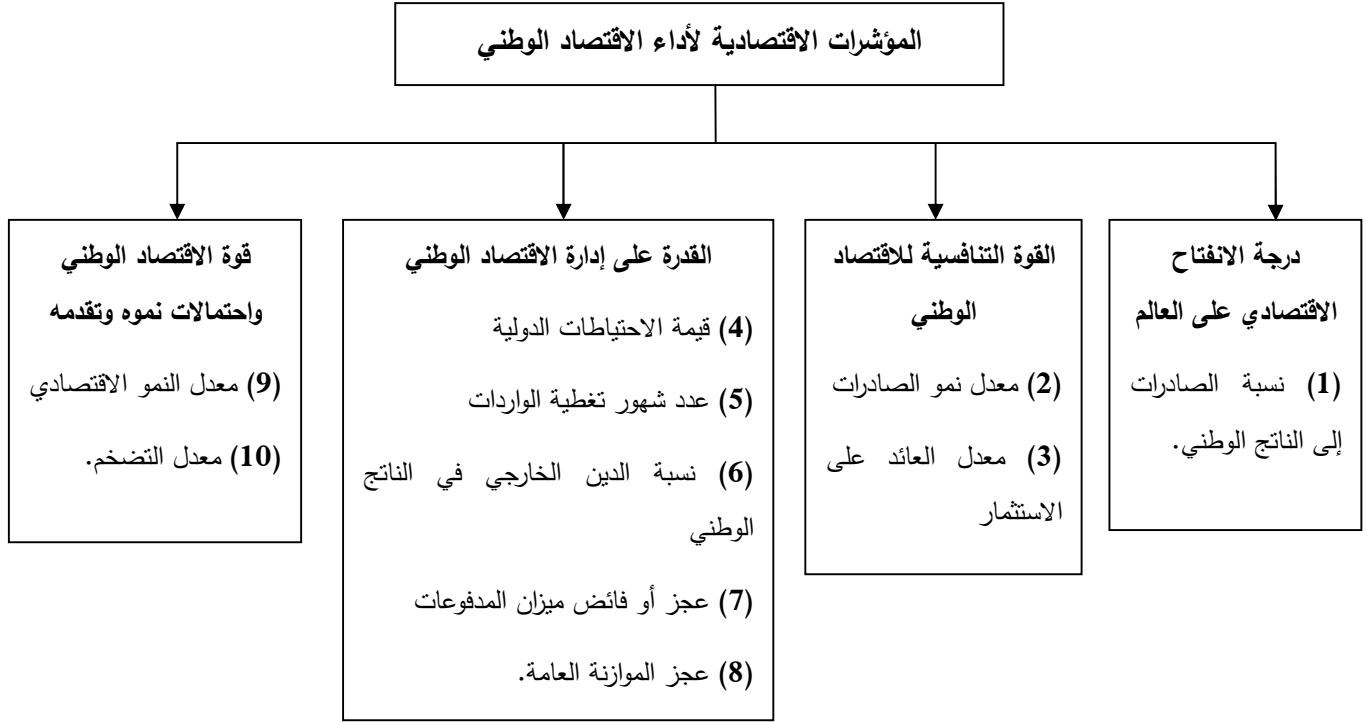
4- السياسة السعرية: كلما كانت تحررية، وعملت بآلية السوق في تحديد الأسعار بحرية، كلما كانت جاذبة للاستثمار¹.

الفرع الرابع: المؤشرات الاقتصادية لأداء الاقتصاد الوطني

وهي مجموعة من المعايير والمحددات التي يشير تحليلها إلى درجة جاذبية الاقتصاد الوطني للاستثمار، وهي تأتي محصلة لعمل كل المكونات السابقة، وجزءا من إطارها الكلي. والشكل الموالي يلخص هذه المؤشرات الاقتصادية:

¹ عبد المطلب عبد الحميد، المرجع السابق، ص 195 ← 199.

الشكل رقم (2-3): المؤشرات الاقتصادية لأداء الاقتصاد الوطني



المصدر: عبد المطلب عبد الحميد، المرجع السابق، ص196.

ولابد من الإشارة إلى أنه يمكن الوصول إلى نتيجة إجمالية لكل هذه المؤشرات العشرة، فإذا كانت معظمها إيجابية يصبح الاقتصاد في مجموعه جاذبا للاستثمار مع النصح بوضع برنامج للإصلاح الاقتصادي لمعالجة النقاط السلبية، والعكس صحيح إذا كانت معظم المؤشرات سلبية فإن الاقتصاد في هذه الحالة يكون طاردا للاستثمار ويكون أمامه وقت طويل لعلاج هذا الوضع¹.

¹ عبد المطلب عبد الحميد، المرجع السابق، ص 195 ← 199.

المبحث الثاني: عرض وتحليل قوانين الاستثمار في الجزائر خلال الفترة

2001-1990

يهدف تفعيل الاستثمار وتحقيق التنمية الاقتصادية، عمدت السلطات العمومية الجزائرية إلى سن مجموعة من القوانين الاستثمارية لتحديد ورسم سياسة الدولة في هذا المجال، فالإصلاحات الاقتصادية التي طبقتها الجزائر في بداية الثمانينات ومع انخفاض أسعار النفط الدولية كانت سببا مباشرا في تفاقم الوضع الاقتصادي والاجتماعي، الأمر الذي استدعى القيام بإصلاحات جذرية في بداية التسعينات وذلك قصد تشجيع الاستثمار وفك العزلة عنه ومسايرة التوجهات الجديدة التي سلكها الاقتصاد الوطني هو الانتقال من النظام الاقتصادي المخطط إلى النظام الاقتصادي الحر.

المطلب الأول: الإطار القانوني للاستثمارات في الجزائر

عرفت الجزائر جملة من النصوص التشريعية المنظمة للاستثمارات، منها ما كان يخص مرحلة الاقتصاد المخطط، ومنها ما يخص ويساير التوجهات الجديدة التي سلكها الاقتصاد الوطني (الاقتصاد الحر)، وعليه فقد عرف تطور قانون الاستثمارات في الجزائر مرحلتين هامتين هما: مرحلة ما قبل الإصلاحات، ومرحلة الانفتاح الاقتصادي، إلا أننا سنتطرق إلى مرحلة الانفتاح الاقتصادي فقط.

الفرع الأول: قانون الاستثمارات خلال مرحلة الانفتاح الاقتصادي

تعد هذه المرحلة من أهم المراحل في الاقتصاد الجزائري، حيث تميزت بصدور أهم القوانين المنظمة والمسيرة للاستثمار بشكل عام والاستثمار الخاص بصفة خاصة. حيث عرفت في البداية إصدار قانون النقد والقرض وهو قانون 90-10 في 14 أبريل 1990، وقانون ترقية الاستثمار

لسنة 1993 وهو قانون 93-12 في 05 أكتوبر 1993، ثم قانون 01-03 في 20 أوت 2001
المتعلق بتطوير الاستثمار¹.

1- قانون 90-10 المتعلق بالنقد والقرض:

صدر القانون رقم 90-10 في 19 رمضان 1410 هـ، الموافق ل 14 أبريل 1990 والمتعلق
بالنقد والقرض، وهدفه هو تنظيم قواعد اقتصاد السوق، وتنظم سوق الصرف، وحركة رؤوس
الأموال، وإعادة هيكلة النظام المصرفي بالجزائر، وإعادة تنظيم البنوك التجارية، ودورها في تمويل
استثمارات المؤسسات وتحديد مهام البنك المركزي (بنك الجزائر)².

وأهم ما جاء به قانون 90-10، نختصره في المواد التالية:

المادة 181: وتنص على أنه "يعتبر غير مقيم كل شخص طبيعي أو معنوي، يكون المركز
الرئيسي لنشاطه الاقتصادي خارج القطر الجزائري".

المادة 182: وتنص على أنه "يعتبر مقيما في الجزائر كل شخص طبيعي أو معنوي يكون المركز
الرئيسي لنشاطه الاقتصادي في الجزائر"³.

المادة 183: وقد رخصت لغير المقيمين بتحويل رؤوس الأموال إلى الجزائر لتمويل أية نشاطات
اقتصادية غير مخصصة صراحة للدولة أو المؤسسات المتفرعة عنها أو لأي شخص معنوي مشار
إليه صراحة بموجب نص قانوني. ويحدد مجلس النقد والقرض، كيفية إجراء هذه التمويلات مع
مراعاة حاجات الاقتصاد الوطني في مجال:

- إحداث وترقية الشغل؛

¹ الفينعي عز الدين، المرجع السابق، ص38.

² عبد القادر بابا، المرجع السابق، ص144.

³ القانون 90-10 المؤرخ في 19 رمضان 1410 الموافق ل 14 أبريل 1990 المتعلق بالنقد والقرض، الجريدة
الرسمية رقم 16 الصادرة بتاريخ 18 أبريل 1990، ص541.

- تحسين مستوى الإطارات والمستخدمين الجزائريين؛

- اقتناء واستخدام تكنولوجيا حديثة وتوازن سوق الصرف¹.

وبناء على مضمون المواد السابقة، نستنتج أن قانون النقد والقرض يأخذ بجنسية رأس المال وليس بجنسية الأشخاص.

ولقد كرس القانون 90-10 مجموعة من المبادئ الأساسية والتي تخص الاستثمار، نستعرضها كما يلي:

المبدأ الأول: كانت حرية الاستثمار هي أهم مبدأ نص عليه قانون النقد والقرض، غير أن هذه الحرية كانت غير تامة لأن هذا القانون ولاسيما قانون 1966* ترك قطاعات مخصصة للدولة والهيئات التابعة لها، على أن يكون هذا موضح في نص تشريعي كما جاء في المادة 183 من

هذا القانون حيث حددت تدخل رأس المال الخاص خارج القطاعات الخاصة بالدولة؛

المبدأ الثاني: وقد نص هذا القانون أيضا على حرية تنقل رؤوس الأموال وهذا بعد الحصول على تأشيرة بنك الجزائر وهذا خلال مدة شهرين (60 يوم) من تقديم الطلب إلى بنك الجزائر، وهو ما

نصت عليه صراحة المواد 184، 185، 186 من قانون النقد والقرض 90-10؛

المبدأ الثالث: لم ينص هذا القانون صراحة على أي ضمانات ماعدا الضمانات الواردة في الاتفاقيات الدولية والتي وقعت عليها الجزائر، وتجدر الإشارة إلى أنه خلال فترة صدور هذا القانون لم تقم الجزائر بتوقيع أي اتفاقية في ميدان الاستثمار. كما أن هذا القانون نص فقط على ضمان تحويل رؤوس الأموال.

¹ القانون 90-10، المتعلق بالنقد والقرض، ص 541.

* قانون 1966 جاء لتحديد دور رؤوس الأموال في التنمية الاقتصادية، كذلك مكانتها وأشكالها والضمانات الخاصة بها، واعتمد على أساس أن الاستثمار الخاص في الجزائر لا ينجز بكل حرية.

المبدأ الرابع: عمل هذا القانون على تبسيط عملية قبول المشاريع الاستثمارية من طرف مجلس النقد والقرض حيث يحصل المستثمر على قرار المطابقة في مدة أقصاها شهرين (02) بعد تقديمه لملف وطلب الاستثمار، وإذا لم يتحصل على هذا القرار خلال 60 يوم يستطيع المستثمر أن يعتبر طلبه مرفوض وبالتالي يمكنه تقديم طعن في القرار حسب المادة 50 من القانون ويرفع هذا الطعن إلى الغرفة الإدارية للمحكمة العليا للنظر فيه¹.

وبناء على ما سبق يمكن القول أن قانون النقد والقرض من خلال نصوصه ألغى التمييز القائم بين المستثمر المقيم وغير المقيم، واعتمد مبدأ المساواة في التعامل بينهما من حيث الحقوق والواجبات، ويمثل أيضا بداية الانفتاح الاقتصادي على الرأسمال الأجنبي، وقصد مواكبة التطورات الحاصلة في الاقتصاد الوطني، أوجب على الدولة إعادة النظر في أطرها القانونية، وتجسد ذلك من خلال المرسوم التشريعي رقم 93-12².

2- قانون الاستثمارات الصادر في 1993:

لقد كانت سنة 1993 سنة حاسمة وهامة من أجل التحول إلى اقتصاد مبني على المبادرة الخاصة وتفتح الجزائر على اقتصاد السوق الخارجي. حيث جاء هذا القانون ليشجع الاستثمار الخاص بشكل عام والاستثمار الأجنبي بشكل خاص، وبذلك تكون الجزائر قد فتحت الباب لرأس المال الخاص بهدف الخروج من مأزق المديونية وبالتالي السعي لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ويعد قانون ترقية الاستثمار أول قانون خاص بالاستثمارات بصفة عامة وكاملة، حيث جاء موافقا للإصلاحات الاقتصادية³.

¹ بوغزالة محمد نجلاء، المرجع السابق، ص43.

² المرسوم التشريعي رقم 93-12 المؤرخ في 05 أكتوبر 1993 يتعلق بترقية الاستثمار، الجريدة الرسمية رقم 64 الصادرة بتاريخ 10 أكتوبر 1993.

³ القينعي عز الدين، المرجع السابق، ص40.

وفي إطار توجه الاقتصاد الوطني نحو تحرير العوامل المحركة للاقتصاد ومنه الانفتاح على اقتصاد السوق تم إصدار المرسوم التشريعي رقم 93-12 المؤرخ في 05 أكتوبر 1993، حيث جاء كتكملة للقانون 90-10 المتعلق بالنقد والقرض، إذ يهدف إلى تحسين الشروط المتعلقة بجذب واستقبال رؤوس الأموال الأجنبية¹، من أجل تطوير الاستثمار في الجزائر، وبالتالي اعتمد هذا القانون على مبادئ أساسية وهي:

- حرية الاستثمار بالنسبة للمقيمين وغير المقيمين؛
 - التصريح بالاستثمار بطريقة سهلة وبسيطة؛
 - تعيين الشباك الوحيد في الوكالة الوطنية لترقية ودعم الاستثمار *APSSI* كسلطة وحيدة لدعم ومساعدة المستثمرين؛
 - التأكيد على الضمانات لتحويل رؤوس الأموال المستثمرة و الأرباح أيضا كما أن القانون يضمن اللجوء إلى التحكم الدولي في حالة الخلاف والمنازعات؛
 - سن الإجراءات من أجل تشجيع وتحفيز الاستثمارات المقامة على أساس نوعين من النظام، النظام العام والنظام الخاص بالإضافة إلى الاتفاقيات الدولية المبرمة في إطار الاستثمار.
- وكانت تهدف السلطات العامة من خلال هذا القانون إلى ما يلي:
- البحث عن طريقة لدمج الاقتصاد الوطني عن طريق بعث الاستثمارات الخاصة نحو حلقة الإنتاج؛

¹ عبد الرحمن تومي، "الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر -الواقع والآفاق"، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2011، ص90.

- التأكيد على رغبة الدولة للانفتاح على رؤوس الأموال الأجنبية ولكن خارج القطاعات الإستراتيجية لها وبالتالي خلق مناخ من الثقة والاستقرار اتجاه المستثمرين الخواص الوطنيين وخاصة الأجانب؛

- توسيع مساهمة رأس المال الخاص الوطني و الأجنبي في تحقيق برامج جديدة للاستثمار والتي تهدف إلى الأخذ بعين الاعتبار الأولويات المسطرة من طرف الدولة¹.

وتضمن المرسوم 93-12 مجموعة من الحوافز والإعفاءات والامتيازات الضريبية الممنوحة للمستثمرين والتي نوجزها فيما يلي:

2-1- النظام العام للامتيازات:

ويتضمن التدابير التالية:

أ- امتيازات برسم انجاز الاستثمار: تستفيد الاستثمارات من الامتيازات التالية برسم انجاز الاستثمار طوال فترة لا يمكن أن تتجاوز ثلاث سنوات أو المدة المحددة في المادة (14)²، ابتداء من تاريخ تبليغ الوكالة:

- الإعفاء من ضريبة نقل الملكية بمقابل بالنسبة لكل المشتريات العقارية المنجزة في إطار الاستثمار؛

- تطبيق رسم ثابت في مجال التسجيل بنسبة مخفضة تقدر ب 5 % تخص العقود التأسيسية والزيادات في رأس المال؛

- إعفاء الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الاستثمار من الرسم العقاري ابتداء من تاريخ الحصول عليها؛

¹ بوغزالة محمد نجلاء، المرجع السابق، ص53.

² ورد في المادة 14 من المرسوم التشريعي 93-12 على أنه يجب انجاز الاستثمار في أجل أقصاه 3 سنوات، ابتداء من تاريخ قرار منح الامتيازات إلا إذا صدر قرار عن الوكالة يحدد أجل انجاز أطول.

- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة على السلع والخدمات التي توظف مباشرة في انجاز الاستثمار، سواء أكانت مستوردة أو محصلا عليها من السوق المحلية إذا كانت هذه السلع والخدمات موجهة لانجاز عمليات خاضعة للرسم على القيمة المضافة؛

* تطبيق نسبة مخفضة تقدر بـ 03% في مجال الرسوم الجمركية على السلع المستوردة التي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار، ويمكن أن تكون هذه السلع محل تنازل أو تحويل طبقا للتشريع المعمول به بعد موافقة الوكالة¹.

ب- امتيازات برسم استغلال الاستثمار: يمكن أن يستفيد الاستثمار، بناء على قرار الوكالة، من الامتيازات التالية ابتداء من تاريخ الشروع في استغلاله:

- الإعفاء طيلة فترة أدناها سنتان (02) وأقصاها خمس (05) سنوات من الضريبة على أرباح الشركات والدفع الجزافي والرسم على النشاط الصناعي والتجاري؛

- تطبيق نسبة مخفضة على الأرباح التي يعاد استثمارها بعد انقضاء فترة الإعفاء المحددة في المقطع السابق؛

- الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات والدفع الجزافي والرسم على النشاط الصناعي والتجاري، في حالة التصدير، حسب رقم أعمال الصادرات بعد فترة النشاط المشار إليها في الفقرة الأولى أعلاه؛

- الاستفادة من نسبة اشتراكات أرباح العمل المقدرة بـ 07% برسم الأجور المدفوعة لجميع العمال، طيلة فترة الإعفاء المحددة في المقطع الأول أعلاه، مع تحمل الدولة لفارق الاشتراكات

¹ المادة 17، المرسوم التشريعي رقم 93-12 المتعلق بترقية الاستثمار.

المذكورة، وذلك تعويضا للنسبة المئوية التي حددها التشريع والتنظيم في مجال الضمان الاجتماعي. وتحدد كفاءات تطبيق المقطع السابق، عند الاقتضاء، عن طريق التنظيم¹.

ج- امتيازات برسم التصدير: تستفيد المشتريات من السوق المحلية للسلع المودعة لدى الجمارك والموجهة لتمويل المنتجات المعدة للتصدير، إعفاء من الحقوق والرسوم، وتستفيد كذلك عمليات الخدمات المرتبطة بالمشتريات المذكورة أعلاه من نفس الإعفاء من الرسوم².

2-2- امتيازات المناطق الخاصة:

تستفيد الاستثمارات التي تنجز في المناطق الخاصة، والمصنفة حسب مناطق للترقية ومناطق للتوسع الاقتصادي التي تساهم في التنمية الجهوية³، من الامتيازات برسم انجاز الاستثمار، والامتيازات برسم الاستغلال، ونوردها فيما يلي:

أ- امتيازات برسم انجاز الاستثمار: تستفيد الاستثمارات المنجزة في المناطق الخاصة، طيلة فترة لا يمكن أن تتجاوز ثلاث سنوات، ابتداء من تاريخ تبليغ الوكالة، من الامتيازات التالية:

- الإعفاء من ضريبة نقل الملكية بمقابل بالنسبة لكل المشتريات العقارية التي تنجز في إطار الاستثمار؛

- تطبيق رسم ثابت في مجال التسجيل بنسبة مخفضة قدرها 5 % فيما يخص العقود التأسيسية والزيادات في رأس المال؛

- تتكفل الدولة جزئيا أو كليا بالنفقات المترتبة على أشغال الهياكل القاعدية اللازمة لانجاز الاستثمار بعد أن تقومها الوكالة؛

¹ المادة 18، المرسوم التشريعي رقم 93-12 المتعلق بترقية الاستثمار.

² المادة 19، المرسوم التشريعي رقم 93-12 المتعلق بترقية الاستثمار.

³ المادة 20، المرسوم التشريعي رقم 93-12 المتعلق بترقية الاستثمار.

- إعفاء السلع والخدمات التي توظف مباشرة في إنجاز الاستثمار من الرسم على القيمة المضافة، سواء أكانت مستوردة أو محصلا عليها من السوق المحلية، إذا كانت هذه السلع والخدمات معدة لإنجاز عمليات خاضعة للرسم على القيمة المضافة؛

- تطبيق نسبة مخفضة تقدر بـ 3% في مجال الرسوم الجمركية على السلع المستوردة التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار. ويمكن أن تكون هذه السلع موضوع تنازل وتحويل طبقا للتشريع المعمول به بعد موافقة الوكالة¹.

ب- امتيازات برسم استغلال المشروع: يمكن أن تستفيد الاستثمارات المنجزة في المناطق الخاصة، ابتداء من تاريخ الشروع في الاستغلال بناء على قرار الوكالة من الامتيازات التالية:

- الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات، والدفع الجزافي، والرسم على النشاط الصناعي والتجاري، طيلة فترة أدناها خمس سنوات وأقصاها عشر سنوات من النشاط الفعلي؛

- إعفاء الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الاستثمار من الرسم العقاري، ابتداء من تاريخ الحصول عليها طيلة فترة أدناها خمس سنوات وأقصاها عشر سنوات؛

- تخفيض 50% من النسبة المخفضة للأرباح التي يعاد استثمارها في منطقة خاصة بعد فترة النشاط المنصوص عليها في المقطع الأول أعلاه؛

- الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات، والدفع الجزافي والرسم على النشاط الصناعي والتجاري، في حالة التصدير، حسب رقم أعمال الصادرات، بعد فترة النشاط المنصوص عليها في المقطع الأول أعلاه؛

¹ المادة 21، المرسوم التشريعي 93-12 المتعلق بترقية الاستثمار.

- تتكفل الدولة جزئياً أو كلياً بمساهمات أرباب العمل في النظام القانوني للضمان الاجتماعي برسم الأجر المدفوعة لجميع العمال طيلة خمس سنوات قابلة للتديد، بناء على قرار الوكالة¹.

كما يمكن للدولة أن تمنح بشروط امتيازيه، قد تصل إلى الدينار الرمزي، تنازلات عن أراض تابعة للأملك الوطنية لصالح الاستثمارات التي تتجز في المناطق الخاصة².

2-3- امتيازات المناطق الحرة:

تعرف المنطقة الحرة على أنها مساحات مضبوطة حدودها، تمارس فيها أنشطة صناعية وخدمات و/أو أنشطة تجارية، وتحدث بمرسوم تنفيذي بناء على اقتراح الوزير المكلف بالمالية، ويحدد موقعها الجغرافي وحدودها وقوامها ومساحتها وعند الاقتضاء يحدد الأنشطة التي يسمح بممارستها فيها ويمكن أن تشمل أرض الأساس على مطار أو ملك وطني مينائي أو تقع بالقرب من ميناء أو مطار أو منطقة صناعية. يمكن القيام باستثمارات تتجز انطلاقاً من تقديم حصص من رأس المال، بعملة قابلة للتحويل الحر، ومسعرة رسمياً من البنك المركزي الجزائري الذي يتأكد قانوناً من استيرادها في مناطق من التراب الوطني، تسمى مناطق حرة، حيث تتم عملية الاستيراد أو التصدير أو التخزين أو التحويل أو إعادة التصدير وفق إجراءات جمركية مبسطة وتجز الاستثمارات المذكورة في مجال نشاطات موجهة للتصدير³.

ويفهم من التصدير حسب المادة 26 من المرسوم التشريعي رقم 93-12، أنه تسويق السلع والخدمات التي أنتجت هذه الاستثمارات خارج الإقليم الجمركي الوطني بما فيها المناطق الحرة،

¹ المادة 22، المرسوم التشريعي 93-12 المتعلق بترقية الاستثمار.

² المادة 23، المرسوم التشريعي 93-12 المتعلق بترقية الاستثمار.

³ محمد بودهان، "الأسس والأطر الجديدة للاستثمار في الجزائر"، دار الملكية للطباعة والإعلام والنشر والتوزيع، الجزائر، 2000، ص164.

وتعتبر العلاقات التجارية بين المؤسسات الواقعة في المنطقة الحرة والمؤسسات الموجودة عبر التراب الوطني، كأنها من عمليات التجارة الخارجية في مفهوم التشريع المعمول به.

وتستفيد الاستثمارات التي تقام في المناطق الحرة، من الامتيازات التالية:

- تعفى الاستثمارات التي تقام في المناطق الحرة، بعنوان نشاطها، من جميع الضرائب والرسوم والقطاعات ذات الطابع الجبائي وشبه الجبائي والجمركي، باستثناء تلك المحددة أدناه:

- الحقوق والرسوم المتعلقة بالسيارات السياحية غير المرتبطة باستغلال المشروع؛
- المساهمات والاشتراكات في النظام القانوني للضمان الاجتماعي، غير أنه يجوز للعمال من ذوي الجنسية الأجنبية الذين يتمتعون بصفة "غير مقيم" قبل توظيفهم أن يختاروا نظاما للضمان الاجتماعي غير النظام الجزائري، إلا إذا كانت هناك أحكام مخالفة نصت عليها اتفاقيات المعاملة بالمثل الثنائية في مجال الضمان الاجتماعي، وقعتھا الجزائر مع الدول الأخرى التي يكون هؤلاء العمال من رعاياھا، وفي هذه الحالة، لا تلزم الجهة المستخدمة ولا العامل بدفع المساهمات والاشتراكات في الضمان الاجتماعي بالجزائر.

- تعفى عائدات رأس المال الموزعة الناتجة عن نشاطات اقتصادية تمارس في المناطق الحرة، من الضرائب؛

- يخضع العمال الأجانب لنظام الضريبة على الدخل الإجمالي بنسبة 20% من مبلغ أجورهم؛
- تستورد السلع والخدمات التي تدخل في انجاز الاستثمار أو التي هي لازمة لاستغلاله بكل حرية. وتتم تسوية هذه العمليات وفق تنظيم الصرف الخاص بالمناطق الحرة؛

- يرخص للمستثمرين في المناطق الحرة، أن يقوموا ببيع حصة من إنتاجهم الخاص في الجزائر، وتكون هذه البيوع خاضعة للتشريع والتنظيم المعمول بهما، لاسيما ما يحكم منهما التجارة الخارجية¹؛

- كما يمكن للمستثمرين الذين يعملون في المناطق الحرة أن يوظفوا بدون شكلية مسبقة، عمالا تقنيين ومؤطرين من جنسية أجنبية بدون تحديد عدد العمال لكل مؤسسة. ويكون توظيف العمال الأجانب المنصوص عليهم بمجرد تصريح لدى مصالح التشغيل المختصة إقليميا².

2-4- امتيازات المستثمر الأجنبي:

يحظى الأشخاص الطبيعيون والمعنويون الأجانب بنفس المعاملة التي يحظى بها الأشخاص الطبيعيون والمعنويون الجزائريون من حيث الحقوق والالتزامات فيما يتصل بالاستثمار، مع الاحتفاظ بأحكام الاتفاقيات المبرمة بين الدولة الجزائرية والدول التي يكون هؤلاء الأشخاص من رعاياها. ويعرض أي نزاع يطرأ بين المستثمر الأجنبي والدولة الجزائرية، إما بفعل المستثمر وإما نتيجة لإجراء اتخذته الدولة الجزائرية ضده، على المحاكم المختصة، إلا إذا كانت هناك اتفاقيات ثنائية أو متعددة، ويسمح للأطراف بالاتفاق على إجراء الصلح باللجوء إلى تحكيم خاص³.

2-5- امتيازات الاستثمارات المنجزة في مناطق أقصى الجنوب:

أتى قانون الاستثمارات بمجموعة من الامتيازات تخص المناطق الجنوبية، إذ قسمت هذه المناطق إلى قسمين:

القسم الأول: تتمثل مناطق أقصى الجنوب، المساحة الإقليمية المشكلة، من المناطق الإدارية للولايات التالية: تندوف - أدرار - تمنراست - إليزي.

¹ محمد بودهان، المرجع السابق، ص163.

² المادة رقم 33، المرسوم التشريعي 93-12 المتعلق بترقية الاستثمار.

³ القينعي عز الدين، المرجع السابق، ص45.

وتستفيد الاستثمارات المنجزة بهذه المناطق، من الامتيازات التالية:

أ- في مرحلة إنجاز الاستثمار:

- الإعفاء من ضريبة نقل الملكية بمقابل، بالنسبة لكل المشتريات العقارية المنجزة في إطار الاستثمار؛

- تطبيق معدل مخفض يقدر بـ 5 %، فيما يخص الحق الثابت على العقود التأسيسية، والزيادات في رأس المال؛

- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة على السلع والخدمات، التي توظف مباشرة في إنجاز الاستثمار، سواء كانت مستوردة أو محصلا عليها من السوق المحلية، إذا كانت هذه السلع والخدمات موجهة لإنجاز عمليات خاضعة للرسم على القيمة المضافة (TVA)؛

- تطبيق معدل مخفض يقدر بـ 5 %، في مجال الرسوم الجمركية على السلع المستوردة التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار¹.

إذا كانت مداخيل ناتجة عن نشاط قائم في ولايات: تندوف- أدرار- تمنراست- إيليزي. فإن القانون الجبائي يمنح بشكل استثنائي، تخفيض عن مبلغ الضريبة على الدخل الإجمالي، والضريبة على أرباح الشركات مقداره 50 % لمدة 5 سنوات ابتداء من أول جانفي 2000، بمعنى أن نسبة التخفيض (50%) تطبق على المداخيل المحققة في السنوات 2000-2001-2002-2003-2004.

¹ عبد القادر بابا، المرجع السابق، ص153.

ب- في مرحلة استغلال الاستثمار:

- الإعفاء لمدة 10 سنوات من الضريبة على أرباح الشركات (*IBS*)^{*} ، والدفع الجزافي (*VF*) ،
والرسم على النشاط المهني (*TAP*)؛

- إعفاء الملكيات العقارية، التي تدخل في إطار الاستثمار، من الرسم العقاري. ابتداء من تاريخ
الحصول عليها لمدة 10 سنوات؛

- الإعفاء بعد مدة 10 سنوات، من الضريبة على أرباح الشركات، والدفع الجزافي والرسم على
النشاط المهني والرسم على القيمة المضافة على رقم الأعمال المحقق من الصادرات¹.

القسم الثاني: وتتمثل في المساحة الإقليمية المشكّلة، من المناطق الإدارية للولايات التالية : بشار،
غرداية، ورقلة، النعامة، الأغواط، الوادي، بسكرة والجلفة^{*}.

يتمتع المستثمرون في الولايات المذكورة بنفس الامتيازات المذكورة في المناطق الخاصة بالإضافة
إلى ما يلي:

- تتكفل الدولة بـ 50 % من قيمة الأشغال للبنانيات القاعدية؛

- تخفيض 50 % من ثمن تنازل عن الأراضي الحكومية؛

- تخفيض لنسبة الفوائد عن قروض الاستثمار.

في مرحلة الاستغلال ولمدة 5 سنوات تتكفل الدولة كلياً بمساهمة أرباب العمل للضمان
الاجتماعي ولمدة 7 سنوات إعفاء من الضريبة على أرباح الشركات، الدفع الجزافي، الرسم على
النشاط الصناعي والتجاري وبعد انقضاء فترة الإعفاء، يأتي وبصفة دائمة، تطبيق ضريبة على
أرباح الشركات بنسبة 16.5 % لكل الأرباح المعاد استثمارها بالمناطق الخاصة وفي حالة

¹ عبد القادر بابا، المرجع السابق، ص ص 153-154.

* بعض البلديات من بسكرة والجلفة غير معنية بهذا النظام.

التصدير، يتم الإعفاء من ضريبة أرباح الشركات، الدفع الجزافي، الرسم على النشاط التجاري والصناعي تتناسب مع رقم الأعمال المحقق في عمليات التصدير¹.

3- قانون الاستثمارات الصادر في سنة 2001:

أدخلت تعديلات على قانون الاستثمار بصدور أمر رقم 03-01 في أوت 2001 يتعلق بتطوير الاستثمار، مناخه وآلية عمله، وذلك من أجل إعطاء دفع جديد لمسيرة الاستثمارات في الجزائر، وذلك بعد النقائص والقصور التي ظهرت في المرسوم التشريعي رقم 93-12، رغم الضمانات والحوافز التي قدمت فيه. ولقد جاء الأمر رقم 03-01 المتعلق بتطوير الاستثمار ليعزز الحوافز ويشجع على المزيد من الاستثمارات.

إذ يحدد هذا الأمر النظام الذي يطبق على الاستثمارات الوطنية والأجنبية المنجزة في النشاطات الاقتصادية المنتجة للسلع والخدمات، وكذا الاستثمارات التي تنجز في إطار منح الامتياز و/أو الرخصة، وارتكز هذا الأمر على مبادئ أساسية أهمها:

- تنجز الاستثمارات في حرية تامة مع مراعاة التشريع والتنظيمات المتعلقة بالنشاطات المقننة وحماية البيئة؛

- تستفيد الاستثمارات بقوة القانون من الحماية والضمانات النصوص عليها في القوانين والتنظيمات المعمول بها؛

- تخضع الاستثمارات التي استفادت من المزايا، قبل انجازها، لتصريح بالاستثمار لدى الوكالة².

¹ القينعي عز الدين، المرجع السابق، صص 45-46.

² المادة رقم 01 من الأمر رقم 03-01 المؤرخ في أول جمادى الثانية 1422 الموافق ل 20 أوت 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار، الجريدة الرسمية رقم 47 الصادرة بتاريخ 22 أوت 2001، ص 05.

3-1- المزايا والإعفاءات الممنوحة للمستثمرين:

وفق الأمر رقم 01-03، هناك مزايا مقدمة تخص النظام العام، ومزايا مقدمة تخص النظام

الاستثنائي:

3-1-1- مزايا النظام العام: زيادة على الحوافز الجبائية وشبه الجبائية والجمركية المنصوص

عليها في القانون العام، تستفيد الاستثمارات مما يأتي:

أ- بعنوان إنجازها :

- الإعفاء من الحقوق الجمركية فيما يخص السلع غير المستثناة والمستوردة والتي تدخل مباشرة

في إنجاز الاستثمار؛

- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة فيما يخص السلع غير المستثناة المستوردة أو المقتناة

محليا والتي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار؛

- الإعفاء من دفع حق نقل الملكية بعوض عن كل المقتنيات العقارية التي تمت في إطار

الاستثمار المعني.

ب- بعنوان الاستغلال: بعد معاينة الشروع في النشاط الذي تعده المصالح الجبائية بطلب من

المستثمر، يستفيد لمدة سنة إلى ثلاث سنوات إذا قام بإنشاء أكثر من 100 منصب شغل عند

انطلاق النشاط من:

- إعفاء من الضريبة على أرباح الشركات؛

- إعفاء من الرسم على النشاط المهني؛ ويمكن رفع هذه المدة من ثلاث سنوات إلى خمس سنوات

بالنسبة للاستثمارات التي تنشأ أكثر من 100 منصب شغل عند انطلاق النشاط¹.

¹ القينعي عز الدين، المرجع السابق، ص49.

3-1-2- مزيا النظام الاستثنائي: تستفيد الاستثمارات التي تنجز في المناطق التي تتطلب

تتميتها مساهمة خاصة من الدولة، وكذا الاستثمارات ذات الأهمية الخاصة بالنسبة للاقتصاد الوطني، لاسيما عندما تستعمل تكنولوجيا خاصة من شأنها أن تحافظ على البيئة، وتحمي الموارد الطبيعية، وتدخر الطاقة وتفضي إلى تنمية مستدامة¹، من المزايا الخاصة الآتية:

أ- بعنوان إنجاز الاستثمار:

- الإعفاء من دفع حقوق نقل الملكية بعوض فيما يخص كل المقتنيات العقارية التي تتم في إطار الاستثمار؛

- تطبيق حق ثابت في مجال التسجيل بنسبة مخفضة قدرها 2%، فيما يخص العقود التأسيسية للشركات والزيادات في رأس المال؛

- تكفل الدولة جزئيا أو كليا بالمصاريف، بعد تقييمها من الوكالة، فيما يخص الأشغال المتعلقة بالمنشآت الأساسية الضرورية لإنجاز الاستثمار؛

- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة فيما يخص السلع والخدمات التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار، سواء كانت مستوردة أو مقتناة من السوق المحلية، وذلك عندما تكون هذه السلع والخدمات موجهة لإنجاز عمليات تخضع للضريبة على القيمة المضافة؛

- تطبيق النسبة المخفضة في مجال الحقوق الجمركية فيما يخص السلع المستوردة والتي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار.

ب- بعنوان استغلال الاستثمار:

- الإعفاء لمدة عشر (10) سنوات من النشاط الفعلي، من الضريبة على أرباح الشركات، ومن

¹ المادة 10، الأمر رقم 01-03 المتعلق بتطوير الاستثمار.

الضريبة على الدخل الإجمالي على الأرباح الموزعة، ومن الدفع الجزافي، ومن الرسم على النشاط المهني؛

- الإعفاء لمدة عشر (10) سنوات ابتداء من تاريخ الاقتناء، من الرسم العقاري على الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الاستثمار؛

- منح مزايا إضافية من شأنها أن تحسن و/أو تسهل الاستثمار، مثل تأجيل العجز وآجال الاستهلاك¹.

وتجدر الإشارة، إلى أنه هناك أمر رقم 09-01 المؤرخ في 2009/07/22 المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2009، احتوى على مزايا إضافية للاستثمار، يمكن أن يقرها المجلس الوطني للاستثمار.

المطلب الثاني: الهيئات المكلفة والمعنية بتنظيم وترقية الاستثمار في الجزائر

لقد بذلت الجزائر مجهودات مستمرة، لتهيئة و خلق مناخ مناسب جاذب للاستثمارات المحلية والأجنبية، في مجال القوانين والمراسيم التشريعية والتنفيذية المنظمة والداعمة للاستثمار في الجزائر، وكذا خلق وكالات بهدف خلق جو مناسب لتطوير وتدعيم وتسهيل عمليات الاستثمار، على جميع الأصعدة. وسنتطرق إلى الهيئات المتعلقة بالاستثمار من خلال المطلب التالي.

الفرع الأول: إنشاء وكالة ترقية الاستثمارات ودعمها ومتابعتها APSSI

أنشأت وكالة APSSI بمقتضى المرسوم التشريعي رقم 93-12، المؤرخ في 05 أكتوبر 1993، المتعلق بترقية الاستثمار، وتدعم هذا القانون، بالمرسوم التنفيذي رقم 94-319 الموافق لـ 17 أكتوبر 1994، المتضمن صلاحيات وتنظيم وسير وكالة ترقية الاستثمارات ودعمها ومتابعتها

¹ المادة 11، الأمر رقم 01-03 المتعلق بتطوير الاستثمار.

(*APSSI*)، والتي عرفها على أنها "مؤسسة عمومية ذات طابع إداري يتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وتدعى الوكالة، وتوضع تحت وصاية رئيس الحكومة"¹.

وتؤسس الوكالة في شكل شباك وحيد يجمع كل الهيئات والمؤسسات والإدارات المعنية بالاستثمار في الجزائر. وهذا الشباك يضم وكالة *APSSI*، مصلحة الضرائب، بنك الجزائر، المركز الوطني للسجل التجاري، مصلحة الجمارك، إدارة الأملاك العمومية والبلدية، والبيئة، والشغل. وهو يسمح بتأدية كل الإجراءات المطلوبة لإنجاز مشاريع الاستثمار. ومساعدة المستثمرين في جميع المجالات الاقتصادية على إنجاز مشاريعهم ويضمن أفضل التسهيلات لعملية الاستثمار في الجزائر، كما أن الشباك الوحيد يقوم بإبلاغ المستثمرين، قرار منح أو رفض المزايا المطلوبة في أجل أقصاه (60) يوما، وتسلم كل الوثائق المطلوبة قانونا لإنجاز الاستثمار.

1- أهداف الوكالة: تتمثل أهداف الوكالة فيما يلي:

- مساعدة المستثمرين على إنجاز مشاريعهم؛
- وضع كل المعلومات الخاصة بطبيعة المحيط الاقتصادي الوطني والعالمي تحت تصرف المستثمرين؛
- المساهمة في تطوير وترقية فضاءات وأشكال جديدة للاستثمار في السوق الوطنية والمناطق الحرة المنجزة بالجزائر؛
- تساعد المستثمرين، في إستيفاء الإجراءات اللازمة للاستثمار بإقامة الشباك الوحيد².

2- مهام الوكالة: تقوم الوكالة بالمهام التالية:

- تدعم وتساعد المستثمرين في إطار تنفيذ مشاريع الاستثمارات؛

¹ المرسوم التنفيذي رقم 94-319 المؤرخ في 17 أكتوبر 1994، المتضمن صلاحيات وتنظيم وسير وكالة ترقية الاستثمارات ودعمها ومتابعتها، المادة 01، الجريدة الرسمية رقم 67، الصادرة بتاريخ 19 أكتوبر 1994، ص 04.

² عبد القادر بابا، المرجع السابق، ص 157-158.

- تضمن ترقية الاستثمارات؛

- تقرر منح المزايا المرتبطة بالاستثمارات في إطار المرسوم التشريعي رقم 93-12 وذلك طبقاً للتوجيهات والمقاييس المحددة في إطار السياسة الاقتصادية الوطنية؛
- تضمن متابعة احترام المستثمرين للالتزامات التي تعهدوا بها بالاتصال مع الإدارات المعنية¹.

الفرع الثاني: المجلس الوطني للاستثمار CNI

- لقد أنشأ هذا المجلس بواسطة الأمر رقم 01-03 مؤرخ في 20 أوت 2001، المتعلق بتطوير الاستثمار تحت رئاسة رئيس الحكومة، و يكلف هذا المجلس بما يلي:
- يقترح إستراتيجية تطوير الاستثمار وأولوياتها؛
- يقترح تدابير تحفيزية للاستثمار مساهمة للتطورات الملحوظة؛
- يفصل في المزايا التي تمنح في إطار الاستثمارات؛
- يفصل على ضوء أهداف هيئة الإقليم، فيما يخص المناطق التي يمكن أن تستفيد من النظام الاستثنائي، والمتعلقة بالمناطق التي تتطلب تنميتها، مساهمة خاصة من الدولة. وكذا الاستثمارات ذات الأهمية الخاصة بالنسبة للاقتصاد الوطني؛

- يقترح على الحكومة كل القرارات والتدابير الضرورية لتنفيذ ترتيب دعم الاستثمار وتشجيعه؛
- يحث ويشجع على استحداث مؤسسات وأدوات مالية ملائمة لتمويل الاستثمار، وتطويرها².
- وحسب المرسوم التنفيذي رقم 01-281 المؤرخ في 06 رجب 1422 هـ الموافق ل 24 سبتمبر 2001، والمتعلق بتشكيله المجلس الوطني للاستثمار وتنظيمه وسيره. فقد حدد هذا المجلس

¹ المادة 03 من المرسوم التنفيذي رقم 94-319 المتضمن صلاحيات وتنظيم وسير وكالة ترقية الاستثمارات ودعمها ومتابعتها.

² الأمر رقم 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001، المتعلق بتطوير الاستثمار، الجريدة الرسمية رقم 47، الصادرة بتاريخ 20 أوت 2001 الموافق ل 03 جمادى الثانية 1422، المادة 19، ص 07.

الأعضاء المشكلة له كما يلي:

الوزير المكلف بالمالية، الوزير المكلف بالمساهمة وتنسيق الإصلاحات، الوزير المكلف بالجماعات المحلية، الوزير المكلف بالتجارة، الوزير المكلف بالطاقة والمناجم، الوزير المكلف بالصناعة، الوزير المكلف بالمؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة، الوزير المكلف بالتعاون، الوزير المكلف بالتهيئة العمرانية.

ويشارك وزير القطاع المعني أو وزراء القطاعات المعنية بجدول الأعمال في أشغال المجلس، ويحضر رئيس مجلس الإدارة والمدير العام للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار اجتماعات المجلس بصفة ملاحظين، كما يمكن أن يستعين عند الحاجة، بأي شخص نظرا لكفاءته أو خبرته في ميدان الاستثمار¹.

هذا ويجتمع المجلس مرة واحدة كل ثلاثة (03) أشهر. ويمكن استدعاؤه، عند الحاجة، من رئيس أو بطلب من أحد أعضائه².

الفرع الثالث: إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار *ANDI*

أنشأت الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار لدى رئيس الحكومة، من خلال الأمر رقم 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001 والمتعلق بتطوير الاستثمار³، وعملا بأحكام المادة (6) من هذا الأمر صدر المرسوم التنفيذي رقم 01-282، المؤرخ في 24 سبتمبر 2001، المتضمن صلاحيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار وتنظيمها وسيرها. والذي عرف هذه الوكالة على أنها مؤسسة

¹ المرسوم التنفيذي رقم 01-281 المؤرخ في 24 سبتمبر 2001، المتعلق بتشكيله المجلس الوطني للاستثمار وتنظيمه وسيره، الجريدة الرسمية رقم 55، الصادرة بتاريخ 08 رجب 1422 الموافق ل 26 سبتمبر 2001، المادة 05، ص ص 06-07.

² المرجع نفسه، المادة 06، ص 07.

³ الأمر رقم 01-03 المتعلق بتطوير الاستثمار، المادة 06.

عمومية ذات طابع إداري، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، ويمارس وزير المساهمة وتنسيق الإصلاحات المتابعة العملية لجميع أنشطة الوكالة¹.

ويكون مقر الوكالة في مدينة الجزائر، وتتوفر للوكالة هياكل غير مركزية على المستوى المحلي، هذا وتتص المادة 28 من الأمر رقم 03-01 على أنه: "ينشأ صندوق لدعم الاستثمار في شكل حساب تخصيص خاص، يوجه هذا الصندوق لتمويل التكفل بمساهمة الدولة في كلفة المزايا الممنوحة للاستثمارات، ولاسيما منها النفقات بعنوان أشغال المنشآت الأساسية الضرورية لإنجاز الاستثمار".

1- مهام الوكالة: تتولى الوكالة المهام التالية:

- تتولى ترقية الاستثمارات الوطنية والأجنبية وتطويرها ومتابعتها؛
- تستقبل المستثمرين المقيمين وغير المقيمين وتعلمهم وتساعدتهم في إطار تنفيذ مشاريع الاستثمارات؛
- تسهيل استيفاء الشكليات التأسيسية عند إنشاء المؤسسات وإنجاز المشاريع من خلال الشباك الوحيد؛
- تمنح المزايا المرتبطة بالاستثمار في إطار الترتيب المعمول به؛
- تتأكد من احترام المستثمرين خلال مرحلة الإعفاء، كل الالتزامات التي تعهدوا بها؛
- تسيير صندوق دعم الاستثمار المنصوص عليه في المادة 28 من الأمر رقم 03-01 المؤرخ في 20 أوت 2001؛
- تقيم الشباك الوحيد طبقا لأحكام المادتين 23 و24 من الأمر رقم 03-01 المذكور سابقا؛

¹ المرسوم التنفيذي رقم 01-282 المتضمن صلاحيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار وتنظيمها وسيرها، المادة 01 و02، ص08.

- تحدد فرص الاستثمار، وتكون بنكا للمعطيات الاقتصادية وتضعه تحت تصرف أصحاب المشاريع؛

- تجمع كل الوثائق الضرورية، التي تسمح لأوساط العمل بالتعرف الأحسن على فرص الاستثمار، وتعالجها وتنتجها وتنتشرها عبر أنسب وسائل الإعلام وتبادل المعطيات؛

- تبادر بكل عمل في مجال الإعلام والترقية والتعاون مع الهيئات العمومية والخاصة في الجزائر وفي الخارج، بهدف التعريف بالمحيط العام للاستثمار في الجزائر، وبفرص العمل والشراكة فيها والمساعدة على إنجازها؛

- تحدد العراقيل والضغوط التي تعيق إنجاز الاستثمارات، وتقتراح على السلطات المعنية التدابير التنظيمية والقانونية لعلاجها¹.

وحسب المادة 05 من المرسوم التنفيذي رقم 01-282، يمكن للوكالة أن تقوم بما يأتي:

- تشكل مجموعة من الخبراء، يكلفون بمعالجة مسائل خاصة مرتبطة بالاستثمار؛
- تنظم ندوات وملتقيات وأيام دراسية يرتبط محتواها بهدف الوكالة؛
- إقامة علاقات تعاون مع هيئات أجنبية مماثلة وتطويرها؛
- استغلال كل الدراسات والمعلومات المتصلة بهدفها والمتعلقة بالتجارب المماثلة التي أجريت في بلدان أخرى؛
- ويتعين على الوكالة، في حدود صلاحياتها، أن تقدم إلى المجلس الوطني للاستثمار وإلى السلطة الوصية كل تقرير واقتراح تدبير ترتبط بتطوير الاستثمار وتعلم مجلس الإدارة بذلك.

¹ المرسوم التنفيذي رقم 01-282 المتضمن صلاحيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار وتنظيمها وسيرها، المادة 03 والمادة 04، ص08.

2- أحكام أخرى خاصة بالوكالة:

- تحول حافظة المشاريع التي كانت تحوزها وكالة ترقية الاستثمارات ودعمها ومتابعتها *APSSI*، إلى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار *ANDI*.
- تحول أيضا إلى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار كل عناصر الذمة المالية المنقولة والعقارية، التي كانت تحوزها وكالة ترقية الاستثمارات ودعمها ومتابعتها، وكذلك المستخدمون العاملون بها.
- حل الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في الحقوق والواجبات، محل وكالة ترقية الاستثمارات ودعمها ومتابعتها، المنشأة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 94-319 المؤرخ في 17 أكتوبر 1994.
- ثم تلغى أحكام هذا المرسوم المتضمن صلاحيات وتنظيم وسير وكالة ترقية الاستثمارات ودعمها ومتابعتها (أنظر المادتين 51 و 52 من المرسوم التنفيذي رقم 01-282 المؤرخ في 24 سبتمبر 2001).

وفي ضوء هذا المرسوم، نظم ملتقى وطني يوم 20 مارس 2002 من طرف الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار *ANDI* بولاية وهران، أشرف عليه السيد نائب المدير العام للوكالة، والذي دارت أشغاله حول النصوص القانونية لتنظيم الاستثمار في الجزائر، على ضوء الأمر رقم 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001. حيث أوضح، أمام المستثمرين والمتعاملين الاقتصاديين، أنه من بين الإجراءات التي حولت إلى الوكالة *ANDI*، فتح شبائيك موحدة على مستوى 48 ولاية، وهي خطوة نحو اللامركزية التي نص عليها أمر رقم 01-03، حيث يسمح هذا الأخير للشباك الوحيد بمعالجة ملفات المستثمرين، وكذا اتخاذ القرارات في عين المكان. وهذا لدفع عجلة الاستثمار إلى الأمام خاصة في المدن الداخلية ولاسيما ولايات الجنوب¹.

¹ عبد القادر بابا، المرجع السابق، ص ص 161-162.

الفرع الرابع: الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب *ANSEJ*

1- إنشاء الوكالة:

أنشأت الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، بواسطة المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 24 ربيع الثاني لسنة 1417 هـ الموافق لـ 08 سبتمبر 1996، إذ نص هذا المرسوم على إنشاء وكالة وطنية قادرة على مساعدة الشباب في التخلص من ظاهرة البطالة، ودفعهم إلى عالم الشغل.

وتوضع الوكالة تحت سلطة رئيس الحكومة من أجل دعم ومتابعة المؤسسات الصغيرة المنشأة من طرف الشباب، ويتولى الوزير المكلف بالتشغيل المتابعة العملية لجميع نشاطات الوكالة، وتتمتع هذه الوكالة بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي. في حين يوجد مقر الوكالة في الجزائر العاصمة، ويمكن نقله إلى أي مكان آخر من التراب الوطني. ويمكن أن تحدث الوكالة أي فرع جهوي أو محلي بناء على قرار مجلسها التوجيهي¹.

2- مهام الوكالة: تقوم الوكالة، بالاتصال مع المؤسسات والهيئات المعنية، بالمهام التالية:

- تدعم وتقدم الاستشارة وترافق الشباب ذوي المشاريع في إطار تطبيق مشاريعهم الاستثمارية؛
- تقوم بتسيير تخصيصات الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب، لاسيما منها الإعانات وتخفيض نسب الفوائد، في حدود الغلافات التي يضعها الوزير المكلف بالتشغيل تحت تصرفها؛
- تبلغ الشباب ذوي المشاريع الذين ترشح مشاريعهم للاستفادة من قروض البنوك والمؤسسات المالية، بمختلف الإعانات التي يمنحها الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب وبالامتيازات الأخرى التي يحصلون عليها؛

¹ المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 08 سبتمبر 1996، والمتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وتحديد قانونها الأساسي، الجريدة الرسمية رقم 52 الصادرة بتاريخ 11 سبتمبر 1996، المواد رقم 01، 02، 03، 04، 05، ص12.

- تقوم بمتابعة الاستثمارات التي ينجزها الشباب ذوي المشاريع، مع الحرص على احترام بنود دفاتر الشروط التي تربطهم بالوكالة ومساعدتهم، عند الحاجة، لدى المؤسسات والهيئات المعنية بانجاز الاستثمارات؛

- تشجع كل أشكال الأعمال والتدابير الرامية إلى ترقية تشغيل الشباب، لاسيما من خلال برامج التكوين والتشغيل والتوظيف الأولى؛

- تضع تحت تصرف الشباب ذوي المشاريع، كل المعلومات ذات الطابع الاقتصادي والتقني والتشريعي والتنظيمي المتعلقة بممارسة نشاطاتهم؛

ومن أجل السير الحسن لمصالح الوكالة فإنها تقوم بما يلي:

- تكلف من يقوم بانجاز دراسات الجدوى بواسطة مكاتب الدراسات المتخصصة ولحساب الشباب ذوي المشاريع الاستثمارية؛

- تنظم تدريبات لتعليم الشباب ذوي المشاريع وتجديد معارفهم، وتكوينهم في تقنيات التسيير، على أساس برامج خاصة يتم إعدادها مع الهياكل التكوينية؛

- تستعين بخبراء مكلفين بدراسة المشاريع ومعالجتها؛

- وتطبق كل تدبير من شأنه، أن يسمح بتعبئة الموارد الخارجية المخصصة لتمويل وإحداث نشاطات لمصالح الشباب، واستعمالها في الآجال المحددة¹.

وعلى هذا الأساس فإن إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، في سنة 1996، تعتبر من

بين الأسس والأطر القانونية المسخرة لاستثمار الشباب.

¹ المرسوم التنفيذي رقم 96-296، المتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وتحديد قانونها الأساسي، المادة 06، ص ص 12-13.

الفرع الخامس: وزارة الصناعة وترقية الاستثمارات

وتتمثل مهامها فيما يلي:

- تنسق بين النشاطات الناتجة عن تنفيذ برنامج الخصخصة؛

- تقترح سياسة واستراتيجيات ترقية الاستثمار.

الفرع السادس: الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري

وتتلخص مهامها على النحو التالي:

- تسير ما تبقى من أصول المؤسسات العمومية المحلة وكذا الفرص العقارية المتوفرة في المناطق

الصناعية ومناطق النشاط؛

- تجمع المعلومات الخاصة بالعقار المتوفر وتنظم عمليات بيعه¹.

الفرع السابع: الصندوق الوطني للاستثمار FNI

قررت السلطات العمومية إنشاء الصندوق الوطني للاستثمار المنبثق عن إعادة هيكلة البنك

الجزائري للتنمية لغرض تعزيز الأدوات الأساسية الجديدة لتدخل الدولة في تمويل التنمية. ويندرج

هذا العمل في إطار استكمال عملية إصلاح القطاع المالي والمصرفي التي شرعت فيها الدولة.

وكرس قانون المالية لسنة 2009 إعادة الهيكلة هذه عن طريق تغيير اسم البنك الجزائري للتنمية

إلى **الصندوق الوطني للاستثمار - البنك الجزائري للتنمية**، مع الحفاظ مؤقتا على القانون

الأساسي لعام 1963 للبنك الجزائري للتنمية وتزويد المؤسسة الجديدة برأسمال قدره 150 مليار

دينار. تم تنصيب مجلس إدارة جديد ولجنة استراتيجيه للتوجيه. **قانون المالية التكميلي لسنة**

¹ مناخ الاستثمار في الجزائر، متاح على: <http://algerianembassy-kuwait.com/ar/investment>

اطلع عليه بتاريخ 2015/04/26.

2011 في مادته رقم 37 المغير لتسمية الصندوق الوطني للاستثمار - البنك الجزائري للتنمية إلى الصندوق الوطني للاستثمار.

إن الدور الرئيسي للبنك الجزائري للتنمية في مهمته كمؤسسة مالية تدعم تحقيق سياسة التنمية يتمثل في منح التمويل الاستثماري المستقر. وبالتالي فإن الصندوق الوطني للاستثمار يتصرف من جهة كأداة مالية للدولة من أجل:

● تسيير أموال الخزينة الموجهة للقطاع الإنتاجي؛

● إدارة المساهمات النهائية التي تمنحها الدولة لتمويل عمليات التجهيز العمومي¹.

من جهة أخرى، باعتباره المؤسسة المكلفة بالتمويل من موارده الخاصة لإنشاء وتطوير مؤسسات القطاعين العام والخاص مع إعطاء الأولوية للجوانب الخاصة بالريخ وتسيير المخاطر من دون حجب المصلحة العامة فيما يتعلق بسياسة الحكومة.

المطلب الثالث: تدفق الاستثمارات في الجزائر

يتضح مما سبق أن الاستثمار في الجزائر، قد تدعم بجملة من القوانين والتشريعات التنظيمية المتممة والمعدلة، والتي كانت في مجموعها أكثر أهمية في توجيه الاقتصاد نحو مرحلة الانفتاح الاقتصادي، والمهيئة للمناخ الاستثماري المواتي، حيث ساعدت هذه القوانين في تحسين بيئة الاستثمار في الجزائر من جانبها القانوني والتنظيمي، وسنتطرق إلى واقع المناخ الاستثماري في الجزائر مسلطين الضوء على المعوقات التي تعترض سيره.

الفرع الأول: السياسة العامة للاستثمار والهدف من قوانين الاستثمار

1- السياسة العامة للاستثمار:

لقد انتهجت الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية سياسات متعددة الجوانب تهدف في مجملها إلى تحقيق تنمية اقتصادية متكاملة، ففي مجال الاستثمار عملت الدولة على تشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي منذ انتهاج سياسة الانفتاح الاقتصادي، فالجزائر بذلك اكتست خبرة لا يستهان بها في ميدان تشريع وتنظيم الاستثمارات، إذ فرضت تدابير جديدة لوجيه الاستثمارات وفقا لثلاث محاور أساسية:

1-1- نحو المشاريع الخالقة لمواطن الشغل، ثم نحو القطاعات الخالقة لمواطن الشغل بتكاليف

معتدلة (الصناعات المتوسطة و الصغيرة) ثم نحو أنشطة الصناعات التقليدية والحرفية والمهن

الصغرى التي تخلق عادة أقل من عشرة مناصب شغل (مشاريع وكالة تشغيل الشباب)؛

1-2- من ناحية أخرى وتقاديا لتكريس حالة اللاتوازن الإقليمي الحاد اتخذت ترتيبات شجاعة

للحث على اللامركزية بإقرار تحفيزات هامة للمناطق المراد ترقيتها؛

1-3- أخيرا ونظرا للاحتياجات المتعلقة بالموارد الخارجية فإن الأنشطة التصديرية وهي المصدر

الأساسي للعملة الصعبة الخارجية لاقت تشجيعا كبيرا في كل القوانين المالية السنوية وفي قوانين

الاستثمار المتعاقبة.

2- الهدف من قوانين الاستثمار: يهدف قانون الاستثمار بالأساس إلى تجميع وتوحيد ضمانات

وحوافز الاستثمار الموجودة في قوانين عديدة في قانون واحد وتوحيد تعامل المستثمرين مع جهة

واحدة وذلك لتحرير الاستثمار من القيود والمعوقات الإدارية والإجرائية¹.

¹ منصورى الزين، "واقع وآفاق سياسة الاستثمار في الجزائر"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 02، ص 128-129.

الفرع الثاني: واقع المناخ الاستثماري في الجزائر

حسب خبراء البنك الدولي في تقديرهم لمناخ الأعمال في الجزائر فإن الفترة اللازمة لبحث مشروع استثماري في الجزائر قد قلصت من 120 يوم إلى 27 يوم فقط، وحددوا وبدقة أن العقار الصناعي يشكل أهم العقبات للمشاريع الاستثمارية وأن مناخ الأعمال متعلق بالهيكل القاعدية (موانئ، مطارات وشبكة الطرقات،...)، وكذلك متعلق بالسياسة النقدية والمالية للبلد، كما بينوا أهمية المعاهدات و الاتفاقيات الدولية التي صادقت عليها الجزائر المتعلقة بالنزعات في مجال الاستثمار والوضوح والاستقرار في الإطار التشريعي وتنظيم المبادلات والاقتصاد الموازي، وعقود العمل والحد الأدنى من الأجور، وقد أشار الوزير حميد طمار وزير المساهمات وترقية الاستثمارات في المحاضرة التي ألقاها على هامش أشغال الدورة العادية للغرفة التجارية البلجيكية العربية اللكسمبورغية التي عقدت ببروكسل بتاريخ 15 جوان 2006 إلى أن الجزائر شرعت في تقديم تسهيلات ومزايا لاستقطاب المستثمرين الأجانب من بينها الحصول على العقارات الصناعية، تخفيض الضرائب على الفوائد وتقليص مهمة الحصول على الاستثمار، كما اعترف الوزير بوجود عراقيل ونقائص في النظام الجزائري تعود بالدرجة الأولى إلى عدم تأقلم العقلية مع عملية تحرير السوق وغياب إستراتيجية إشرارية مثلى للتعريف بمؤهلات الجزائر الخاصة في المجال الاقتصادي¹.

1- مؤهلات الجزائر لجلب الاستثمار:

تتمتع الجزائر بكثير من المؤهلات والعناصر التنافسية، فلديها موقع جغرافي مميز يتوسط بلدان المغرب العربي وعلى مقربة من بلدان أوروبا الغربية وتمثل مدخل إفريقيا، كما تتوفر على قاعدة

¹ أورابية عزيز، المرجع السابق، ص ص 110-111.

صناعية كبرى تم بناؤها خلال عقود سابقة والتي هي بحاجة إلى استثمارات من أجل الزيادة في الإنتاج بهدف كفاءة السوق المحلي ثم التصدير.

كما تملك الجزائر موارد طبيعية متنوعة أهمها احتياطي هام من البترول والغاز والمعادن المتنوعة، بالإضافة إلى حجم السوق والبنية التحتية،... فهي تحتل:

- المرتبة 15 من حيث الاحتياطيات النفطية المؤكدة؛
- المرتبة 07 في العالم من حيث موارد الغاز المؤكدة؛
- ثروات منجمية أخرى: الفوسفات، الزنك، الحديد، الذهب،...الخ؛

2- إمكانية الوصول إلى الأسواق الإقليمية:

- الموقع الجيو استراتيجي المجاور للأسواق الأوروبية، الإفريقية و العربية؛
- أسواق حدودية (تونس، ليبيا، النيجر، مالي، المغرب، الصحراء الغربية وموريتانيا)؛
- الانضمام إلى اتفاقية المنظمة العربية للتبادل الحر؛
- العضوية المرتقبة في منظمة التجارة العالمية.

3- يد عاملة، مؤهلة وتنافسية:

- أكثر من 80 مؤسسة جامعية و 658 مؤسسات تكوين مهني؛
- 120.000 خريج جامعي سنويا و 190.000 متخرج من التكوين المهني¹؛
- 75 % من السكان تقل أعمارهم عن 25 عاما، 97 % من هذه الفئة في سن التكوين.

¹ أوصيف لخضر، علماوي أحمد، "أنظمة تحفيز الاستثمار في الجزائر ودورها في جذب وتنويع الاستثمارات خارج قطاع المحروقات"، ملتقى دولي حول تقييم استراتيجيات وسياسات الجزائر الاقتصادية لاستقطاب الاستثمارات البديلة للمحروقات في آفاق الأفق الثالثة بالجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، بتاريخ 28، 29 أكتوبر 2014، ص ص 13-15.

كل هذه المؤهلات تضع الجزائر في مقدمة الدول المتوفرة على أساسيات ومتطلبات الاستثمار التي تعمل على تشجيع وترقية الاستثمار المحلي والأجنبي¹.

الفرع الثالث: معوقات الاستثمار في الجزائر

على الرغم من وضوح التوجهات الكبرى للاقتصاد الوطني، وبعض النتائج الإيجابية المحققة، إلى جانب المجهودات التي تبذلها الجهات الوصية في سبيل تهيئة وترقية مناخ الاستثمار، إلا أن وجهة نظر المستثمرين حول العوائق التي تفسد بيئة الأعمال في الجزائر، تجتمع في محورين أساسيين هما:

- صعوبة الدخول إلى أسواق العوامل، خاصة ما تعلق بالقروض، والعقار الصناعي؛
- إشكالية الحاكمية (*La gouvernance*)، وقصور في السياسة الاقتصادية وذلك باستفحال القطاع غير الرسمي في النشاط الاقتصادي، وشيوع ظاهرتي الفساد والمنافسة غير المشروعة، إلى جانب ارتفاع معدلات الضرائب².

وسنحاول إبراز عوائق الاستثمار في الجزائر من خلال ما يلي:

1- مشكل التمويل: فعلى الرغم من وجود تشكيلة في المؤسسات المصرفية والمالية، وما تقدمه من قروض لفائدة الاقتصاد، إلا أن صورة النظام البنكي لدى المستثمرين لا تزال قائمة خاصة بعد تصفية بنكين عام 2003، ثم إن إمكانية الحصول على تمويل مصرفي، يعد مسألة غاية في الصعوبة والتعقيد، خاصة بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. فاستنادا إلى الاستقصاء الذي أعده البنك العالمي، تبين أن أقل من 30% من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، استطاعت

¹ منصورى الزين، المرجع السابق، ص 146-147.

² وصاف سعيدي، قويدري محمد، "واقع مناخ الاستثمار في الجزائر: بين الحوافز والعوائق"، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 08، 2008، ص 44.

الحصول على نحو 15% فقط من احتياجاتها التمويلية في شكل قرض بنكي، في حين 75% هي بمثابة تمويل ذاتي، أم الباقي أي 10% فمصدره الممولون وبقية الدائنين.

هذا وتتصب أنشطة البنوك باتجاه كبرى المؤسسات (العمومية و الخاصة)، حيث أن 29% من القروض تمنح للقطاع الخاص، و 71% للقطاع العام.

وفيما يلي، يمكننا حصر بعض القيود التي تعيق تأهيل القطاع البنكي:

- نقص الكفاءة المهنية لدى البنكيين، خاصة ما تعلق بالطرق الحديثة لتسيير القروض، وتقييم المخاطر؛

- ضعف الهياكل القاعدية و رداءة نظام المعلومات البنكية، مع بطء أنظمة المدفوعات؛

- مركزية القرارات، و بطئها حال منح القروض؛

- نظرا لتعقد النظام القضائي، و بطئه في تنفيذ الأحكام، غالبا ما تفرض البنوك ضمانات ورهون عقارية، قد تفوق أحيانا مبلغ القرض؛

- رداءة السوق المالي بسبب ضعف أداء بورصة الجزائر.

2- مشكلة العقار الصناعي: ويتجلى هذا العائق ضمن ما يلي:

- صعوبة الحصول على قطعة أرض مهيأة لمزاولة نشاط استثماري؛

- تعدد وتعقد الإجراءات الإدارية والقضائية؛

- عدم مواءمة بعض المناطق الصناعية ومناطق النشاط للمعايير الأساسية، نظرا لكونها أقيمت لأهداف سياسية، واجتماعية، وليست اقتصادية؛

- عدم امتلاك العديد من المؤسسات العمومية لشهادات الملكية الأمر الذي يعيق خصوصتها، أو شراكتها مع متعاملين أجنب؛

- ارتفاع في أسعار العقارات الصناعية المهيأة للعملية الاستثمارية لدرجة تعجيز المستثمر عن إنجاز مشروعه¹.

3- تأرجح البيئة السياسية والأمنية: يؤدي الاستقرار السياسي والأمني دورا بالغ الأهمية في تحسين بيئة الأعمال، وتتامي الاستثمارات الوطنية والأجنبية، وهو بذلك شرط مسبق، لا يمكن تصور مناخ استثماري ملائم بدونهما، ولقد شهدت الجزائر خلال السنوات الحرجة سياسيا وأمنيا، أقل التدفقات الاستثمارية الأجنبية المباشرة، مقارنة مع الدول النامية الأكثر استقرارا وأمنا.

4- مشكلات ذات طابع إداري وتنظيمي: على الرغم من سلسلة التوجيهات والتوصيات بشأن تبسيط الإجراءات الإدارية، وتسريع الخدمات العمومية، إلا أنه هناك جملة من العوائق رسخت انطبعا سيئا لدى المستثمرين، يمكن إجمالها فيما يلي:²

- غياب هيئة مكلفة بإدارة وتنظيم الاستثمارات الأجنبية فقط؛
- تداخل الصلاحيات بين الهيئات، وعدم القدرة على تحديد المسؤوليات بدقة؛
- تعقد وبطء الإجراءات الإدارية؛
- تعقد وطول الإجراءات الجمركية، حيث إن عملية جمركية آلات ومعدات مستوردة تتطلب في المتوسط 12 يوم، ويرجع ذلك بالأساس إلى أن أغلب الواردات تصل إلى ميناء الجزائر العاصمة، الذي يتوقف عن العمل بعد الرابعة مساء، بالإضافة إلى ضعف التنسيق بين الجهات المعنية (إدارة الجمارك، إدارة الميناء، المكاتب الخاصة المكلفة بإجراءات العبور،...)
- ضعف البنية التحتية وعدم توفر الخدمات الأساسية للمستثمرين في مواقع الاستثمار (ماء، كهرباء، خطوط الهاتف،...)

¹ وصاف سعيدي، قويدري محمد، المرجع السابق، ص 44 ← 46.

² المرجع نفسه، ص 46-47.

- تعدد الرسوم وثقلها، وعدم قدرة مصالح إدارة الضرائب على التكيف مع المستجدات.

5- مشكلة الفساد: يشكل الفساد عائقاً أمام الاستثمار والنمو الاقتصادي والحد من التنمية، وعادة

ما ينتشر الفساد بسبب تفشي ظاهرة البيروقراطية وغياب المساءلة، لتمتع كبار المسؤولين ورجال السياسة بحصانة تحميهم من المتابعات. فقد صنفت الجزائر في سنة 2007 في المرتبة 99 عالمياً من أصل 180 دولة ضمن مدركات الفساد، وقد أشارت الدراسة التي أجراها البنك الدولي حول مناخ الاستثمار في الجزائر إلى 34,3 % من رؤساء المؤسسات يدفعون حوالي 7% من رقم أعمالهم في شكل رشاوي لتسريع معاملاتهم والاستفادة من بعض المزايا والخدمات.

6- مشكلة القطاع الموازي: نشأ القطاع الموازي في الجزائر منذ السبعينات بسبب احتكار الدولة

للتجارة الخارجية، ونتيجة الخلل الكبير بين العرض والطلب، حيث صرحت وزارة التجارة أن عدد الأسواق الموازية خلال السنوات الأخيرة بلغت 566 سوقاً موازية بمساحة إجمالية قدرها 2,7 مليون متر مربع، ينشط فيها أكثر من 100 ألف متدخل، وأكدت الإحصائيات الرسمية أن القطاع الموازي في الجزائر يسيطر وحده على 40% من الكتلة النقدية المتداولة في السوق الوطنية، كما أثبتت بعض التحقيقات في هذا الشأن سنة 2007 أن موارد القطاع غير الرسمي تبلغ 17 % من إجمالي صافي موارد العائلات وتمثل ما بين 3 إلى 6 مليار يورو، وأن أكثر المجالات المعنية هي البناء والتجارة والصناعات التقليدية، كل هذه الإحصائيات تؤكد عدم تحكم السلطات الاقتصادية في هذه الظاهرة، وفشلها في إيجاد حلا لهذه المشكلة¹.

هذا وقد أشار مدير الشرق الأوسط لدى صندوق النقد الدولي مسعود أحمد أن بعض التقديرات تشير إلى أن الاقتصاد الموازي في بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا أكبر من الاقتصاد

¹ ساطور رشيد، المرجع السابق، ص ص203-204.

الموازي في عدة بلدان من آسيا وأمريكا اللاتينية، وأوضح أنه في معظم بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا فإن الاقتصاد الموازي يقدر بحوالي ثلث الناتج المحلي الخام.

وأوضح رئيس منتدى رؤساء المؤسسات رضا حمياني خلال ملتقى دولي حول الاقتصاد الموازي في الجزائر أن ظاهرة الاقتصاد الموازي هي نتيجة اختلال للاقتصاد الذي لا يستجيب لحاجيات خلق مناصب الشغل الدائمة من قبل القطاع الإنتاجي، ويرى حمياني أن مكافحة الاقتصاد الموازي مرهون بإطلاق جهاز إنتاج وطني الذي تراجعت نسبة تغطيته لحاجيات السوق من 20% إلى 5% في ظرف 20 سنة.

وفي تدخله خلال أشغال الملتقى عرض مدير الاتصال بالمديرية العامة للضرائب إبراهيم بن علي، الترتيب والهيكل التي وضعها خلال السنوات الأخيرة لامتنصاص القطاع الموازي ومكافحته، وأوضح أن الأمر يتعلق بسلسلة من التحفيزات والتخفيضات الجبائية منها الإعفاء من مختلف الرسوم، والمستفيدين هم المستثمرين التابعين لقطاع الفلاحة والصناعة والصناعة الغذائية والذين تم تأسيس مؤسساتهم خاصة في إطار الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار والوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب¹.

ومن جانبه أكد مدير الدراسات بوزارة التجارة نور الدين زايت أن ظهور الاقتصاد الموازي في الجزائر يعود إلى عهد الاقتصاد المسير الذي كان يتميز باضطرابات دورية في تمويل السوق وبالمضاربة أيضا. من جهة أخرى أشار باحث بمركز البحث الاقتصادي التطبيقي للتنمية نصر الدين حمودة أن الثقل الضعيف للاقتصاد غير التجاري والسوق غير التنافسية والاحتكار تشكل جميعها عناصر انتشار الاقتصاد الموازي.

¹ وكالة الأنباء الجزائرية، ملف صحفي يخص ملتقى دولي حول الاقتصاد الموازي، بمشاركة عدة جامعيين وخبراء ومختصين أجانب وممثلين عن مؤسسات ذات خبرة في هذا المجال، بتاريخ 13 مارس 2012، ص ص 01-05.

7- مشكلة الوصول إلى المعلومات: إذ تعد المعلومة الاقتصادية على درجة عالية من الأهمية بالنسبة للمستثمرين، ذلك أن كسبها يساعد على رسم الإستراتيجية المستقبلية، واتخاذ القرارات على أسس موضوعية. إلا أن الوضع في الجزائر مغاير تماما لما يجب أن يكون عليه، ذلك أنه ليس في مقدور المستثمرين تقدير احتياجات السوق بدقة، فضلا عن جهلهم بعدد المنافسين، وتتجلى أهم مشكلات الإعلام الاقتصادي فيما يلي:¹

- عدم تنافس الهيئات المكلفة بالإعلام والإحصاء مع ما يصدر من القوانين والتشريعات؛
- عدم كفاءة شبكة الاتصال؛
- صعوبة الدخول إلى قواعد البيانات للهيئات والوزارات؛
- ندرة المنشورات والدلائل المتعلقة بالوضع الاقتصادي الجزائري، والفرص الاستثمارية المتاحة.

الفرع الرابع: الإطار العام لمناخ الاستثمار الجيد

لقد حدد الخبراء على مستوى منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية القواعد الأساسية التي يجب أن تعمل البلدان النامية على تحقيقها من أجل تحسين مناخ الاستثمار، ورفع القدرة التنافسية للشركات المحلية بالإضافة إلى تحقيق الاستقرار الكلي والقدرة على التنبؤ السياسي والاستقرار الاجتماعي، والتي تعتبر الشروط المسبقة والضرورية لتهيئة المناخ الاستثماري، إلا أن هذه العناصر غير كافية بل لابد من توفر عناصر أخرى تم استخلاصها من الممارسات الجيدة للبلدان الأعضاء في *OCDE* ومن بلدان أخرى غير أعضاء. وتقوم هذه العناصر على ثلاثة مبادئ أساسية تتمثل فيما يلي:

1- ضرورة انسجام السياسات الخاصة بترقية الاستثمار: فنظرا للتداخل بين مختلف المجالات المتعلقة بمناخ الاستثمار، مثل معايير حماية وتحرير الاستثمار، لأن لها مجالا واسعا يشمل

¹ وصاف سعيدي، قويدري محمد، المرجع السابق، ص49.

المستثمرين المحليين والمستثمرين الأجانب، والمستثمرين في الشركات الكبرى وفي المؤسسات الصغيرة.

2- أهمية ضمان الشفافية في وضع وتنفيذ السياسات والقوانين: لأن تحقيق الشفافية من شأنه تقليص حالة عدم اليقين والخطر الذي يحيط بالقرار الاستثماري، كما أنها تساهم في تقليص تكلفة المعاملات المرتبطة بالاستثمار وتشجيع الاتصال بين الإدارات العمومية والقطاع الخاص، فالشفافية تسمح بخلق مناخ تسوده الثقة بين المستثمرين والسلطات العمومية.

3- ضرورة التقييم الدوري والمستمر لآثار السياسات المتخذة على تطور المناخ الاستثماري: أي أن الهدف هو تحديد على أي مدى تتطابق السياسات العمومية مع معايير الممارسة الجيدة والمتعلقة بالمعاملة المنصفة لكل المستثمرين (الأجانب والوطنيين) مهما كان حجمهم (مؤسسات صغيرة أو كبيرة)، وخلق الظروف الحسنة للاستثمار، أخذا بعين الاعتبار المصالح العامة للمجتمع¹.

¹ ناجي بن حسين، "دراسة تحليلية لمناخ الاستثمار في الجزائر"، مجلة الاقتصاد والمجتمع، جامعة منتوري، قسنطينة، ص 16-17، متاح على: www.cba.edu.kw/wtou/download/conf3/naji.PDF

المبحث الثالث: تحليل السياسة الاستثمارية الجزائرية من خلال البرامج

التموية بين 2000-2014

المنتبع للأوضاع الاقتصادية التي تشهدها الجزائر منذ بداية العقد الأول من القرن الحالي يدرك أن البلاد بصدد خوض تجربة تنمية جديدة اتضحت معالمها من خلال شروع الحكومة في تنفيذ سياسة اقتصادية جديدة تختلف عن تلك التي طبقت سابقا، هذه السياسة التي يمكن تسميتها بسياسة الانتعاش الاقتصادي ذات التوجه الكينزي، تهدف أساسا إلى رفع معدل النمو الاقتصادي عن طريق زيادة حجم الانفاق الحكومي الاستثماري، وقد تم تجسيد هذه السياسة من خلال ثلاثة برامج تنمية: برنامج الإنعاش الاقتصادي والذي اعتبر كأداة مرافقة للإصلاحات الهيكلية التي التزمت بها الدولة، والبرنامج التكميلي لدعم النمو والذي حقق نقلة نوعية للتنمية بالجزائر، إضافة إلى برنامج التنمية الخماسي والذي يعد أضخم برنامج تنموي يطبق في الجزائر منذ الاستقلال.

المطلب الأول: برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004

إن برنامج الإنعاش الاقتصادي لا يهدف إلى تسوية المشاكل الموجودة، وإنما إلى تدارك التأخر المسجل والمتراكم على مدى عشرة سنوات من الأزمة، وإلى تخفيف التكلفة الاجتماعية للإصلاحات والمساهمات في إعطاء دفع جديد للنمو الاقتصادي.

الفرع الأول: الإطار العام للبرنامج

يعتبر برنامج الإنعاش الاقتصادي إتماما لما جاء في خطة التنمية المحلية، التي نصت عليها المادة 04 من المرسوم التنفيذي رقم 98-227 المؤرخ في 13 جويلية 1998، المتعلق بنفقات تجهيز الدولة، حيث يحدد كل برنامج أو مخطط الأعمال، العمليات التي تستهدف تحقيق تطلعات

المواطنين وضمان التناسق بين مساعي التنمية الاقتصادية والرفي الاجتماعي والتهيئة العمرانية، وتعتبر هذه المخططات والبرامج التنموية بمثابة وسائل للعمل وتسيير عمليات التجهيز، وتتمثل هذه البرامج في المخطط البلدي للتنمية (PCD)، البرنامج القطاعي غير الممركز (PSD)، والبرنامج القطاعي الممركز (PSC). وقد بقي العمل بهذه البرامج التي أثبتت كفاءتها في بعض الولايات، إلا أنه كان ينقصها بعض الفعالية لعدة أسباب، لعل من أهمها اختلاف الظروف الخاصة بالجماعات المحلية واحتياجاتها ما لم ينعكس على الاقتصاد الوطني بمتغيراته الكلية، ما أفرز ضرورة إحداث مخططات وطنية تهدف لإحداث النمو الاقتصادي بكل تبعاته عن طريق سياسة تنموية¹، كان أولها البرنامج المعروض من طرف رئيس الجمهورية يوم الأربعاء 25 أبريل 2001 وذلك من خلال اجتماع مجلس الوزراء برئاسة السيد رئيس الجمهورية، إذ تناول جدول أعماله أساسا دراسة البرنامج على المدى القصير والمتوسط.

هذا البرنامج قدمه بإسم الحكومة وزير المساهمة وتنسيق الإصلاحات يستهدف إيجاد الظروف المثلى من أجل النهوض بالاقتصاد الوطني، ويعتمد هذا الدعم خصوصا على رفع ملءة الطلب الداخلي وإعادة تحريكه عن طريق الإنفاق العمومي، ويرتكز الجهد المطلوب على دعم الأنشطة المنتجة للقيمة المضافة والشغل لاسيما من خلال تنمية الاستغلال الفلاحي، وتشجيع المؤسسة المنتجة الصغيرة والمتوسطة الحجم خاصة المؤسسة المحلية، وإعادة الاعتبار للمنشآت القاعدية، وتقوية الخدمات العمومية، وتحسين الظروف المعيشية، وتنمية الموارد البشرية.

¹ الأمين لباز، "فعالية السياسة المالية في توجيه مخططات النمو الاقتصادي في الجزائر 1999-2009"، مذكرة ماجستير، تخصص: نفود، مالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب البليدة، جويلية 2011، ص ص 138-139.

والجدير بالذكر أن هذا البرنامج امتد على مدى أربع سنوات وخصصت له مبالغ مالية قدرت بمبلغ 525 مليار دينار (أي حوالي 07 مليار دولار)¹.

الفرع الثاني: مخصصات البرنامج

وقد قسم المبلغ المخصص للبرنامج على المحاور التالية:

الجدول رقم (2-2): الغلاف المالي لبرنامج الإنعاش الاقتصادي وتقسيماته حسب المحاور

خلال الفترة 2001-2004 الوحدة: مليار دج

النسبة (%)	القيمة المخصصة (المبلغ)	القطاعات
8,6 %	45,0	دعم الإصلاحات
12,4 %	65,0	دعم القطاعات المنتجة (الزراعة والصيد البحري)
21,6 %	114,0	التنمية المحلية
40,1 %	210,5	تدعيم الخدمات العمومية وتحسين إطار حياة ومعيشة المواطنين
17,2 %	90,3	تنمية الموارد البشرية
100 %	525,0	المجموع

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على المرجع التالي:

Le programme de Soutien à la Relance Economique a court et moyen terme 2001/2004

disponible sur: <http://www.consulatalgeriemontreal.com>

/.../economie/PLAN_DE_RELANCE_ECONOMIQUE.pdf

يتضح من الجدول أن تدعيم الخدمات العمومية وتحسين معيشة المواطنين استحوذ على

النصيب الأكبر من المبالغ المخصصة للبرنامج، حيث استفاد من برنامج خاص يقدر ب 210,5

¹ بيان مجلس الوزراء، متاح على:

www.el-mouradia.dz/arabe/president/communiqués/recherche.htm

اطلع عليه بتاريخ 2015/06/05.

مليار دج من إجمالي المبلغ المخصص للبرنامج أي ما نسبته 40,1% من القيمة الإجمالية، وهذا يدل على عزم الحكومة على تدارك التأخر الحاصل خلال السنوات السابقة نتيجة لتأثيرات الأزمة الاقتصادية لسنة 1986 والإصلاحات الاقتصادية التي أجريت خلال التسعينيات والتي أرغمت الدولة على تخفيض الإنفاق العام بغية إعادة التوازن للميزانية العامة. ويليه جانب التنمية المحلية والبشرية بنفس المبلغ تقريبا أي 203,3 مليار دج أي 38,8%، ثم يأتي كل من قطاع الفلاحة والصيد البحري بمبلغ 65,0 مليار دج أي ما نسبته 12,4% ثم جانب دعم الإصلاحات بقيمة 45,0 مليار دج من إجمالي المبلغ المخصص للبرنامج والذي وجه أساسا لتمويل الإجراءات والسياسات المصاحبة لهذا البرنامج.

وقد جاءت سنة 2001 كصاحبة أكبر المخصصات بما يقارب 205,4 مليار دج على مدار تنفيذ البرنامج، ثم سنة 2002 بما يقارب 185,9 مليار دج، ثم سنتي 2003 و 2004 بما يقارب 113,9 مليار دج و 20,5 مليار دج على التوالي¹.

ويتم تمويل عمليات الاستثمارات العمومية المسجلة بعنوان برنامج دعم الإنعاش من حساب التخصيص رقم (108-302) حسب برنامج العمل المعتمد في إطار الميزانيات العادية للجمهورية الجزائرية، أي أن البرنامج ليس له ميزانية خاصة به بل تصرف تخصيصاته خلال الميزانية السنوية العادية².

ويفتح هذا الحساب في كتابات أمين الخزينة العمومية وأمناء الخزينة للولاية تحت عنوان "حساب تسيير عمليات الاستثمارات العمومية المسجلة بعنوان برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي".

¹ بختة سعدي، "أثر دور الدولة على برامج الإصلاح الاقتصادي في الجزائر (1999-2009)"، أطروحة دكتوراه في العلوم، تخصص تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2012/2013، ص 155.

² الأمين لباز، المرجع السابق، ص 140.

الفرع الثالث: أهداف البرنامج

وتمثلت أهدافه فيما يلي:

- مكافحة الفقر أولاً؛
 - خلق مناصب الشغل ثانياً؛
 - ضمان التوازن الجهوي وإحياء الفضاء الإقليمي ثالثاً¹.
- وهذا عن طريق أهداف وسيطة تعتبر بمثابة قنوات يمكن من خلالها التوصل إلى الأهداف السابقة وهي:
- تنشيط الطلب الكلي، وفي ذلك تحول للسياسة الاقتصادية من الفكر النيوكلاسيكي الذي جاءت به برامج صندوق النقد الدولي إلى الفكر الكينزي الذي يركز على تنشيط الطلب الكلي عن طريق السياسة المالية لتنشيط الاقتصاد، من خلال تحفيز المشاريع الاستثمارية الكبرى للعمل على رفع معدلات النمو الاقتصادي؛
 - تهيئة وانجاز هياكل قاعدية تسمح بإعادة بعث النشاط الاقتصادي وتغطية الحاجات الضرورية للسكان بما ينعكس إيجاباً على تنمية الموارد البشرية؛
 - دعم المستثمرات الفلاحية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة انطلاقاً من كونها منشآت منتجة بصفة مباشرة للقيمة المضافة ومناصب العمل²؛
 - بلوغ معدل نمو اقتصادي بين 05 و 06 % سنوياً على مدى أربع سنوات؛
 - تخفيض محسوس لنسب البطالة؛
 - توفير السكن؛

¹ بيان مجلس الوزراء، المرجع السابق.

² بختة سعيدي، المرجع السابق، ص155.

- إنعاش الاستهلاك؛

- استغلال القروض الخارجية؛

- تحسين مردودية الجباية العادية.¹

الفرع الرابع: مجالات تدخل الدولة ضمن برنامج الإنعاش الاقتصادي

لقد تسنى للدولة التدخل في النشاط الاقتصادي من خلال برنامج الإنعاش، في فترة اتسمت بالانفراج المالي ما عكس السياسة الانفاقية المنتهجة من طرف الجزائر وذلك في المجالات التالية:

1- الأشغال الكبرى والهيكل القاعدية: إن حصول قطاع الأشغال الكبرى على أكبر نسبة من مخصصات المخطط راجع إلى رغبة الدولة في تدارك العجز والتأخر الحاصل في هذا القطاع خلال السنوات السابقة، والذي يرجع إلى الوضعية الصعبة التي عانت منها الجزائر خلال فترة التسعينات، أين كانت في حالة عجز مالي أجبرت الدولة على الحد من إنفاقها العام بشكل كبير لتجهيزات الهياكل، وذلك يرجع إلى أهميتها الكبيرة في تحسين النشاط الاقتصادي من خلال تدعيمها لنشاط القطاع الخاص، ومن ثم توفير و تهيئة المناخ المناسب للاستثمار والإنتاج، كما أنها تساهم في خلق مناصب عمل مباشرة وأخرى غير مباشرة بشكل كبير يتولد عنها دخول جديدة في صالح الاقتصاد من خلال مساهمته في زيادة الطلب الكلي.

كما وجه جزء من المخصص إلى تنمية المناطق الريفية قصد الحد من ظاهرة النزوح الريفي وما لها من أثر سلبي على القطاع الفلاحي، كما أن قطاع الأشغال الكبرى والهيكل القاعدية وذلك يدخل ضمن إطار تحسين ظروف معيشة السكان.

2- التنمية المحلية والبشرية: إن ترابط الجانب الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع دفع بالدولة إلى إرفاق التدابير والإجراءات الخاصة بتحسين وتيرة النشاط الاقتصادي بإجراءات أخرى كفيلة بخلق

¹ الأمين لباز، المرجع السابق، ص142.

ديناميكية تنموية على المستوى المحلي تشمل مختلف النقاط الأساسية للجانب الاجتماعي لأفراد المجتمع.

3- الفلاحة والصيد البحري: يأتي الاهتمام بالفلاحة والصيد البحري ضمن رغبة الدولة في رفع الطلب الداخلي وزيادة صادراتها من المنتجات الزراعية واستغلال الثروة السمكية بتهيئة موانئ الصيد وتوفير المخازن والمعدات الضرورية.

4- دعم الإصلاحات: أن ما أقرته الدولة من مشاريع وبرامج ضمن مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي كان يقتضي بحكم التطورات الاقتصادية العالمية وما صاحبها من دخول الجزائر في مرحلة اقتصاد السوق، إرفاقها بجملة من الإصلاحات العديدة قصد تهيئة الظروف المناسبة والمشجعة على الاستثمار، الإنتاج والمنافسة، وبالتالي ضمان القدرة على التكيف مع المتطلبات الدولية ومن ثم إضفاء الفعالية على البرامج والمشاريع المنفذة، وقد شملت هذه الإصلاحات الإدارة الضريبية والمالية، بضع نماذج تنبؤات طويلة المدى وتهيئة المناطق الصناعية¹.

الفرع الخامس: تقييم برنامج الإنعاش الاقتصادي

توضح حصيلة البرنامج ما يلي:²

- تحقيق معدل نمو اقتصادي قدر ب 3,8% في المتوسط خلال الفترة؛
- انجاز العديد من المشاريع القاعدية كالسكنات والمدارس والمستشفيات إلى الشروع في تحديث وتوسيع شبكة الطرق؛
- تراجع ملحوظ في معدل البطالة من 29% في بداية الفترة إلى أقل من 24 % عند نهاية الفترة؛

¹ بختة سعدي، المرجع السابق، ص 155-158.

² علام عثمان، "واقع المناخ الاستثماري في الجزائر مع الإشارة لبرامج الانعاش الاقتصادي 2001-2014"، الملتقى العربي الأول حول العقود الاقتصادية الجديدة بين المشروعات والثبات التشريعي، 25-28 جانفي 2015، شرم الشيخ، مصر، ص 05.

- تقلص المديونية العمومية الداخلية من 1059 مليار دج سنة 1999 إلى 911 مليار دج سنة 2003؛

- تم استهلاك 96,22% من إجمالي المبلغ المخصص لهذا البرنامج؛

- تم انجاز 73% من المشاريع أي حوالي 1181 مشروع؛

- يوجد 26% من المشاريع قيد الإنجاز أي حوالي 4093 مشروع؛

- 1% من المشاريع لم يشرع تنفيذها أي حوالي 159 مشروع؛

- القطاع الصناعي لم يتجاوب بالشكل المطلوب مع برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي بالنظر للمشاكل المالية والهيكلية التي يعاني منها القطاع العمومي؛

- إن كثرة الأهداف الرئيسية والفرعية التي وضعت لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي قللت من فعاليته باعتبار أن تعدد هذه الأهداف قد أدى إلى توزيع مشاريع وعمليات البرنامج على قطاعات متعددة مما قلل من أثر فعالية البرنامج؛

- تباطؤ الإصلاح الاقتصادي أثر على فعالية هذا البرنامج، حيث أن الزيادة في انفاق الحكومة المخصصة للتجهيز في ظل ظروف اقتصادية تتصف بنقص الكفاءة والفعالية للقطاع الصناعي وعدم مسايرة الجهاز المصرفي والإدارة للتغيرات الاقتصادية أدى إلى التقليل من النتائج المترتبة على هذا الإنفاق؛

- لم يتمكن على الصعيد الهيكلي من تجسيد هدفه المتمثل في دعم النمو باعتبار¹:

● أن ارتفاع مداخل الأسر قد أدى إلى تنامي الواردات بشكل كبير؛

● أن الطلب العمومي المكثف لم يسمح لنمو حقيقي لاستثمار المنتج المحلي.

¹ بوعشة مبارك، "الاقتصاد الجزائري: من تقييم مخططات التنمية إلى تقييم البرامج الاستثمارية - مقارنة نقدية"، ملتقى دولي حول تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، جامعة سطيف 1، يومي 12، 11 مارس 2013، ص ص 12-13.

وقد قدم البنك العالمي دراسة تقويمية لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي في سنة 2004، حيث كانت استنتاجاته على النحو التالي:¹

- برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي كان له تأثير متواضع على النمو الاقتصادي، حيث قدر ب 1% كمتوسط سنوي؛

- خلق فرص عمل ومشاريع مؤقتة 850.000 ذات تأثير مباشر، وبمعدل 170.000 في المتوسط، وفرص عمل غير مباشرة ب 664.000 منصب؛

- الواردات لا سيما منها المتعلقة بالنقل ومشاريع الأشغال العمومية تنمو بشكل أسرع من الصادرات، الأمر الذي حد وخفض من فائض الحساب الجاري بنسبة 1% من الناتج المحلي الخام لفترة 2001-2005؛

- المشاريع تميزت بقلة المرجعية ضمن أهداف الإستراتيجية القطاعية، فجودتها ضعيفة وتنفيذها كان بشكل غير منتظم ومنقطع؛

- سوء تنفيذ المشاريع نشأت أيضا من الحاجة الملحة التي رافقت المشروع وإعداداته، لوجود عددا لا يحصى من المطالب كان من المفروض أن يستجاب إليها، وكذا لتعدد الجهات الفاعلة (25 لجنة وزارية، 48 ولاية)؛

- تحليل التكاليف والفوائد، يدل على أن المشاريع المختارة مكلفة جدا.

¹ مدوري عبد الرزاق، "عرض وتقييم آثار البرامج الاستثمارية على النمو الاقتصادي في الجزائر-نظرة تحليلية"، ملتقى دولي حول تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، جامعة سطيف 1، يومي 11، 12، 13 مارس 2013، ص ص 15-16.

المطلب الثاني: البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009

يعد هذا البرنامج تكملة للبرنامج السابق الممتد بين 2001 و2004، وهذا راجع لما سجله هذا الأخير من إنجازات وحرصا من السيد رئيس الجمهورية على مواصلة مشوار التنمية الاقتصادية في البلاد والحفاظ على المكتسبات خلال الفترة الأولى من برنامج الرئيس، وفي ما يلي تفصيل للبرنامج بكل ما يحتويه.

الفرع الأول: الإطار العام للبرنامج

جاء هذا البرنامج في إطار مواصلة البرامج والمشاريع التي سبق إقرارها وتنفيذها في إطار برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، يستهدف مواصلة مجهود إنعاش النمو وتكثيفه في جميع مجالات قطاعات النشاط ومرافقة أداة الإنتاج الوطنية في تحولها الحتمي لتكون مستعدة للانفتاح على الاقتصاد العالمي¹.

وذلك بعد النتائج الايجابية وبعد الارتفاع الذي سجله سعر النفط، والذي بلغ سنة 2004، حدود 38,5 مليار دولار، مما نتج عنه تراكم احتياطي الصرف إلى ما يقارب 43,1 مليار دولار في السنة ذاتها، ومع تزايد التفاؤل بخصوص المداخيل المتوقع تحصيلها والوضعية المالية المستقبلية، أقرت الدولة هذا البرنامج الذي من شأنه تحريك عجلة الاقتصاد وخلق ديناميكية اقتصادية تسمح باستقرار وازدهار الاقتصاد الجزائري.

¹ ساسية عناني، "تقييم فعالية برامج الإنعاش الاقتصادي في تحسين أداء الاقتصاد الجزائري للفترة 2001-2012"، ملتقى دولي حول تقييم استراتيجيات وسياسات الجزائر الاقتصادية لاستقطاب الاستثمارات البديلة للمحروقات في آفاق الألفية الثالثة بالجزائر، جامعة المسيلة، بتاريخ 28 و29 أكتوبر 2013، ص ص 05-06.

وتمحورت السياسات المعتمدة ضمن البرنامج التكميلي لدعم النمو من خلال التركيز على

المجالات التالية:¹

- تحفيز الاستثمار ورفع كفاءة الاقتصاد الوطني من خلال تحسين معدل النمو الاقتصادي؛
- تحديث وتطوير شبكة البنية التحتية؛
- تعزيز قدرات الأفراد وتحسين مستوى معيشتهم؛
- تحديث وتوسيع الخدمات العامة؛
- تعزيز الاندماج في الاقتصاد العالمي من خلال تعزيز الشراكة وإعطاء فرص أكبر للقطاع الخاص.

هذا وقد تم استشراف الإطار الاقتصادي للفترة 2005-2009 على أساس الافتراضات

الأساسية التالية:²

- سعر البرميل يساوي 19 دولار خلال سنوات الفترة المذكورة؛
- معدل سنوي لنمو الواردات يساوي 5 %؛
- معدل تضخم يساوي 3% يرتبط بسياسة الميزانية خلال فترة البرنامج؛
- سعر صرف يساوي 76 دينار مقابل دولار أمريكي خلال فترة البرنامج؛
- تطور في الصادرات بمعدل سنوي 6,2 % خلال فترة البرنامج؛
- معدل نمو للناتج المحلي الإجمالي يصل إلى 5,3 % سنويا خلال فترة البرنامج.

¹ علام عثمان، المرجع السابق، ص ص05-06.

² صالح صالح، "محاضرات مقياس الاقتصاد الجزائري"، جامعة سطيف 01، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، محاضرات منشورة، 2014/2015، ص05.

الفرع الثاني: مخصصات البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009

الجدول رقم (2-3): مخصصات البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009

الوحدة: مليار دج

النسبة %	المبلغ	القطاعات
45,5	1908,5	أولاً: برنامج تحسين ظروف معيشة السكان
	555,0	السكن والعمران
	141,0	التعليم العالي والبحث العلمي
	200,0	التربية الوطنية
	58,5	التكوين والتعليم المهنيين
	85,0	الصحة والسكان
	127,0	الموارد المائية (تزويد السكان بالماء)
	60,0	الشباب والرياضة
	16,0	الثقافة
	65,0	الطاقة (إيصال الغاز و الكهرباء إلى البيوت)
	95,0	التشغيل والتضامن الوطني
	19,1	الاتصال (تطوير الإذاعة و التلفزيون)
	10,0	الشؤون الدينية
	26,4	تهيئة الأقاليم والبيئة
	200	البرامج البلدية للتنمية
	100,0	تنمية مناطق الجنوب
	150,0	تنمية مناطق الهضاب العليا
40,5	1703,1	ثانياً: برنامج تطوير المنشآت الأساسية
	700,0	النقل
	600,0	الأشغال العمومية
	393,0	الموارد المائية (السدود والتحويلات)

	10,15	تهيئة الإقليم
8,0	337,2	ثالثا: برنامج دعم التنمية الاقتصادية
	300,0	الفلاحة والتنمية الريفية
	13,5	الصناعة
	12,0	الصيد البحري والموارد الصيدية
	4,5	ترقية الاستثمار
	3,2	السياحة
	4,0	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية
4,8	203,9	رابعا: تطوير الخدمة العمومية وتحديثها
	34,0	العدالة
	64,0	الداخلية
	65,0	المالية
	2,0	التجارة
	16,3	البريد وتكنولوجيا الإعلام والاتصال
	22,6	قطاعات الدولة الأخرى
1,1	50,0	خامسا: برنامج التكنولوجيا الحديثة للإعلام و الاتصال
100	4.202,7	مجموع البرنامج الخماسي 2009-2005

المصدر: بوابة الوزير الأول، البرنامج التكميلي لدعم النمو، متاح على الموقع:

<http://www.premier-ministre.gov.dz/.../Prog Croissance. pdf>.

يتضح من الجدول أن برنامج تحسين ظروف معيشة السكان قد استحوذ على أكبر نسبة من المبالغ المخصصة للبرنامج التكميلي، إذ استفاد من مبلغ يقدر ب 1908,5 مليار دج، حيث وزع المبلغ المخصص للبرنامج على عدة قطاعات، يأتي في المرتبة الثانية قطاع الأشغال العمومية والمنشآت الأساسية الذي حصل على مبلغ يقدر ب 1703,1 مليار دج ما يمثل 40,5 %، وهو ما يعكس الاهتمام الذي توليه الدولة لقطاع البنية التحتية والمنشآت الأساسية لدوره الهام في تشجيع

الاستثمار، يأتي في المرتبة الثالثة من حيث حجم الموارد المخصصة قطاع دعم التنمية الاقتصادية، ويهدف إلى استمرار دعم الدولة للمشاريع ضمن القطاعات الإنتاجية من أجل استحداث مناصب شغل جديدة، وزيادة مساهمتها في التنمية المحلية.

أما قطاع تطوير الخدمة العمومية فيأتي في المرتبة الرابعة حيث استحوذ على نسبة 4,8 % من إجمالي المبلغ المخصص للبرنامج وذلك بغية تحديث قطاعات الخدمة العمومية والهدف منها هو تمكين المواطن من الحصول على الخدمات العمومية التي يحتاجها بأعلى جودة وفي أقل وقت.

وعادت أقل حصة لقطاع تكنولوجيا المعلومات بنسبة تقدر ب 1,1 % من إجمالي المبلغ المخصص للبرنامج.

وبما أن أية إستراتيجية تنموية لا بد وأن تحقق الإنصاف من خلال تعزيز العدالة والمساواة وتقليص الفوارق بين الأفراد في مختلف المناطق عن طريق إتاحة فرص متكافئة لكافة الأفراد، فقد اهتمت السلطات العمومية بالمناطق الداخلية والصحراوية التي تعاني من تخلف كبير مقارنة بالمناطق الشمالية، ونتيجة لذلك تم اعتماد برنامجين إضافيين أساسيين خلال هذه الفترة بهدف تسريع وتيرة التنمية في هذه المناطق تمثلا أساسا في:

- اعتماد برنامج تكميلي في جانفي 2006 لفائدة ولايات الجنوب بمبلغ 377 مليار دج؛
- اعتماد برنامج تكميلي لفائدة مناطق الهضاب العليا في فيفري 2006 بمبلغ إجمالي قدر بحوالي 693 مليار دج.

وبناء على ما سبق فقد ارتفعت القيمة الإجمالية للبرنامج التكميلي لدعم النمو، كما تم خلال هذه الفترة إجراء عمليات إعادة التقييم للمشاريع والإضافات التي لحقت ببعض المشاريع الأخرى¹.

الفرع الثالث: أهداف البرنامج

إن البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي يهدف إلى وضع إستراتيجية تنموية تتوخى توطيد أركان المجتمع وإدماج كافة مكوناته وتحقيق نمو اقتصادي مواكب للتقدم الحاصل في العالم وهذا بترقية المناطق المحرومة والتخفيف من الفارق وتنمية المحيط الريفي ومكافحة الفقر والتهمةش وإشراك المرأة في التنمية وإعادة تأهيل الموارد البشرية، عن طريق تحقيق خمس أهداف رئيسية وهي:²

- تحسين ظروف المعيشة بدعم القدرة الشرائية للمواطن وتوفير الصحة والسكن والتعليم لكل شرائح المجتمع؛

- تطوير المنشآت القاعدية المتمثلة في السدود والطرق ولعل أهمها مشروع الطريق السيار "شرق - غرب"؛

- دعم النمو الاقتصادي من خلال زيادة نصيب الفرد من الدخل الوطني الحقيقي وذلك بدعم المؤسسات الاقتصادية المنشأة للثروة الأمر الذي ينعكس مباشرة على زيادة نصيب الفرد من الدخل الناتج عن الحركة الاقتصادية المولدة من نشاط المؤسسة؛

- تحديث الخدمة العمومية مما يسهل ويبسط الإجراءات المتعلقة بدعم النشاط الاقتصادي وجلب الاستثمار الأجنبي بمختلف أنواعه؛

¹ علام عثمان، المرجع السابق، ص 07.

² الأمين لباز، المرجع السابق، ص ص 156-157.

- ترقية تكنولوجيا الاتصال الجديدة مواكبة للتطور العالمي الحاصل في مجال الاتصال من أجل دعم النشاط الاقتصادي وتسهيل المعاملات والإجراءات.

الفرع الرابع: مجالات تدخل الدولة من خلال البرنامج التكميلي لدعم النمو

يعتبر البرنامج التكميلي لدعم النمو من ناحية المشاريع المدرجة في إطار ثورة تجسد رغبة الدولة في خلق ديناميكية متواصلة في فعاليات النشاط الاقتصادي وذلك في شكل المحاور التي يشملها كما يلي:

1- تحسين ظروف معيشة السكان: فهي تمثل النسبة الأكبر من قيمة البرنامج ب 45,5%، وهو يعتبر تكملة لما جاء به مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي في برنامج التنمية المحلية والبشرية، وزع على عدة قطاعات، وكان النصيب الأكبر فيها لقطاع السكن، ويليه قطاع التربية الوطنية وتأهيل المرافق التربوية والمنشآت الرياضية والثقافية ثم يأتي قطاع التعليم العالي.

2- تطوير المنشآت الأساسية: يحتل هذا البرنامج حوالي 40,5% من إجمالي قيمة البرنامج التكميلي لدعم النمو، وهو يعكس مدى الأهمية التي توليها الدولة لقطاع البنية التحتية والمنشآت الأساسية وذلك لدوره الهام في دعم الاستثمار وعمليات الإنتاج¹.

وبأتي قطاع النقل في صدر اهتمامات برنامج تطوير المنشآت الأساسية، حيث يتضمن تحديث خطوط السكك الحديدية وإنشاء خطوط أخرى جديدة، كما يتضمن إنشاء مترو الجزائر وثلاث مطارات جديدة وإنجاز عدد معتبر من محطات النقل ومؤسسات للنقل الحضري على مستوى عدد من الولايات.

لا يقل قطاع الأشغال العمومية أهمية عن قطاع النقل في هذا البرنامج، حيث يتضمن إنشاء وإعادة تأهيل 600 كلم من الطرق الوطنية والولائية وكذا صيانة 7000 كلم من الطرق وإنجاز

¹ بختة سعدي، المرجع السابق، ص ص 159 - 160.

145 منشأة تقنية، أما قطاع الماء فيتضمن إنجاز 8 سدود وإعادة تأهيل وإنجاز 31 محطة تصفية.

يتضمن هذا البرنامج دعم التنمية الاقتصادية في ستة قطاعات رئيسية وهي:

- **الفلاحة والتنمية الريفية:** حيث خصص له ما قيمته 300 مليار دج، وهو بذلك يعكس قيمة القطاع الفلاحي في الاقتصاد الوطني، حيث يعتبر أكثر القطاعات مساهمة في الناتج المحلي خارج قطاع المحروقات.

- **الصناعة:** خصص لهذا القطاع 13,5 مليار دج وذلك قصد تحسين التنافسية بين المؤسسات الصناعية وكذا تطوير الملكية الصناعية.

- **ترقية الاستثمار:** خصص له ما يقارب 4,5 مليار دج قصد توفير أوفر السبل وتهيئة المناخ لجلب الاستثمارات سواء كانت محلية أو أجنبية.

- **الصيد البحري:** خصص له ما قيمته 12 مليار دج بهدف القيام بعمليات دعم الصيد البحري سواء ما تعلق بورشات الصيانة أو بتربية المائيات، وكذا الأعمال المرتبطة بالمنشآت الإدارية والتجهيزات المعلوماتية.

- **السياحة:** حيث خصص له ما قيمته 3,2 مليار دج بهدف إنشاء 42 منطقة توسع سياحي.

- **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية:** نظرا للدور الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ازدهار النشاط الاقتصادي من خلال الخلق المباشر للقيمة المضافة ومناصب العمل، وكذا الأهمية التي تحوزها الصناعة التقليدية في المجتمع الجزائري، خصصت الدولة ما قيمته 04 مليار دج بغرض دعم هذه المؤسسات، وكذا دراسة وإنجاز متاحف للصناعة التقليدية¹.

¹ بختة سعدي، المرجع السابق، ص ص160-161.

3- تطوير الخدمة العمومية وتحديثها: وذلك بهدف تحسينها وجعلها في مستوى التطلعات والتطورات الاقتصادية والاجتماعية الجارية، خصص لها مبلغ 203,9 مليار دج موزعة على قطاعات البريد وتكنولوجيا الإعلام والاتصال، العدالة، الداخلية، التجارة وقطاع المالية الذي يهدف إلى تحديث الإدارة المالية في قطاع الجمارك والضرائب بالخصوص.

الفرع الخامس: تقييم البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009)

توضح حصيلة البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي ما يلي:

- اتسم النمو الاقتصادي خلال الفترة 2005-2009 بالانخفاض وذلك راجع إلى تراجع أسعار المحروقات بسبب نقص الطلب على المحروقات عالميا نتيجة الأزمة المالية العالمية؛
- حقق القطاع الصناعي الخاص معدلات نمو موجبة لكنها تبقى دون المستوى، أما القطاع الصناعي العام فقد سجل معدلات نمو سالبة خلال الفترة 2005-2007؛
- ساهم البرنامج في تخفيض نسبة البطالة إلى 10,3 % سنة 2009؛
- تم الكشف عام 2008 على عمليات إعادة تقييم المشاريع المعتمدة في برنامج دعم النمو وتأخر في إنجاز المشاريع بمبلغ 130 مليار دولار ويرجع ذلك إلى:

- 1- يكمن التأخر المسجل في بعض المشاريع نتيجة أهمية البرنامج في حد ذاته مما أدى إلى ندرة العقار وتشبع مكاتب الدراسات ووسائل الإيجار وتمديد في آجال الموافقة على الصفقات العمومية؛
- 2- تتمثل في ثقل العبء المالي للبرنامج نتيجة حجم عمليات إعادة التقييم الناتجة عن:

2-1- النقص في نضج الدراسات؛

2-2- ارتفاع أسعار المواد وغيرها من المدخلات؛

2-3- شهد البرنامج إعادة تقييم برسم سنة 2010 فقط بقيمة 815 مليار دج.

- غياب استراتيجية واضحة وكذا غياب مكاتب دراسات مؤهلة لوضع الدراسات التقنية في تنفيذ ومراقبة البرامج الاستثمارية؛
- تبذير الموارد المالية مما أثر سلباً على فعالية الانفاق العام في التأثير على النمو الاقتصادي؛
- استحواذ الشركات الأجنبية على معظم الصفقات العمومية والمشروعات الخاصة بالهيكل القاعدية وتهميش الشركات الوطنية¹.

المطلب الثالث: برنامج توظيف النمو الاقتصادي (برنامج التنمية الخماسي) 2010-

2014

يندرج هذا البرنامج ضمن ديناميكية إعادة الإعمار الوطني التي انطلقت قبل 10 سنوات ببرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي الذي تمت مباشرته سنة 2001 على قدر الموارد التي كانت متاحة وقت ذاك. وتواصلت الدينامية هذه ببرنامج فترة 2004-2009 الذي تدعم هو الآخر بالبرامج الخاصة التي رصدت لصالح ولايات الهضاب العليا ولايات الجنوب. وبذلك بلغت كلفة جملة عمليات التنمية المسجلة خلال السنوات الخمس الماضية ما يقارب 17.500 مليار دج من بينها بعض المشاريع المهيكلية التي ما تزال قيد الإنجاز.

الفرع الأول: مستلزمات برنامج التنمية الخماسي 2010-2014

يستلزم برنامج الاستثمارات العمومية الذي وضع للفترة الممتدة ما بين 2010 و 2014 من النفقات 21.214 مليار دج (ما يعادل 286 مليار دولار) وهو ما يعكس حرص الحكومة على تنمية وتطوير الاقتصاد الوطني ضمن إطار شامل يتضمن الاهتمام بمختلف المتطلبات التنموية

¹ بوعشة مبارك، المرجع السابق، ص ص 15-16.

للمواطن، فالبرنامج يهدف إلى تدعيم النمو الاقتصادي من خلال تعميق الاقتصاد الوطني وتنافسيته وتحضيره للاندماج بشكل كامل مع الاقتصاد العالمي، وهو يشمل شقين هما:

1- استكمال المشاريع الكبرى الجاري إنجازها على الخصوص في قطاعات السكة الحديدية والطرق والمياه بمبلغ 9.700 مليار دج (ما يعادل 130 مليار دولار)؛

2- إطلاق مشاريع جديدة بمبلغ 11.534 مليار دج (ما يعادل حوالي 156 مليار دولار)¹.

الفرع الثاني: مخصصات برنامج التنمية الخماسي 2014-2010

سنحاول من خلال الجدول التطرق لمخصصات برنامج التنمية الخماسي 2014-2010

الجدول رقم (2-4): مخصصات برنامج التنمية الخماسي 2014-2010

الوحدة: مليار دج

النسبة %	حجم الاعتمادات	القطاع
49,5	10.122	التنمية البشرية
31,5	6.448	تطوير البنية التحتية
8,1	1.666	تحسين الخدمة العمومية
7,6	1.566	التنمية الاقتصادية
1,7	360	الحد من البطالة
1,6	250	البحث العلمي
100	20.412	المجموع

المصدر: علام عثمان، المرجع السابق، ص08.

¹ برنامج التنمية الخماسي 2014-2010، برنامج عمل الحكومة لسنة 2010، بيان اجتماع مجلس الوزراء، المرادية، الجزائر في 24 ماي 2010.

من خلال الجدول يتضح أن برنامج الاستثمارات العمومية قد أعطى أولوية قصوى فيما يتعلق بتعزيز التنمية البشرية من خلال التركيز على الأبعاد الثلاثة للتنمية البشرية وهي: التعليم والصحة والعيش اللائق، حيث تم تخصيص ما يقارب من نصف القيمة الإجمالية من الاستثمارات العمومية لتعزيز التنمية البشرية، وذلك على الخصوص من خلال:

- ما يقارب 5.000 منشأة للتربية الوطنية (منها 1000 إكمالية و 850 ثانوية) و 600.000 مكان بيداغوجي جامعي و 400.000 مكان إيواء للطلبة وأكثر من 300 مؤسسة للتكوين والتعليم المهنيين؛

- أكثر من 1.500 منشأة قاعدية صحية منها 172 مستشفى و 45 مركبا صحيا متخصصا و 377 عيادة متعددة التخصصات بالإضافة إلى أكثر من 70 مؤسسة متخصصة لفائدة المعوقين.

- مليوني (02) وحدة سكنية منها 1,2 مليوني وحدة سيتم تسليمها خلال الفترة الخماسية على أن يتم الشروع في أشغال الجزء المتبقي قبل نهاية سنة 2014؛

- توصيل مليون بيت بشبكة الغاز الطبيعي وتزويد 220.000 سكن ريفي بالكهرباء؛

- تحسين التزويد بالماء الشروب على الخصوص من خلال إنجاز 35 سدا و 25 منظومة لتحويل المياه وإنهاء الأشغال بجميع محطات تحلية مياه البحر الجاري إنجازها؛

- أكثر من 5.000 منشأة قاعدية موجهة للشبيبة والرياضة منها 80 ملعبا و 160 قاعة متعددة الرياضات و 400 مسبح وأكثر من 200 نزل ودار شباب؛

- وكذا برامج هامة لقطاعات المجاهدين والشؤون الدينية والثقافة والاتصال¹.

ويخصص البرنامج ما يقارب 40 % من موارده لمواصلة تطوير المنشآت القاعدية الأساسية وتحسين الخدمة العمومية وذلك على الخصوص:

¹ برنامج التنمية الخماسي 2010-2014، المرجع السابق.

- أكثر من 3.100 مليار دج موجهة لقطاع الأشغال العمومية لمواصلة توسيع وتحديث شبكة الطرقات وزيادة قدرات الموانئ؛

- أكثر من 2.800 مليار دج مخصصة لقطاع النقل من أجل تحديث و مد شبكة السكك الحديدية وتحسين النقل الحضري (على الخصوص تجهيز 14 مدينة بالترامواي) وتحديث الهياكل القاعدية بالمطارات؛

- ما يقارب 500 مليار دج لتهيئة الإقليم والبيئة؛

- ما يقارب 1.800 مليار دج لتحسين إمكانيات و خدمات الجماعات المحلية وقطاع العدالة وإدارات ضبط الضرائب والتجارة والعمل.

وعلاوة على حجم النشاطات التي سيفيد بها أداة الإنجاز الوطنية يخصص هذا البرنامج أكثر

من 1.500 مليار دج لدعم تنمية الاقتصاد الوطني على الخصوص من خلال:

- أكثر من 1.000 مليار دج يتم رصدتها لدعم التنمية الفلاحية والريفية؛

- وما يقارب 150 مليار دج لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال إنشاء مناطق

صناعية والدعم العمومي للتأهيل وتسيير القروض البنكية التي قد تصل إلى 300 مليار دج لنفس

الغرض؛

- ستعبي التنمية الصناعية أكثر من 2.000 مليار دج من القروض البنكية الميسرة من قبل الدولة

من أجل إنجاز محطات جديدة لتوليد الكهرباء وتطوير الصناعية البيتروكيمياوية وتحديث

المؤسسات العمومية.

أما تشجيع إنشاء مناصب الشغل فسيستفيد من 350 مليار دج من البرنامج لمرافقة الإدماج

المهني لخريجي الجامعات ومراكز التكوين المهني ودعم إنشاء المؤسسات المصغرة وتمويل آليات

إنشاء مناصب الشغل. وستضاف نتائج التسهيلات العمومية لإنشاء مناصب الشغل إلى الكم

الهائل من فرص التوظيف التي سيديرها تنفيذ البرنامج الخماسي ويولدها النمو الاقتصادي. كل ذلك سيسمح بتحقيق الهدف المتمثل في إنشاء ثلاث ملايين منصب شغل خلال السنوات الخمس المقبلة.

وعلى صعيد آخر يخصص البرنامج مبلغ 250 مليار دج لتطوير اقتصاد المعرفة من خلال دعم البحث العلمي وتعميم التعليم واستعمال وسيلة الإعلام الآلي داخل المنظومة الوطنية للتعليم كلها وفي المرافق العمومية¹.

وما يلاحظ من خلال هذا البرنامج أن الدولة بذلت جهود كبيرة من أجل التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلاد، فالجزائر خصصت خلال سنوات 2010-2014 غلفا ماليا لم يسبق لبلد سائر في طريق النمو أن خصصه حتى الآن، والمقدر بحوالي 286 مليار دولار والذي من شأنه تطوير الجهود التي تم الشروع فيها منذ 10 سنوات في دعم هندسة التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وتعكس قيمة الاستثمارات العمومية للبرنامج الخماسي إرادة السلطات العمومية في المحافظة على "هذه الدينامكية الخاصة" التي تشمل جميع قطاعات النشاط سيما بالنسبة لمنشآت الطرق والنقل والصحة وإدخال الكهرباء الريفية أو التزويد بالمياه الصالحة للشرب حتى في المناطق الريفية المعزولة.

هذا ويرى خبراء اقتصاديين أن مبلغ الالتزامات المالية التي أقرها رئيس الجمهورية خلال هذا البرنامج يترجم إرادة السلطات العمومية في الاستفادة من الصحة المالية للخزينة الوطنية من أجل تسريع وتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

¹ برنامج التنمية الخماسي 2010-2014، المرجع السابق.

الفرع الثالث: أهداف برنامج التنمية الخماسي 2010-2014

يهدف هذا البرنامج بشكل أساسي إلى استكمال جهود التنمية الشاملة التي بدأت سنة 2001

عن طريق عدد من السياسات المعتمدة من خلال البرنامج أهمها ما يلي:¹

- دعم التنمية البشرية من خلال تأهيل وتعزيز قدرات الأفراد؛
- ترقية اقتصاد المعرفة وتحسين المناخ العام للاستثمار؛
- تطوير الإدارة وتفعيل آليات الحكم الجيد؛
- تهيئة الموارد الطاقوية والمنجمية ودعم القطاع الفلاحي وترقية السياحة والصناعات التقليدية.

¹ علام عثمان، المرجع السابق، ص 07.

خلاصة الفصل الثاني:

ما يمكن استخلاصه أن الجزائر قد أبدت إرادة قوية وبذلت جهودا معتبرة لتطوير وترقية الاستثمار، وذلك بانتهاج سياسة إصلاح اقتصادي، وبسن التشريعات والقوانين المحفزة للاستثمار، وبعث المؤسسات المؤطرة له، وتخصيص الأموال اللازمة لتطويره، وما يمكن ملاحظته هو تخصيص الجزائر لمبالغ مالية ضخمة تدرج ضمن برامج الاستثمارات العامة نتيجة للانفراج المالي الذي تحقق بفعل ارتفاع أسعار النفط ويرجع ذلك بالأساس إلى البحث عن النمو ومحاولة الجزائر إلى توجيه اقتصادها من اقتصاد يعتمد في صادراته أساسا على البترول إلى اقتصاد إنتاجي، يسير في عمق الاستثمارات الحقيقية التي تعطي قيم مضافة وتوفر مناصب شغل.

الفصل الثالث:

الاستثمارات العمومية وأثرها على
النمو الاقتصادي في الجزائر

الفصل الثالث:

الاستثمارات العمومية وأثرها على النمو الاقتصادي في الجزائر

تمهيد:

بفعل تنفيذ برامج الإصلاحات الاقتصادية تمكنت الجزائر من تخطي عدة مشاكل اقتصادية، باعتبارها تسعى من خلال تطبيق هذه البرامج إلى تحقيق هدف أساسي وهو استبدال الواردات بسلع وخدمات محلية، إلا أن هذه الرؤية الواقعية ترافقها خلال هذه الفترة شروط وتدابير تحفيزية ترمي إلى تنمية الصادرات خارج قطاع المحروقات. ويبقى فقط حل إشكالية انتقال الجزائر من اقتصاد مبني على قطاع المحروقات إلى اقتصاد يهتم بالقطاعات المنتجة للثروة والقيمة المضافة خارج قطاع المحروقات بهدف رفع معدلات النمو الاقتصادي والوصول إلى تنمية شاملة ومستدامة، ولن يتأتى ذلك إلا عن طريق تحسين مناخ الأعمال والاستثمار. وسنحاول من خلال هذا الفصل معرفة مدى مساهمة القطاعات العامة الجزائرية في خلق الثروة ورفع معدلات النمو الاقتصادي.

وعليه ارتأينا تقسيم الفصل الثالث على النحو التالي:

المبحث الأول: مجالات الاستثمارات العمومية؛

المبحث الثاني: مساهمة كل قطاع في الناتج الداخلي الخام؛

المبحث الثالث: مدى مساهمة الاستثمارات العمومية في النمو الاقتصادي.

المبحث الأول: مجالات الاستثمارات العمومية

تقوم الدول على حد سواء بتوجيه مدخراتها وإيراداتها المتأتية من مصادر مختلفة نحو الاستثمار في مجالات مختلفة حسب الخطة الاقتصادية المسطر لها وذلك بهدف تنمية رأس المال المادي ومنه خلق الثروة، تهيئة وتحسين الظروف الاقتصادية، إشراك مختلف الفعاليات الاقتصادية في النشاط الاقتصادي وتحسين الظروف المعيشية للمواطنين، وتركز الدولة على جانب الاستثمار العام باعتباره يخدم الصالح العام ككل وذلك من خلال التركيز على القطاعات الاقتصادية المنتجة للثروة.

المطلب الأول: نفقات الاستثمار الإجمالية وأهميتها النسبية إلى نفقات التجهيز

حاولت الجزائر الخروج من الظروف التي شهدتها في تسعينيات هذا القرن من خلال اتخاذ العديد من الإجراءات، معتمدة في ذلك بشكل كبير على تحسن أسعار البترول في الأسواق العالمية بداية من الألفية الجديدة، وقد أدى هذا التحسن الملحوظ في أسعار البترول إلى اتخاذ الجزائر سياسة إنفاقية توسعية، وسنحاول التطرق إلى نفقات الاستثمار من خلال ميزانيات التجهيز، إذ تؤدي نفقات التجهيز إلى تنمية الثروة العمومية وتحسين تجهيز مختلف القطاعات الاقتصادية.

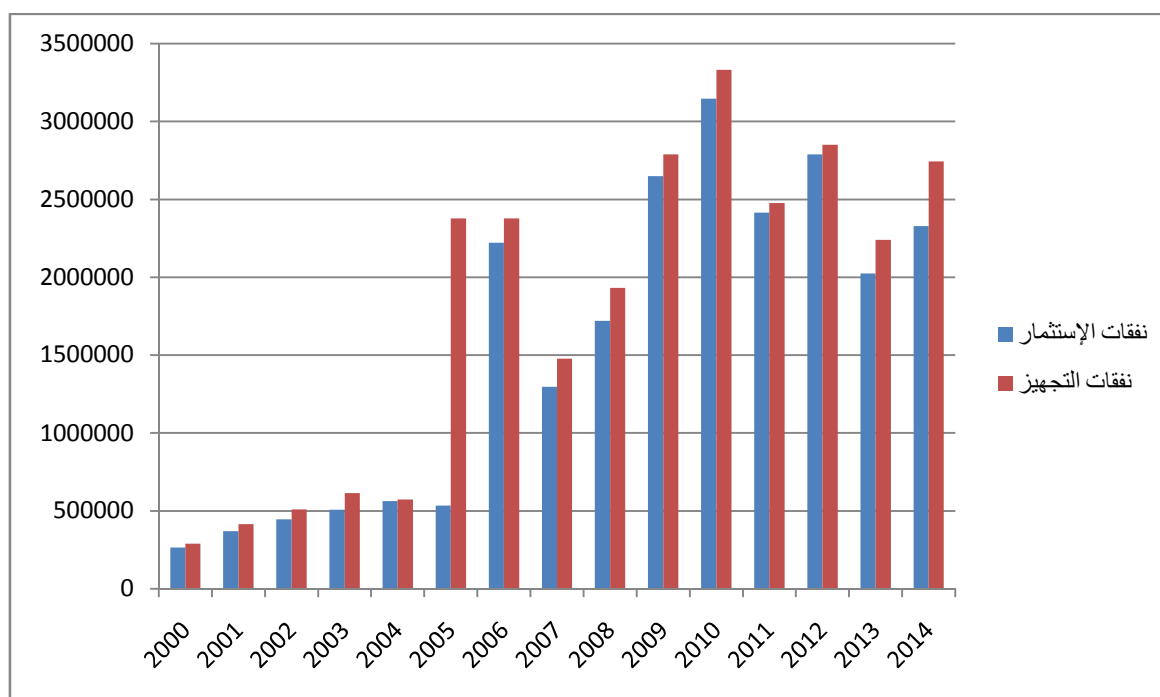
الجدول رقم (3-1): تطور نفقات الاستثمار الإجمالية بالنسبة لنفقات التجهيز خلال الفترة 2014-2000

الوحدة: مليون دج

التعيين/السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
نفقات الاستثمار	265.839	369.290	446.449	507.264	562.657	533.994	2.220.868	1.297.667
نفقات التجهيز	290.239	415.500	509.678	613.724	572.657	543.994	2.376.868	1.477.667
التعيين/السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	
نفقات الاستثمار	1.720.290	2.648.434	3.146.952	2.415.487	2.789.854	2.025.159	2.329.317	
نفقات التجهيز	1.932.040	2.788.434	3.331.952	2.475.487	2.849.854	2.240.159	2.744.317	

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على قوانين المالية لسنوات الدراسة (الملحق رقم 01).

الشكل رقم (3-1): تطور نفقات الاستثمار بالنسبة لنفقات التجهيز خلال الفترة 2014-2000



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول.

يتضح من خلال الجدول والشكل السابقين أن نفقات الاستثمار عرفت زيادة مستمرة طيلة هذه

الفترة (2014-2000)، إذ نلاحظ أنه تستحوذ على جل المبالغ المخصصة في ميزانية التجهيز

للدولة، وهذا ما يدل على سياسة الدولة التي تميل إلى تشجيع الاستثمار بهدف النهوض بمختلف

القطاعات الاقتصادية بالنظر إلى المبالغ الضخمة التي تم استثمارها خلال البرامج الاستثمارية الثلاثة الأخيرة. وما يمكن ملاحظته أن نفقات الاستثمار قد تضاعفت وسجلت قفزة نوعية ابتداء من سنة 2006 وكان ذلك نتيجة لبداية أضخم برنامج تنموي عرفته الجزائر (برنامج دعم النمو الاقتصادي (2005-2009)) ، وهذا لدفع عجلة التنمية وإرساء دعائم النمو الاقتصادي، ويعود ذلك إلى رغبة السلطات العمومية في تحقيق نتائج أفضل على المدى المتوسط والبعيد جعلها تهتم بالقطاعات الاستثمارية.

ومما ساعد الدولة على إنفاق كل هذه المبالغ في قطاعات مختلفة هو ارتفاع مداخيلها من جراء ارتفاع أسعار المحروقات ، إذ كان من أولويات الدولة النهوض بالجانب الاقتصادي وتحسين المستوى المعيشي للفرد.

المطلب الثاني: عرض توزيع نفقات الاستثمارات العمومية على أهم القطاعات

2014-2000

تتوزع نفقات الاستثمار على أهم القطاعات على النحو التالي:

الفرع الأول: نفقات الاستثمار العمومي في قطاع الهياكل القاعدية

الجدول رقم (2-3): تطور نفقات الاستثمار في الهياكل القاعدية خلال الفترة 2014-2000

الوحدة: مليون دج

التعيين	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
المنشآت الاقتصادية والاجتماعية	67.744	102.727	128.215	152.008	170.452	170.746	1.270.021	482.836
التعيين	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	-
المنشآت الاقتصادية والاجتماعية	572.979	1.012.836	1.727.900	921.198	1.587.927	1.227.042	1.139.648	-

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على قوانين المالية لسنوات الدراسة (الملحق رقم 01).

نلاحظ من خلال الجدول أن المنشآت الاقتصادية والاجتماعية كان لها الوزن الأكبر في نفقات الاستثمار وذلك في إطار تدعيم وتحديث البنية القاعدية إذ نلاحظ اعتماد الدولة مبلغ 1.270.021 مليون دج سنة 2006، مم يبرز رغبة الدولة في تدارك التأخر الحاصل في هذا القطاع خلال السنوات السابقة، والذي يرجع إلى كل من الأزمة الاقتصادية التي شهدتها البلاد منذ سنة 1986 والإصلاحات الاقتصادية التي طبقت في فترة التسعينات والتي أجبرت الدولة على تقليص حجم الإنفاق الحكومي الموجه للاستثمار بغية استعادة التوازن المالي للموازنة العامة، ويرجع ذلك إلى أهميتها الكبرى في تحسين النشاط الاقتصادي من خلال تدعيمها لنشاط القطاع الخاص، ومن ثم توفير وتهيئة المناخ المناسب للاستثمار والإنتاج، كما أنها تساهم في خلق

مناصب عمل مباشرة وأخرى غير مباشرة يتولد عنها دخول جديدة في صالح الاقتصاد من خلال مساهمتها في زيادة الطلب الكلي.

الفرع الثاني: نفقات الاستثمار العمومي في قطاع الصناعة

الجدول رقم (3-3): تطور نفقات الاستثمار في الصناعة خلال الفترة 2000-2014

الوحدة: مليون دج

التعيين	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
الصناعة	400	500	150	100	-	-	-	855
التعيين	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	-
الصناعة	812	614	1.006	116	16.448	61.500	2.972	-

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على قوانين المالية لسنوات الدراسة (الملحق رقم 01).

من خلال الجدول يتضح أن الدولة لا تولي قطاع الصناعة اهتماما كبيرا بالنظر إلى المبالغ المخصصة في ميزانية التجهيز، في حين أنه لابد من النهوض بقطاع الصناعة باعتباره قطاع إنتاجي ويعول عليه للخروج من التبعية لقطاع المحروقات. إذ نلاحظ خلال السنوات 2004، 2005 و 2006 غياب الاعتمادات المخصصة للقطاع من ميزانية التجهيز وقد يعود ذلك إلى التركيز أكثر على البنية التحتية وتهيئة قاعدة التصنيع للنهوض بالقطاع.

الفرع الثالث: نفقات الاستثمار العمومي في قطاع الفلاحة

الجدول رقم (3-4): تطور نفقات الاستثمار في الفلاحة خلال الفترة 2000-2014

الوحدة: مليون دج

التعيين	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
الفلاحة	43.535	56.770	75.450	94.210	131.697	70.430	229.558	147.240
التعيين	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	-
الفلاحة	340.433	348.368	332.400	291.052	203.686	187.273	229.135	-

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على قوانين المالية لسنوات الدراسة (الملحق رقم 01).

من خلال الجدول يتضح اهتمام الدولة بالقطاع الفلاحي بالنظر إلى المبالغ المالية المخصصة لهذا القطاع من ميزانية التجهيز وهو ما يظهر جليا ابتداء من سنة 2006 والذي يندرج ضمن البرنامج التكميلي لدعم النمو حيث حصل على 300 مليار دج خلال هذا البرنامج أي ما يفوق خمسة أضعاف ما تم إنفاقه خلال برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، وذلك بهدف دعمه والنهوض به، ويدخل ضمن رغبة الدولة في رفع الطلب الداخلي وزيادة صادراتها من المنتجات الزراعية. وقد لجأت السلطات العمومية إلى التساؤل بشأن النتائج والأداء في مجال الاستثمار العمومي، لا سيما فيما يتعلق بالمشاريع الكبرى، ففي سنة 2003، قام فريق عمل وزاري مشترك، أنشئ لدى وزارة المالية، بتشخيص أوجه القصور التي تعرقل، في كثير من الحالات، التنفيذ السليم لمشاريع التجهيز والتي تتلخص فيما يلي:

- ضعف مستوى الاحترافية وعدم توافق المهارات على عدة مستويات - الإدارة المركزية وهياكل التنفيذ اللامركزية؛
- الطبيعة الجزئية أو غياب استراتيجيات الاستثمار والتمويل الطويلة المدى لمشاريع التجهيز؛
- عدم استخدام أدوات تحليل وتقييم المشاريع وغياب الانتقائية؛
- وأخيرا، أهداف غير محددة في كثير من الأحيان بالإضافة إلى عدم توفر آليات وإجراءات معايير المتابعة والتقييم.

ولمعالجة أوجه القصور هذه، تقرر إنشاء الصندوق الوطني للتجهيز من أجل التنمية، حيث تجسد هذا القرار بموجب أحكام المادة 70 من القانون رقم 22-03 المؤرخ في 28 ديسمبر 2003 المتضمن قانون المالية لسنة 2004.

وجاء المرسوم التنفيذي رقم 162-04 الصادر بتاريخ 5 جوان 2004، المتضمن القانون الأساسي وتنظيم ومهام وصلاحيات الصندوق، ليحدد موضوع هذا الأخير كالتالي: "إضفاء المزيد

من الفعالية على نفقات الدولة للتجهيز وتحسين مسار تقييم وإنجاز ومتابعة المشاريع الكبرى الخاصة بالمنشآت الأساسية الاقتصادية والاجتماعية التي تقتضي رصد وسائل مالية وبشرية هامة، وتنويع مصادر لتمويل هذه المشاريع الكبرى".

كما كرس هذا المرسوم التنفيذي الصندوق الوطني للتجهيز من أجل التنمية كمؤسسة عمومية ذات طابع اقتصادي وتجاري تحت وصاية وزير المالية¹.

1- صلاحيات الصندوق:

تتعلق الصلاحيات المخولة للصندوق الوطني للتجهيز من أجل التنمية بالمشاريع الكبرى للمنشآت الأساسية الاقتصادية والاجتماعية التي تمول من ميزانية الدولة بما في ذلك المشاريع المنجزة في إطار الشراكة بين القطاعين العام والخاص، لا سيما في المجالات التالية:

- منشآت الأشغال العمومية والنقل؛

- منشآت الري؛

- تهيئة الإقليم؛

- المنشآت التعليمية.

2- مهام الصندوق: يقوم الصندوق بالمهام الأساسية التالية:

- إبداء الرأي حول الجدوى الاقتصادية الشاملة لأفكار المشاريع الكبرى قبل الانطلاق في إعداد الدراسات التفصيلية؛

- التأكد من الامتثال لأحكام دليل إدارة المشاريع الكبرى، شكلا و مضمونا، لا سيما خلال مرحلة النضج وقبل تسجيل المشاريع في مدونة الاستثمارات؛

- متابعة إنجاز المشاريع الكبرى وإعداد تقارير دورية عن حالة تنفيذها؛

¹ www.mf.gov.dz/article.upl-ouvrage-avec-trait-de-coupe-pdf.

- إجراء التقييمات البعدية للمشاريع والبرامج الهامة، والمساهمة في تعزيز قدرات التقييم لدى الدوائر الوزارية.

منذ دخوله حيز الخدمة سنة 2006، فإن الصندوق يعتمد في أداء مهامه على فريق متعدد الاختصاصات يتكون من اختصاصيين وخبراء فنيين عددهم حوالي عشرون (20). وعند الحاجة، يمكن للصندوق الاستعانة بمستشارين خارجيين.

3- أنشطة الصندوق: يحتوي برنامج المشاريع الكبرى الموكل حاليا للصندوق، بهدف التقييم والمتابعة، على سبعة وثلاثون (37) مشروعا برخصة برنامج إجمالية تقدر ب: 3539,69 مليار دج موزعة كالتالي:

- 12 مشروعا في مرحلة الدراسات أي بنسبة 33% من مجموع المشاريع؛
 - 25 مشروعا في مرحلة الانجاز أي بنسبة 67% من مجموع المشاريع.
- وتتنوع هذه المشاريع حسب القطاعات على النحو التالي:¹
- 10 مشاريع تابعة لقطاع الأشغال العمومية بغلاف إجمالي يقدر ب 1444,87 مليار دج؛
 - 14 مشروعا في قطاع النقل، بغلاف مالي إجمالي يقدر ب 969,99 مليار دج؛
 - 05 مشاريع في مجال الموارد المائية بغلاف مالي إجمالي يقدر ب 574,12 مليار دج؛
 - 08 مشاريع خاصة بتهيئة الإقليم وإنجاز المرافق العامة بغلاف مالي إجمالي يقدر ب 550,71 مليار دج، موزعة على النحو التالي:
 - 04 مدن جديدة في مجال تهيئة الإقليم العمراني (بوغزول، سيدي عبد الله، المنيرة وبوينان)؛
 - 01 مدينة جديدة تحت إشراف وزارة الطاقة والمناجم (حاسي مسعود)؛
 - جامع الجزائر تحت إشراف وزارة الشؤون الدينية والأوقاف؛

¹ www.mf.gov.dz, Op Cit.

- مركز المؤتمرات الدولي التابع لرئاسة الجمهورية.

4- نتائج وإسهامات الصندوق: لدعم التنفيذ الفعال لبرامج الاستثمار العمومي الوارد في

مخططات التجهيز المختلفة، باشرت السلطات العمومية بإصلاح الإطار المؤسسي للإنفاق

العمومي، لا سيما عن طريق:

- إعادة هيكلة المنظومة الوطنية للاستثمار؛

- تحديث منظومة الميزانية؛

- إنشاء الصندوق الوطني للتجهيز من أجل التنمية.

وقد قام الصندوق الوطني للتجهيز من أجل التنمية، ذو النشأة الحديثة، بمرافقة عدة قطاعات في

تنفيذ مشاريعهم الاستثمارية الكبرى وقد أفضت هذه المرافقة إلى توفير ما قيمته أزيد من عشرة

(10) مليار دينار جزائري بعد إجراء خبرة على الدراسات المتعلقة بعدد من هذه المشاريع.

وأخيرا، فإن الصندوق واعتمادا على خبرته في مجال إدارة المشاريع الكبرى، سيواصل الدفع في

اتجاه بث ونشر على مستوى الوزارات وأصحاب المشاريع، الممارسات المثلى في مجال إعداد

وتنفيذ المشاريع، بما يضمن تحسين فعالية استعمال الموارد العمومية كي تحدث آثارها على التنمية

الاقتصادية والاجتماعية¹.

¹ www.mf.gov.dz, Op Cit.

المبحث الثاني: مساهمة كل قطاع في الناتج الوطني

تساهم القطاعات الإنتاجية في الجزائر المتمثلة في قطاع البناء والأشغال العمومية، قطاع الصناعة، قطاع الفلاحة وقطاع المحروقات في الرفع من معدلات الناتج الداخلي الخام والدخل الوطني وذلك من خلال تحقيقها لقيمة مضافة تدخل ضمن الناتج الوطني بنسب متفاوتة.

المطلب الأول: مساهمة كل قطاع في خلق قيمة مضافة من الإنتاج الوطني

يهدف التعرف على نسبة مساهمة كل من القطاعات الإنتاجية في تحقيق قيمة مضافة، سوف نحاول التطرق لكل قطاع على حدى.

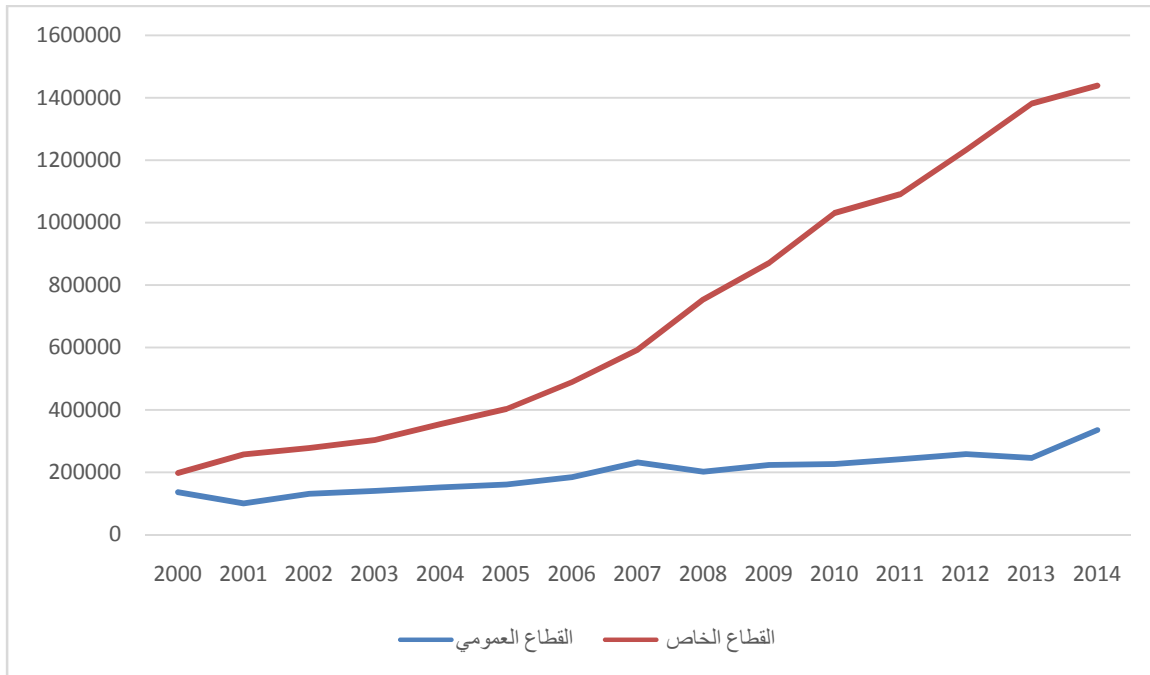
الفرع الأول: مساهمة قطاع البناء والأشغال العمومية في خلق قيمة مضافة

الجدول رقم (3-5): تركيبة القيمة المضافة بالقيم وبالنسب المئوية لقطاع البناء والأشغال العمومية - عمومي وخاص - خلال الفترة 2000-2014
الوحدة: مليون دج

البيان	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
عمومي	136.618	100.749,7	131.637,3	141.110,2	152.498,4	161.043,3	184.963,3	231.997,7
%	40,78	28,07	32,11	31,69	30,02	28,53	27,42	28,11
خاص	198.333,2	258.145,4	278.300,5	304.104,1	355.469,6	403.372,7	489.373,2	593.091,8
%	59,22	71,93	67,89	68,31	69,98	71,47	72,58	71,89
المجموع	334.951,1	358.895,1	409.937,8	445.214,3	507.968	564.416,1	674.336,5	825.089,5
البيان	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	—
عمومي	202.690,7	223.738,7	227.298,4	242.227,5	258.537	246.265,7	335.479,1	—
%	21,18	20,43	18,07	18,16	17,30	15,13	19,81	—
خاص	754.017,5	871.083,3	1.030.128,1	1.091.040,4	1.232.673,1	1.381.181,6	1.438.511,3	—
%	78,82	79,57	81,93	81,84	82,70	84,87	80,19	—
المجموع	956.708,1	1.094.822	1.257.425,5	1.333.267,9	1.491.210,1	1.627.447,2	1.793.990,4	—

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على: معطيات الديوان الوطني للإحصائيات، الحسابات الاقتصادية من 2000 إلى 2014، رقم 709، جويلية 2015، متاح على: www.ons.dz (الملحق رقم 02 و 03).

الشكل رقم (3-2): تطور القيمة المضافة لقطاع البناء والأشغال العمومية الفرع العام والخاص خلال الفترة 2000-2014



المصدر: من اعداد الطلبة اعتمادا على معطيات الجدول.

جرت العادة أن تتولى الحكومات مهمة إنشاء وصيانة وإعادة تأهيل البنية التحتية المادية التي يستحيل بدونها ممارسة معظم الأنشطة الاقتصادية، كالطرق والموانئ والمطارات وشبكات الاتصالات والكهرباء. وفي الواقع الانفاق الاستثماري، لا سيما في مجال البنية التحتية يعد أحد الأنشطة الرئيسية التي تقوم بها الحكومة.

ومن خلال الجدول والشكل السابقين يتضح أن قطاع البناء والأشغال العمومية قد حقق نسب معتبرة من القيمة المضافة وذلك نتيجة استفادة القطاع من مبالغ كبيرة في إطار تدعيم وتحديث البنية القاعدية. إلا أننا نلاحظ أن القطاع الخاص قد ساهم في تحقيق قيمة مضافة تفوق بكثير تلك المحققة في القطاع العمومي وذلك راجع للتسهيلات التي حصل عليها القطاع الخاص فيما يخص البناء بهدف تنشيطه وجعله مساندا للقطاع العمومي، انتعاش أنشطة الخصخصة في ضوء تزايد التفضيل لصغر حجم القطاع العام، تزايد التنوع في أنشطة القطاع الخاص، إضافة إلى كون

الجهات الحكومية التي تشرف على سير المشاريع العمومية لا تتصف بالشفافية المطلقة والسرعة في إنجاز المشاريع في حين نجد القطاع الخاص من أهدافه السرعة وتحقيق الربح.

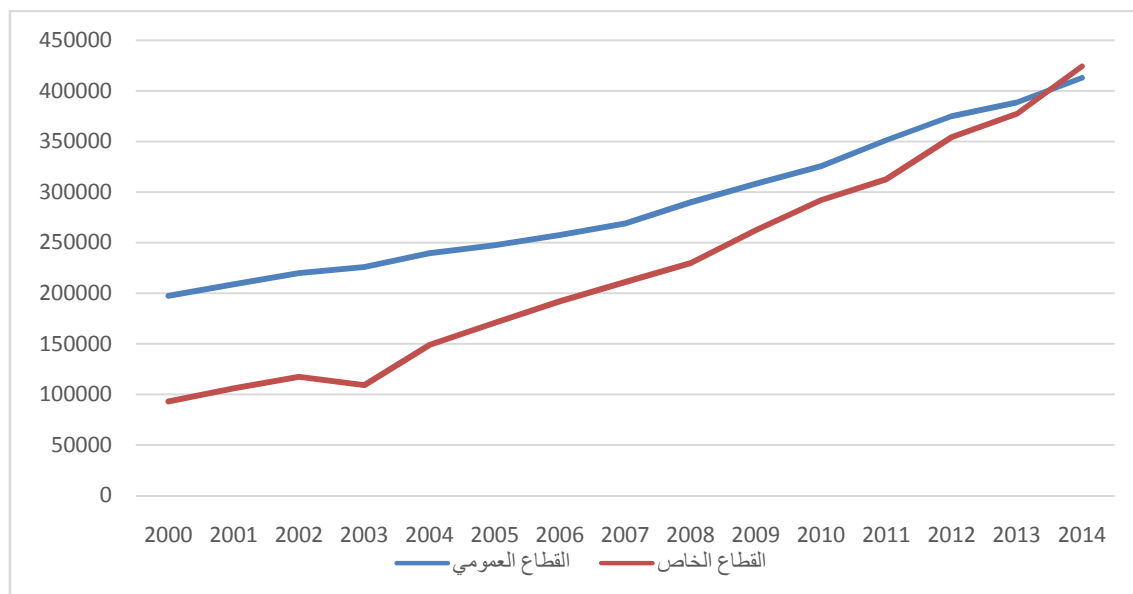
الفرع الثاني: مساهمة قطاع الصناعة في خلق قيمة مضافة

الجدول رقم (3-6): تركيبة القيمة المضافة بالقيم وبالنسب المئوية لقطاع الصناعة - عمومي
وخاص - خلال الفترة 2000-2014
الوحدة: مليون دج

البيان	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
عمومي	197.554,5	209.001,2	220.149	225.978,4	239.513,1	247.610,8	257.598,5	268.849,2
%	67,94	66,30	65,21	67,38	61,69	59,19	57,29	56,03
خاص	93.195,1	106.229,2	117.407,2	109.392,2	148.680,3	170.684,1	191.982,5	210.942,1
%	32,06	33,70	34,79	32,62	38,31	40,81	42,71	43,97
المجموع	290.749,6	315.230,4	337.556,2	335.370,6	388.193,4	418.294,9	449.581	479.791,3
البيان	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	—
عمومي	289.809,8	308.357,4	325.545,4	351.275,9	374.773,4	388.430,1	412.841,8	—
%	55,77	54,03	52,72	52,92	51,43	50,74	49,32	—
خاص	229.821,7	262.315,8	291.859,4	312.480,4	353.841,8	377.010,3	424.132	—
%	44,23	45,97	47,28	47,08	48,57	49,26	50,68	—
المجموع	519.631,5	570.673,2	517.404,8	663.756,3	728.615,2	765.440,4	836.973,8	—

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على: معطيات الديوان الوطني للإحصائيات، المرجع السابق (الملحق رقم 02 و 03).

الشكل رقم (3-3): تطور القيمة المضافة لقطاع الصناعة الفرع العام والخاص خلال الفترة 2014-2000



المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على معطيات الجدول.

من خلال الجدول والشكل السابقين يظهر وبوضوح أن قطاع الصناعة قد حقق تحسن على العموم في الإنتاج المحقق ويعود ذلك إلى اهتمام الحكومة بهذا القطاع باعتباره قطاع إنتاجي وذلك من خلال التحفيزات الضريبية والجمركية الممنوحة للخواص و المؤسسات العمومية فيما يخص استيراد الآلات والمواد النصف مصنعة، فقد خفضت الدولة الحقوق الجمركية وبعض الضرائب المرتبطة باستيراد العتاد المستعمل في الصناعة.

الفرع الثالث: مساهمة قطاع الفلاحة في خلق قيمة مضافة

الجدول رقم (3-7): تركيبة القيمة المضافة بالقيم وبالنسب المئوية لقطاع الفلاحة - عمومي

وخاص - خلال الفترة 2000-2014

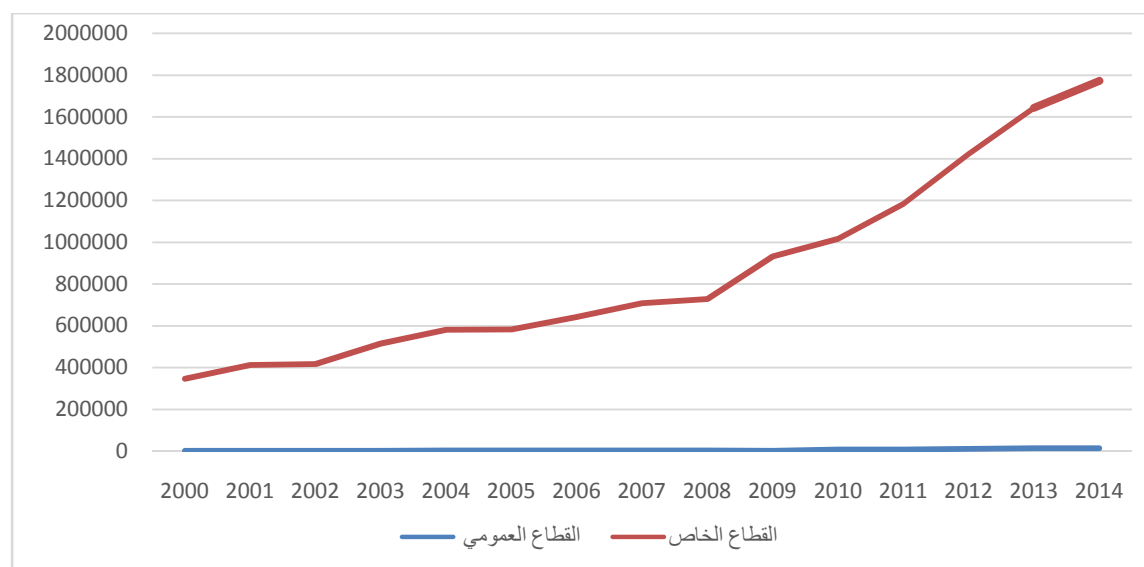
الوحدة: مليون دج

البيان	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
عمومي	1.551,6	1.628,5	1.310,4	1.245,1	2.560,1	2.826,3	2.654,5	3.166,4
%	0,45	0,39	0,31	0,24	0,44	0,48	0,41	0,45
خاص	344.619,8	410.490,9	415.914,8	514.036,6	577.945,6	578.789,5	638.630,5	704.906,1
%	99,55	99,60	99,69	99,76	99,56	99,52	99,59	99,55
المجموع	346.171,4	412.119,5	417.225,2	515.281,7	580.505,6	581.615,8	541.285,0	708.072,5
البيان	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	-
عمومي	3.582,9	1.377,6	8.037,7	7.804,7	9.931,4	13.711,0	13.313,5	-
%	0,49	0,15	0,79	0,66	0,70	0,84	0,75	-
خاص	723.830,2	929.971,6	1.007.221,1	1.175.411,4	1.411.761,9	1.629.295,1	1.758.182,1	-
%	99,51	99,85	99,21	99,34	99,30	99,16	99,25	-
المجموع	727.413,1	931.349,1	1.015.258,8	1.183.216,1	1.421.693,3	1.640.006,1	1.771.495,6	-

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على: معطيات الديوان الوطني للإحصائيات، المرجع السابق (الملحق رقم 02 و 03)

الشكل رقم (3-4): تطور القيمة المضافة لقطاع الفلاحة الفرع العام والخاص خلال الفترة

2000-2014



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول.

من الجدول والشكل السابقين نلاحظ أن قطاع الفلاحة هو القطاع الإنتاجي العمومي الوحيد الذي حقق نتائج ضعيفة من القيمة المضافة ويعود بالأساس إلى كون القطاع لا يزال يعاني من المشاكل الهيكلية إضافة إلى أن المبالغ المالية المخصصة له لم تحقق أثر إيجابي وعليه لابد من إعادة النظر والاهتمام به أكثر، في حين نلاحظ أن القطاع الخاص ينشط وبصورة واضحة من خلال النسب المحققة في القيمة المضافة ويرجع إلى استفادة الخواص من الدعم المقدم من طرف الحكومة بهدف النهوض بالقطاع إذ أن مساهمة القطاع العام تكاد تكون شبه معدومة وهو ما يظهر جليا من خلال الشكل البياني.

الفرع الرابع: مساهمة قطاع المحروقات في خلق قيمة مضافة

الجدول رقم (3-8): تركيبة القيمة المضافة بالقيم وبالنسب المئوية لقطاع المحروقات - عمومي

الوحدة: مليون دج

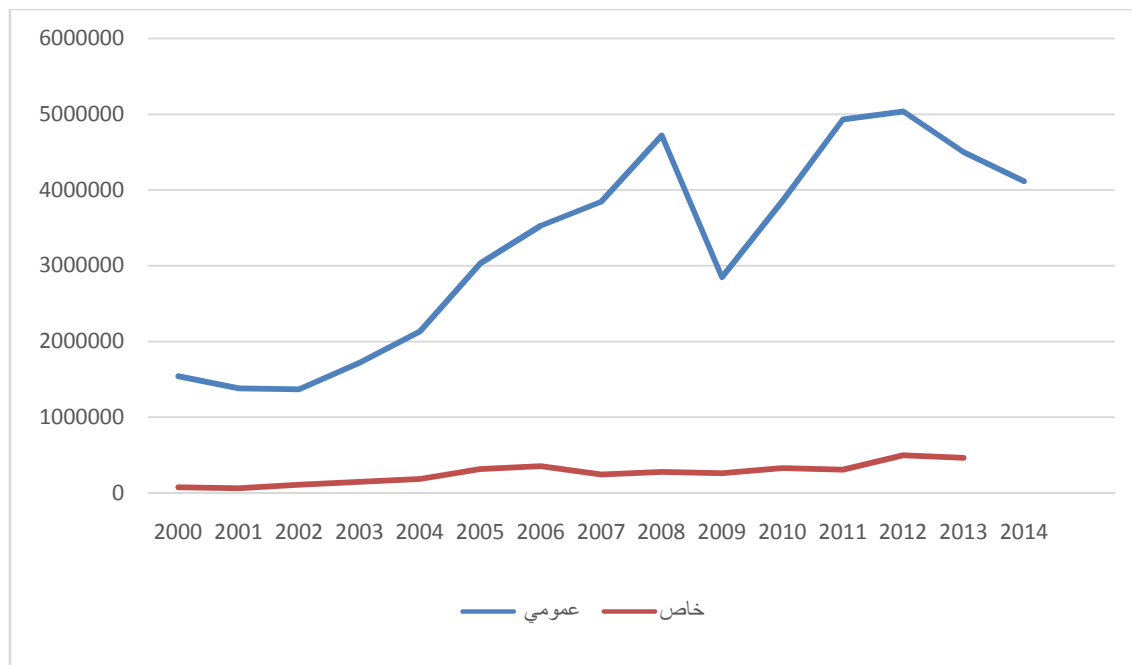
وخاص - خلال الفترة 2000-2014

البيان	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
عمومي	1.542.882,1	1.381.337,8	1.369.019,7	1.720.322,9	2.133.380	3.034.544,4	3.525.770,2	3.843.139,4
%	95,46	95,66	92,69	92,05	91,96	90,50	90,82	93,98
خاص	73.432,6	62.590,4	108.013,9	148.566,6	186.443,7	318.334,0	356.457,6	246.169,1
%	4,54	4,34	7,31	7,95	8,04	9,50	9,18	6,02
المجموع	1.616.314,7	1.443.928,1	1.477.033,6	1.868.889,6	2.319.823,6	3.352.878,4	3.882.227,8	4.089.308,6
البيان	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	
عمومي	4.719.481,9	2.847.269,2	3.851.802,6	4.932.113,7	5.035.723,5	4.500.562,2	4.114.768,2	—
%	94,43	91,60	92,14	94,08	90,96	90,59	88,34	—
خاص	278.072,6	261.809,7	328.555,0	310.389,1	500.658,2	467.456,1	543.043,1	—
%	5,57	4,40	7,86	5,92	9,04	9,41	11,66	—
المجموع	4.997.554,5	3.109.078,9	4.180.357,7	5.242.502,8	5.536.381,8	4.968.018,3	4.657.811,3	—

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على: معطيات الديوان الوطني للإحصائيات، المرجع السابق (الملحق رقم 02 و 03).

الشكل رقم (3-5): تطور القيمة المضافة لقطاع المحروقات الفرع العام والخاص خلال الفترة

2014-2000



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول.

لقد قمنا بالتطرق إلى قطاع المحروقات من خلال الجدول و الشكل السابقين فقط لإظهار القيمة المضافة المحققة من طرف القطاع من جراء المبالغ الاستثمارية المخصصة طيلة فترة الدراسة (2014-2000). والذي يعني أن الدولة تعتمد وبشكل كبير على قطاع المحروقات وهو يعد بالأمر السلبي حيث يجدر الاهتمام أكثر بالقطاعات الإنتاجية لأن قطاع المحروقات لا يتصف بالاستقرار خصوصا مع تراجع سعر البترول بسبب تباطؤ نمو الاقتصاد العالمي والذي أدى إلى مواصلة دفع أسعار المحروقات إلى الانخفاض.

الفرع الخامس: مساهمة قطاع النقل والاتصالات في خلق قيمة مضافة

الجدول رقم (3-9): تركيبة القيمة المضافة بالقيم وبالنسب المئوية لقطاع النقل والاتصالات -

عمومي وخاص - خلال الفترة 2000-2014

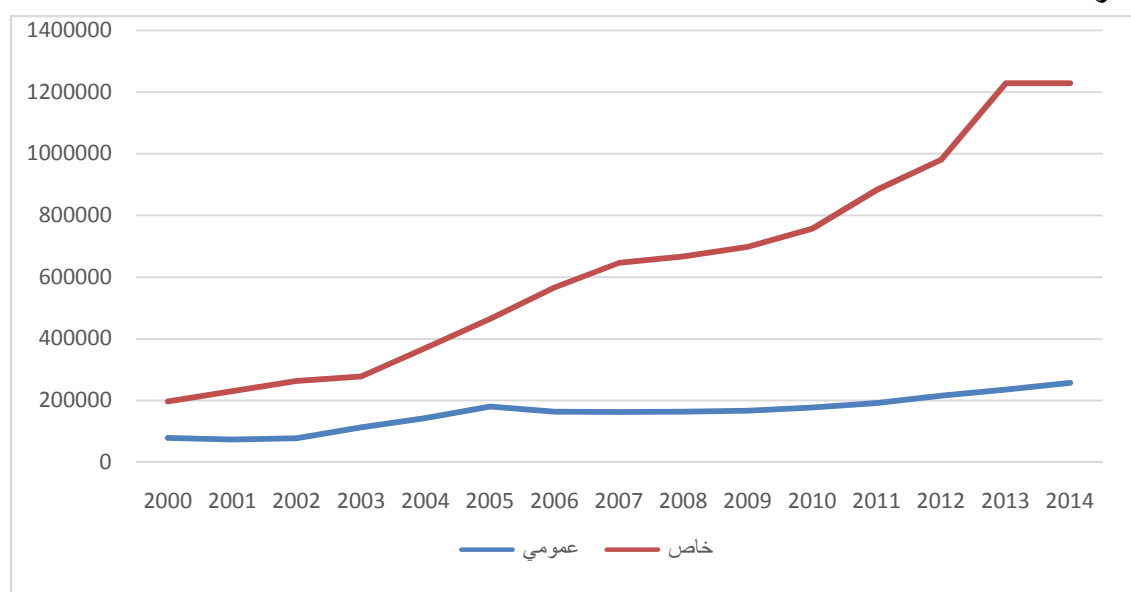
الوحدة: مليون دج

البيان	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
عمومي	78.773,4	73.164,9	77.350,3	112.509,0	142.551,4	179.770,3	163.733,2	162.147,6
%	28,55	24,09	22,68	22,81	27,81	27,87	22,42	20,06
خاص	197.156,3	230.528,6	263.633,0	278.042,2	370.018,5	465.258,6	566.505,2	646.233,3
%	71,45	75,91	77,32	77,19	72,19	72,13	77,58	79,94
المجموع	275.929,7	303.693,5	340.983,3	390.551,2	512.569,9	645.028,9	730.238,4	808.380,9
البيان	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	
عمومي	163.446,4	166.896,0	176.384,2	191.468,4	214.911,2	234.497,8	256.506,3	—
%	19,68	19,29	18,89	17,82	17,99	16,03	16,48	—
خاص	666.895,1	698.318,5	757.323,4	882.679,3	979.930,5	1.228.304,4	1.299.571,6	—
%	80,32	80,71	81,11	82,18	82,01	83,97	83,52	—
المجموع	830.341,5	865.214,5	933.707,6	1.074.147,7	1.194.841,7	1.462.802,2	1.556.077,9	—

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على: معطيات الديوان الوطني للإحصائيات، المرجع السابق (الملحق رقم 02 و 03).

الشكل رقم (3-6): تطور القيمة المضافة لقطاع النقل والاتصالات الفرع العام والخاص خلال

الفترة 2000-2014



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول.

من خلال الجدول والشكل السابقين نلاحظ الارتفاع المستمر للقيمة المضافة المحققة في قطاع النقل والاتصالات، إلا أننا لاحظنا وبصورة واضحة مساهمة الفرع الخاص في إجمالي القيمة المضافة المحققة، وهو راجع لاهتمامه بهذا القطاع لمساهمته في خلق الثروة وتداولها، فهو تطلع من جانب الدولة لتحريك هذا القطاع وجعله محل استقطاب من قبل المستثمرين الخواص.

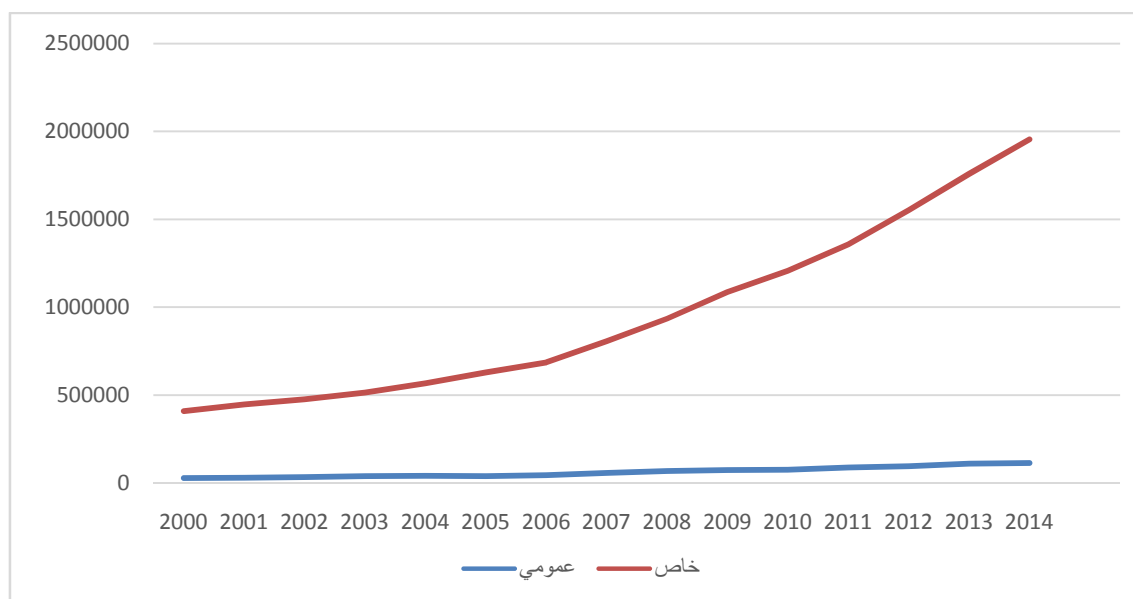
الفرع السادس: مساهمة قطاع التجارة في خلق قيمة مضافة

الجدول رقم (3-10): تركيبة القيمة المضافة بالقيم وبالنسب المئوية لقطاع التجارة -عمومي و خاص - خلال الفترة 2000-2014
الوحدة: مليون دج

البيان	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
عمومي	27.149,1	29.133,3	33.478,1	37.616,7	39.862,2	38.951,4	42.919,6	57.088,6
%	6,22	6,12	6,57	6,81	6,57	5,83	5,89	6,61
خاص	409.143,1	447.075,4	475.807,6	514.563,2	567.190,3	629.178,6	685.447,1	806.108,7
%	93,78	93,88	93,43	93,19	93,43	94,17	94,11	93,39
المجموع	436.292,1	476.208,7	509.285,7	552.179,9	607.052,6	668.130,0	728.366,7	863.197,3
البيان	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	
عمومي	67.368,8	73.876,7	75.451,2	87.415,2	96.135,9	110.983,1	113.765,2	—
%	6,71	6,37	5,88	6,04	5,83	5,93	5,49	—
خاص	935.830,6	1.086.283,3	1.207.776,5	1.358.916,2	1.553.833,8	1.759.597,9	1.956.310,3	—
%	93,29	93,63	94,12	93,96	94,17	94,07	94,51	—
المجموع	1.003.199,4	1.160.160,0	1.283.227,7	1.446.331,4	1.649.969,8	1.870.581,0	2.070.075,4	—

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على: معطيات الديوان الوطني للإحصائيات، المرجع السابق (الملحق رقم 02 و 03).

الشكل رقم (3-7): تطور القيمة المضافة لقطاع التجارة الفرع العام والخاص خلال الفترة 2014-2000



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول.

من خلال الجدول والشكل السابقين يمكن ملاحظة نمو القيمة المضافة في قطاع التجارة والذي فاق بقية القطاعات الأخرى بما فيها الأشغال العمومية، الصناعة و الفلاحة، فقد شهد قطاع التجارة ارتفاعاً نتيجة زيادة الطلب الحاصل من زيادة الإنفاق العام، ما أعطى حركية كبيرة لقطاع التجارة، إلا أنه يظهر المساهمة الضئيلة للفرع العمومي في خلق قيمة مضافة في هذا القطاع، يعود الأمر للاهتمام أكثر بالفرع الخاص من خلال تشجيعه والامتيازات الممنوحة له.

المطلب الثاني: مساهمة كل قطاع في الناتج الداخلي الخام

سوف نتطرق لكل قطاع على حدى لمعرفة نسبة مساهمة كل قطاع في الناتج الداخلي الخام أو

مدى مساهمته في خلق الثروة.

الفرع الأول: مساهمة قطاع البناء والأشغال العمومية في الناتج الداخلي الخام

الجدول رقم (3-11): مساهمة الاستثمار في قطاع البناء والأشغال العمومية - عمومي

وخاص - في الناتج الداخلي الخام خلال الفترة 2000-2014 الوحدة: مليون دج

السنوات	الناتج الداخلي الخام	الاستثمار الإجمالي للقطاع	
		عمومي	خاص
2000	4.123.513,9	136.618	198.333,2
2001	4.227.113,1	100.749,7	258.145,4
2002	4.522.773,7	131.637,3	278.300,5
2003	5.252.321,1	141.110,2	304.104,1
2004	6.149.116,7	152.498,4	355.469,6
2005	7.561.984,3	161.043,3	403.372,7
2006	8.501.635,8	184.963,3	489.373,2
2007	9.352.886,4	231.997,7	593.091,8
2008	11.043.703,5	202.690,7	754.017,5
2009	9.968.025,3	223.738,7	871.083,3
2010	11.991.563,9	227.297,4	1.030.128,1
2011	14.588.531,9	242.227,5	1.091.040,4
2012	16.208.698,4	258.537	1.232.673,1
2013	16.643.833,6	246.265,7	1.381.181,6
2014	17.205.106,3	355.479,1	1.438.511,3

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات، الحسابات الاقتصادية من 2000 إلى 2014، رقم 710، جويلية 2015، متاح على: www.ons.dz (الملحق رقم 04).

من خلال الجدول نلاحظ أن نسبة مساهمة الاستثمار العمومي في قطاع البناء والأشغال العمومية ضعيفة مقارنة مع قيمة الناتج الداخلي الخام، إذ أنه بالنظر إلى المبالغ الضخمة المخصصة لهذا القطاع ينتظر تحقيق نسب معتبرة من القيمة المضافة. في حين نجد أن القطاع الخاص قد سجل انتعاش واضح وحقق تطور معتبر من خلال الإنتاج المحقق.

الفرع الثاني: مساهمة قطاع الصناعة في الناتج الداخلي الخام

الجدول رقم (3-12): مساهمة الاستثمار في قطاع الصناعة - عمومي وخاص - في الناتج الداخلي الخام خلال الفترة 2000-2014
الوحدة: مليون دج

السنوات	الناتج الداخلي الخام	الاستثمار الإجمالي للقطاع	
		عمومي	خاص
2000	4.123.513,9	197.554,5	93.195,1
2001	4.227.113,1	209.001,2	106.229,2
2002	4.522.773,7	220.149	117.407,2
2003	5.252.321,1	225.978,4	109.392,2
2004	6.149.116,7	239.513,1	148.680,3
2005	7.561.984,3	247.610,8	170.684,1
2006	8.501.635,8	257.598,5	191.982,5
2007	9.352.886,4	268.849,2	210.942,1
2008	11.043.703,5	289.809,8	229.821,7
2009	9.968.025,3	308.357,4	262.315,8
2010	11.991.563,9	325.545,4	291.589,4
2011	14.588.531,9	351.275,9	312.480,4
2012	16.208.698,4	374.773,4	353.841,8
2013	16.643.833,6	388.430,1	377.010,3
2014	17.205.106,3	412.841,8	424.132

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات، المرجع السابق (الملحق رقم 04).

من خلال الجدول السابق يظهر أن القطاع قد سجل نسب مساهمة متدنية في إجمالي الناتج الداخلي الخام طيلة فترة الدراسة (2000-2014)، لتعاود الارتقاع الطفيف خلال سنة 2009 والتي ترجع بالأساس إلى مساهمة القطاع الخاص إلا أن ذلك يعد غير كافٍ بالنظر للقدرات الحقيقية التي يمتلكها القطاع، في ظل عدم اهتمام الدولة من خلال برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي بقطاع الصناعة العمومية، وعلى وجه الخصوص في دعم المؤسسات العمومية الصناعية التي تعاني من حالات إفلاس وتراكم الديون واقتصرت دعمها فقط على تهيئة المناطق الصناعية وترقية المنافسة الصناعية بقيمة لا تتجاوز 4 مليار دج.

كل ذلك أدى إلى عجز الجهاز الإنتاجي عن الاستجابة للطلب الكلي المتزايد نتيجة تطبيق سياسة الإنعاش الاقتصادي. وبالرغم من الفرص التي أتاحتها البرنامج التكميلي لدعم النمو، إذ أن زيادة الطلب في إطار برامجه ومشاريعه على التجهيزات الصناعية بمختلف أنواعها، لم يقابله استجابة من طرف القطاع الصناعي المحلي سواء في جانبه العام أو الخاص مما أدى إلى ازدياد حجم الواردات من المواد المصنعة، نصف المصنعة والتجهيزات الصناعية.

الفرع الثالث: مساهمة قطاع الفلاحة في الناتج الداخلي الخام

الجدول رقم (3-13): مساهمة الاستثمار في قطاع الفلاحة - عمومي وخاص - في الناتج الداخلي الخام خلال الفترة 2000-2014
الوحدة: مليون دج

السنوات	الناتج الداخلي الخام	الاستثمار الإجمالي للقطاع	
		عمومي	خاص
2000	4.123.513,9	1.551,6	344.619,8
2001	4.227.113,1	1.628,5	410.490,9
2002	4.522.773,7	1.310,4	415.914,8
2003	5.252.321,1	1.245,1	514.036,6
2004	6.149.116,7	2.560,1	577.945,6
2005	7.561.984,3	2.826,3	578.789,5
2006	8.501.635,8	2.654,5	638.630,5
2007	9.352.886,4	3.166,4	704.906,1
2008	11.043.703,5	3.582,9	723.830,2
2009	9.968.025,3	1.377,6	929.971,6
2010	11.991.563,9	8.037,7	1.007.221,1
2011	14.588.531,9	7.804,7	1.175.411,4
2012	16.208.698,4	9.931,4	1.411.761,9
2013	16.643.833,6	13.711,0	1.629.295,1
2014	17.205.106,3	13.313,5	1.758.182,1

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات، المرجع السابق (الملحق رقم 04).

من خلال الجدول تظهر المساهمة الضعيفة لقطاع الفلاحة العمومي مقارنة مع الناتج الداخلي الخام المحقق، وذلك راجع بالدرجة الأولى إلى الظروف المناخية نظرا لارتباطه بها (درجة التساقط في كل موسم) إلى جانب الوضعية الهشة التي ما يزال يعاني منها القطاع حيث لم تستطع جهود

الدولة من تدارك التأخر الحاصل في القطاع، إلا أن القطاع الخاص يبرز جليا من خلال مساهمته في خلق الثروة.

الفرع الرابع: مساهمة قطاع المحروقات في الناتج الداخلي الخام

الجدول رقم (3-14): مساهمة الاستثمار في قطاع المحروقات - عمومي وخاص - في الناتج الداخلي الخام خلال الفترة 2000-2014
الوحدة: مليون دج

السنوات	الناتج الداخلي الخام	الاستثمار الإجمالي للقطاع	
		عمومي	خاص
2000	4.123.513,9	1.542.882,1	73.432,6
2001	4.227.113,1	1.381.337,8	62.590,4
2002	4.522.773,7	1.369.019,7	108.013,9
2003	5.252.321,1	1.720.322,9	148.566,6
2004	6.149.116,7	2.133.380,0	186.443,7
2005	7.561.984,3	3.034.544,4	318.334,0
2006	8.501.635,8	3.525.770,2	356.457,6
2007	9.352.886,4	3.843.139,4	246.169,1
2008	11.043.703,5	4.719.481,9	278.072,6
2009	9.968.025,3	2.847.269,2	261.809,7
2010	11.991.563,9	3.851.802,6	328.555,0
2011	14.588.531,9	4.932.113,7	310.389,1
2012	16.208.698,4	5.035.723,5	500.658,2
2013	16.643.833,6	4.500.562,2	467.456,1
2014	17.205.106,3	4.114.768,2	543.043,1

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات، المرجع السابق (الملحق رقم

من خلال الجدول السابق يظهر جليا مساهمة قطاع المحروقات في الناتج الداخلي الخام، حيث نلاحظ أنه طيلة فترة الدراسة حقق قيم مضافة كبيرة ومؤثرة بصورة كبيرة في الناتج الداخلي الخام بغض النظر عن الاضطرابات التي شهدتها السوق العالمي للنفط.

مما يعني أن قطاع المحروقات يعتبر القطاع الرائد والموجه للاقتصاد الوطني والمحدد الرئيسي لمعدل النمو الاقتصادي في الجزائر وهو ما تبينه معطيات الجدول أعلاه.

وما يمكن استخلاصه أنه توجد تبعية الناتج الداخلي الخام لقطاع المحروقات، فكلما ارتفع أو انخفض هذا الأخير تبعه في ذلك الناتج الداخلي الخام.

المبحث الثالث: مدى مساهمة الاستثمارات العمومية في النمو الاقتصادي

إن تحقيق معدلات نمو حقيقية ومستدامة في أي بلد يعتمد بدرجة كبيرة على أداء القطاع الصناعي، وفي الجزائر يعد القطاع الصناعي القطاع الوحيد الذي يعرف نسب نمو متدنية، وسنحاول الطرق إلى أهم القطاعات الإنتاجية ومدى مساهمتها في نمو الناتج الداخلي الخام.

المطلب الأول: مدى مساهمة استثمارات القطاعات الإنتاجية في نمو الناتج الداخلي

الخام

ساهمت القطاعات الإنتاجية الجزائرية في رفع نسبة الناتج الداخلي الخام طيلة فترة الدراسة (2000-2014) وللتدقيق أكثر سوف نتطرق إلى نسب مساهمة مختلف القطاعات الإنتاجية في نمو الناتج الداخلي الخام.

الفرع الأول- مساهمة قطاع البناء والأشغال العمومية في نمو الناتج الداخلي الخام

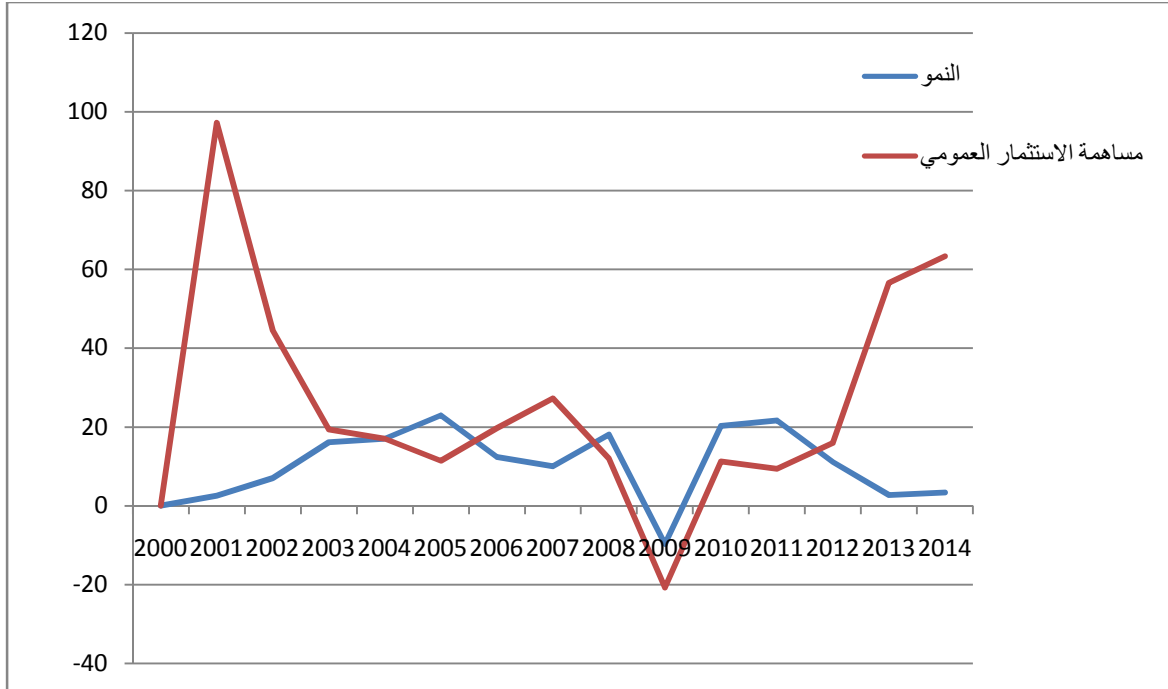
الجدول رقم (3-15): مساهمة الاستثمار في القطاع العمومي للبناء والأشغال العمومية في النمو خلال الفترة 2000-2014

الوحدة: %

السنوات	النمو	مساهمة الاستثمار العمومي
2000	-	-
2001	2,51	97,25
2002	6,99	44,52
2003	16,13	19,34
2004	17,07	17,00
2005	22,98	11,40
2006	12,42	19,68
2007	10,01	27,25
2008	18,08	11,99
2009	(9,74)	(20,8)
2010	20,3	11,23
2011	21,66	9,33
2012	11,11	15,96
2013	2,68	56,59
2014	3,37	63,33

المصدر: من إعداد الطالبة، بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات، المرجع السابق.

الشكل رقم (3-8): تطور مساهمة الاستثمار في القطاع العمومي للبناء والأشغال العمومية في النمو خلال الفترة 2000-2014



المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول.

من خلال الجدول يظهر وبوضوح تراخي نمو قطاع البناء والأشغال العمومية، وكذا تراجع القيمة المضافة، فالانخفاض في النمو سنة 2003 يرجع لتأثر القطاع بزلزال 21 ماي 2003، أين تم توجيه جميع قدرات القطاع نحو التكفل بالوضعية الاستثنائية الناجمة عن الكارثة. كما تسبب التذبذب في إنتاج الاسمنت، وتمويل السوق بمواد البناء في عرقلة نسبة وتيرة الانجاز والتحكم في تكاليف الانتاج. ثم عاود هذا القطاع النمو من جديد ابتداء من سنة 2007، وذلك نتيجة ارتفاع حجم الانفاق العام المتوجه لهذا القطاع، سواء في شكل برنامج الهياكل القاعدية والمنشآت الأساسية أو برنامج مليون سكن. ونفسر القيمة السالبة في سنة 2009 إلى تراجع في نسبة نمو هذا القطاع.

وحسب معطيات وزارة السكن والعمران قدر إجمالي التسليمات خلال فترة 2006-2010 ب 119.000 سكنا. استفادت كل السكنات المنتهية تقريبا من تمويل كلي أو جزئي من الدولة. وتم تسليم 276.900 مسكن في 2013، بارتفاع قدره 38,9%، وعرف الإنتاج تزايدا محسوسا بالنسبة للفئات الأربعة للمساكن (البناء الفردي، السكن الاجتماعي، السكن المدعم والسكن الترقوي). وبلغ مجموع التسليمات خلال الفترة 2004-2013، 1.925.000 مسكنا.

رغم النتائج المحققة إلا أن هذا القطاع يبقى متأخرا مقارنة مع المبالغ الاستثمارية المخصصة له فهو يأتي في المركز الثالث من حيث المساهمة في الثروة.

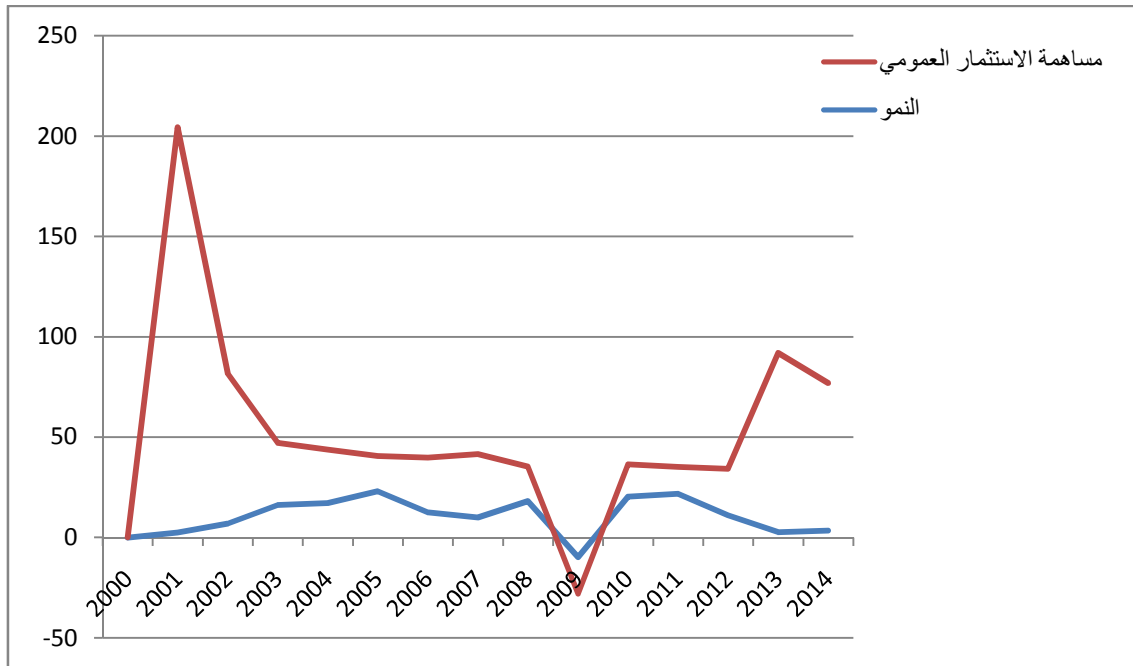
الفرع الثاني - مساهمة قطاع الصناعة في نمو الناتج الداخلي الخام

الجدول رقم (3-16): مساهمة الاستثمار في القطاع العمومي للصناعة في النمو خلال الفترة 2000-2014
الوحدة: %

السنوات	النمو	مساهمة الاستثمار العمومي
2000	-	-
2001	2,51	201,74
2002	6,99	74,46
2003	16,13	30,97
2004	17,07	26,71
2005	22,98	17,52
2006	12,42	27,41
2007	10,01	31,58
2008	18,08	17,14
2009	(9,74)	(18,24)
2010	20,3	16,09
2011	21,66	13,53
2012	11,11	23,13
2013	2,68	89,27
2014	3,37	73,55

المصدر: من إعداد الطالبة، بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات، المرجع السابق.

الشكل رقم (3-9): تطور مساهمة الاستثمار في القطاع العمومي للصناعة في النمو خلال الفترة 2000-2014



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول.

من خلال الجدول يتبين أن مساهمة الصناعة ضعيفة في تدفق الثروات إذ أن مساهمة القطاع في النمو في تراجع من سنة لأخرى والذي يفسر بأن القطاع في حالة ركود. ويكمن سبب هذا التراجع في انهيار نشاط خمس من اثني عشر فرع من هذا القطاع وتعد الصناعة العمومية للكيمياء، المطاط والبلاستيك من أقوى الانخفاضات في الإنتاج.

إن النمو المتباطئ للإنتاج الصناعي في ظرف يتميز بازدياد السكان النشطون والعمل غير المستقر، يدعو لاتخاذ إجراءات صارمة لإنعاش الصناعة، تهدف إلى تدعيم المؤسسات المتواجدة وتكثيف النسيج الصناعي للرفع من العرض الداخلي. حيث تعد هذه الوضعية مضرّة خصوصاً وأن البلد أنفق مبالغ مالية ضخمة تسمح له بإعادة بناء نسيج صناعي يمكنه من التلبية بشكل فعال لجزء كبير من الطلب.

وإجمالاً يمكن القول أنه تواصل الصناعة العمومية المبنية على استثمارات ضخمة تدهورها، وتدعو إلى استثمارات جديدة في مجال العصرية والتوسيع لاسترجاع ورفع حصصها في السوق الداخلي والمساهمة في التوسيع الضروري لفرص العمل وإنتاج السلع تماشياً مع الطلب الاقتصادي والاجتماعي المتزايد باستمرار.

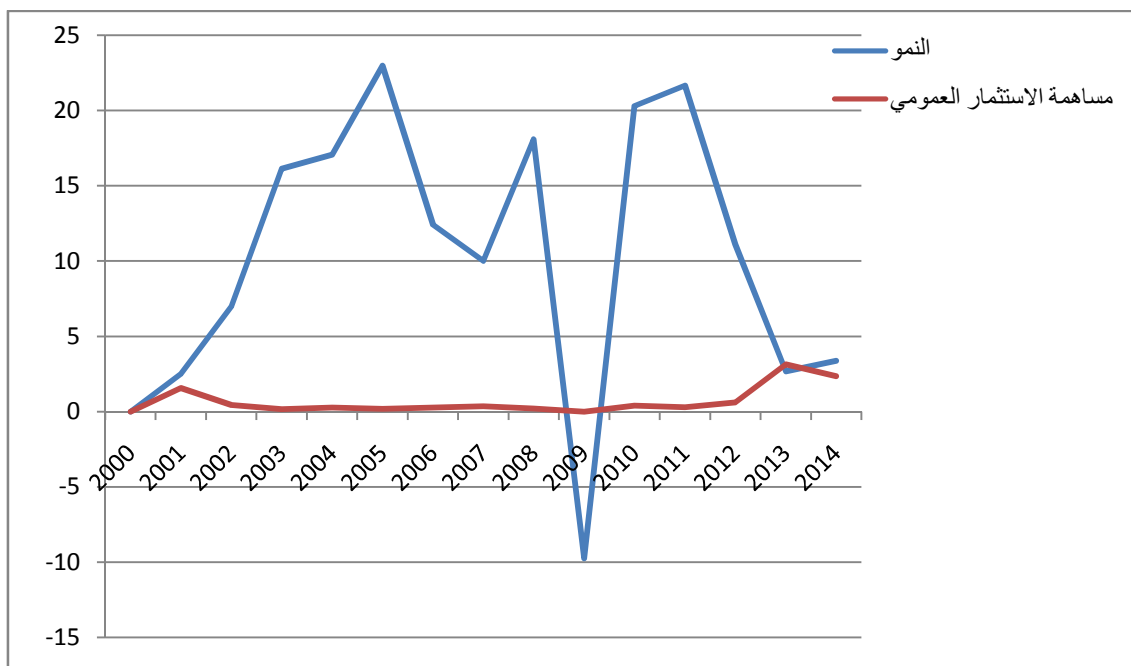
الفرع الثالث - مساهمة قطاع الفلاحة في نمو الناتج الداخلي الخام

الجدول رقم (3-17): مساهمة الاستثمار في القطاع العمومي للفلاحة في النمو خلال الفترة 2000-2014
الوحدة: %

السنوات	النمو	مساهمة الاستثمار العمومي
2000	-	-
2001	2,51	1,57
2002	6,99	0,44
2003	16,13	0,17
2004	17,07	0,28
2005	22,98	0,20
2006	12,42	0,28
2007	10,01	0,37
2008	18,08	0,21
2009	(9,74)	(0,001)
2010	20,3	0,40
2011	21,66	0,30
2012	11,11	0,61
2013	2,68	3,15
2014	3,37	2,37

المصدر: من إعداد الطالبة، بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات، المرجع السابق.

الشكل رقم (3-10): تطور مساهمة الاستثمار في القطاع العمومي للفلاحة في النمو خلال الفترة 2000-2014



المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول.

من خلال الجدول يظهر بأن مساهمة القطاع العمومي الفلاحي هي الأضعف في الحلقة بالرغم من تخصيص مبالغ مالية معتبرة في ميزانية التجهيز للقطاع، ويفسر ذلك بهشاشة القطاع وارتباطه بدرجة التساقط في كل موسم، ضعف السياسة الفلاحية المطبقة التي تميزت بعدم الاستقرار والوضوح، والمشاكل التي يعاني منها القطاع من ارتفاع أسعار المدخلات الفلاحية وأسعار عوامل الإنتاج. مما يتطلب تدابير تنظيمية صارمة فهو يحتل المرتبة الأخيرة في خلق الثروة.

المطلب الثاني: المنجزات الفعلية المادية للبرامج الاستثمارية العمومية خلال الفترة

الممتدة بين 2000-2014

إن كل مواطن ينتظر من هذه البرامج المعلن عنها الشيء الكثير وهذا لضخامة المبالغ المصروفة، ولعل أهم مظهر يستطيع المواطن الحكم من خلاله على فعالية السياسات المطبقة والسياسات المالية بالذات هو مدى تغير مستواه المعيشي الذي يظهر من خلال ارتفاع قدرته الشرائية التي تعود لعدة متغيرات اقتصادية، وتحسن الخدمات العامة المقدمة له جراء تطوير المنشآت والهياكل المادية التي يستطيع مشاهدتها عكس بعض النسب الحسابية التي لا يعلمها إلا أصحاب الاختصاص.

وسوف نتطرق إلى مجموع المنجزات المادية التي أنجزت خلال فترة الدراسة.

الفرع الأول- المنشآت الاجتماعية والاقتصادية المنجزة من خلال برامج الاستثمارات العمومية

الجدول رقم (3-18): المنشآت الاجتماعية والاقتصادية المنجزة خلال الفترة 1999 - 2009

المجموع العام	التعيين
1.739.118	السكن: السكن (العمومي والإيجاري، الاجتماعي التساهمي، الريفي، البيع بالإيجار، الترقوي، البناء الذاتي)
666	التربية الوطنية: الثانويات
1.700	الاكماليات
4.592	المدارس الابتدائية (معدل 8 أقسام في كل مدرسة)
498	الداخليات
3.242	المطاعم المدرسية ونصف الداخلي
22	التكوين المهني: معاهد التكوين المهني

172	مراكز التكوين المهني والتمهين
260	ملحقات المعاهد ومراكز التكوين المهني والتمهين
173	الداخليات
672.978	التعليم العالي:
334.368	المقاعد البيداغوجية
170	أماكن الإيواء
	المطاعم الجامعية
24	الشباب والرياضة:
375	الملاعب المتعددة الرياضيات
118	المركبات الرياضية الجوارية
1.964	القاعات المتعددة الرياضات
210	المساحات الرياضية الجوارية وفضاءات اللعب
154	المسابح وأحواض السباحة
	دور وبيوت الشباب
36	الصحة:
133	المستشفيات
262	العيادات المتعددة الاختصاصات
11	المراكز الصحية
1.096	عيادات الولادة ومراكز الأمومة والطفولة
	قاعات العلاج
225	الثقافة:
27	المكتبات
80	دور الثقافة
158	المراكز الثقافية
	تهيئة و إعادة تأهيل المنشآت القاعدية الثقافية
853.098	الطاقة و المناجم:
192.138	الربط بشبكة الغاز (عدد البيوت)
15	الربط بشبكة الكهرباء (عدد البيوت)
	محطات توليد الكهرباء

43 52 1.299 2.425 482 04	الموارد المائية: السدود محطات التصفية خزانات المياه الآبار الحواجز المائية محطات تحلية ماء البحر
1.797 كلم 313 كلم	النقل: إنجاز شبكة السكك الحديدية وعصرنتها كهربية السكك الحديدية
510 كلم 311 كلم 5.673 كلم 4.926 كلم 43.304 كلم 901 66 34	الأشغال العمومية: الطريق السيار شرق - غرب الطرق الاجتنبية إنجاز الطرق الوطنية إنجاز الطرق الولائية صيانة شبكة الطرقات وإعادة تأهيلها وعصرنتها إنجاز وتعزيز المنشآت الفنية إنجاز المنشآت المرفئية وإعادة تأهيلها إنجاز منشآت المطارات وإعادة تأهيلها
314.500 242.500 180.300 7.470 كلم	الفلاحة: توسيع المساحة الفلاحية الصالحة للزراعة غرس الأشجار المثمرة والكروم الزراعة الرعوية فك العزلة عن طريق فتح مسالك
102.688	الداخلية: عدد المحلات الموجهة للعاطلين عن العمل

المصدر: ملحق بيان السياسة العامة، مصالح الوزير الأول، أكتوبر 2010، متاح على:

<http://www.premier-ministre.gov.dz>

من الجدول أعلاه يتضح أن القطاعات التي حققت فيها انجازات كبرى في الفترة 1999-2009 هي: السكن، التعليم العالي، الطاقة والمناجم، الأشغال العمومية والفلاحة وهي انجازات معتبرة مقارنة مع القطاعات الأخرى وقد يرجع السبب وراء ذلك إلى تحسن البنية التحتية وبداية الانتعاش الاقتصادي بعد الركود والتدهور الذي عرفتته معظم القطاعات الاقتصادية، في حين نلاحظ أن قطاع الفلاحة لا يزال ضعيفا وقد يعود السبب إلى تهيئة الأراضي واستصلاحها والتي كانت تعاني من الكثير من المشاكل.

كما سجل قطاع الأشغال العمومية بدوره أكبر الخطوات من خلال الطريق السيار شرق-غرب مع 1.132 كلم منجزة لتبلغ شبكة الطرقات الوطنية سنة 2013 مجموع 117.500 كلم أي بزيادة 13.000 كلم مقارنة بسنة 2000.

في قطاع الري مكنت سياسة تحويل الماء على غرار تحويل عين صالح-تمنراست على مسار 750 كلم من تعزيز وفرة هذا المورد الحيوي وضمان التموين المستمر لأغلبية المدن.

في قطاعات أخرى لا تقل أهمية سجلت البيانات والأرقام زيادات بلغت ضعفها أو ثلاثة أضعافها بين مرحلة وأخرى و تشمل هذه الأرقام شبكة السكك الحديدية (من 1.769 كلم سنة 2000 إلى 4.286 سنة 2013) وربط الأسر بنظام الانارة (7.9 مليون مقابل 3.7 مليون) ومعاهد التكوين المهني (101 مقابل 54) والعيادات متعددة الخدمات (1.616 مقابل 497) والمركبات الرياضية الجوارية (561 مقابل 43) ودور الثقافة (46 مقابل 22) او المكتبات (370 سنة 2013 مقابل 2 فقط سنة).

كل هذه الأمثلة عن انطلاقته مثالية على الأقل على مستوى الكمية حققتها قطاعات ترتبط بنشاطاتها بالحاجيات الأساسية للسكان (أغذية، سكن، ماء، صحة، طرقات...) تعكس وضعاً اقتصادياً ومالياً شاملاً مرضياً طالما نوهت به المؤسسات المالية الدولية¹.

إلا أنه بصفة عامة تبقى هذه الانجازات ضئيلة مقارنة مع المبالغ التي تم تخصيصها لإنجازها.

الفرع الثاني - الاستثمارات المنجزة من خلال برامج الاستثمارات العمومية

الجدول رقم (3-19): الاستثمارات المنجزة خلال الفترة 1999 - 2009

المجموع العام		التعيين
مليار دولار (1 دولار = 73 دج)	مليار دج	
		أ - الاستثمار المحلي:
169.9	12.386	1- الاستثمارات الممولة من ميزانية الدولة
3,1	229	2- الاستثمارات الممولة من الصندوق الوطني للاستثمار
		3- الاستثمارات التي أنجزها الوطنيون الخواص منها:
3,4	282	• الاستثمارات في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب
5,0	369	• الاستثمارات في قطاع الفلاحة
36,9	3.696	• الاستثمارات التي مولتها البنوك (البنوك خارج إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وخارج إطار الفلاحة)
218,7	15.962	المجموع (أ)
		ب - الاستثمارات الأجنبية:
24,8	1.816	1- الاستثمارات في إطار الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار
18,6	1.358	2- الاستثمارات في قطاع الطاقة والمناجم
45,9	3.354	المجموع (ب)
264,6	19.316	المجموع العام (أ + ب)

المصدر: ملحق بيان السياسة العامة، المرجع السابق.

¹ <http://www.aps.dz/ar/algerie/1941-2000-2013>.

من خلال الجدول السابق يتضح أن الاستثمارات الممولة من ميزانية الدولة تشكل النصيب الأكبر من الاستثمار المحلي والتي تتمثل في المشروعات التي تقوم بها الدولة لخدمة الصالح العام، في حين نلاحظ أن الاستثمار الخاص قد سجل نسبة معتبرة من الاستثمارات المنجزة خاصة الممولة من طرف البنوك. إلا أن الاستثمار الأجنبي المحقق خلال الفترة 1999-2009 لا يزال ضعيفا ويعود السبب وراء ذلك إلى عدم استقرار قوانين الاستثمار من جهة ونقص التحفيزات الاستثمارية من جهة أخرى بالإضافة إلى غياب البنية التحتية الأساسية لتسهيل قيام الاستثمار الخاصة.

المطلب الثالث: المنجزات الاقتصادية المحققة من جراء البرامج الاستثمارية العمومية

للفترة الممتدة بين 2000-2014

لا تطلب السياسة المالية لذاتها ولكن تطلب لما تستطيع تحقيقه من منجزات اقتصادية، وتبقى ذات أهمية كبيرة يختلف المفكرون فقط في تقديمها أو تأخيرها على بعض السياسات الاقتصادية، فالجزائر كباقي دول العالم سطرت خطط تنموية على طول الفترة 2000-2014 تهدف من خلالها إلى تغيير ملامح الاقتصاد الوطني، وذلك بتكريس سياسة مالية توسعية، تميزت بضخامة المبالغ المصروفة مع إعفاءات ضريبية كبيرة، ما نتج عنه تغيير الكثير من المؤشرات الاقتصادية والتي سوف نتناولها فيما يلي.

الفرع الأول- تطور نسب الاستهلاك الجزائري خلال الفترة الممتدة ما بين 2000 و2014

يبقى الاستهلاك في الجزائر مؤشرا مهما للحكم على الوضعية الاقتصادية من خلال ما يقدمه للقطاعات الاقتصادية، كما أن برامج الاستثمارات العمومية استهدفت تحسين ظروف الاستهلاك

ورفعه من خلال العمل على تحسين ظروف المعيشة، ومن خلال الجدول الموالي نتطرق إلى

تطور نسبة الاستهلاك النهائي للأسر بالنسبة للناتج الداخلي الخام خلال الفترة 2000-2014.

الجدول رقم (3-20): تطور نسبة الاستهلاك النهائي للأسر بالنسبة للناتج الداخلي الخام

الوحدة: %

خلال الفترة 2000-2014

التعيين	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
الاستهلاك النهائي للأسر / PIB	40,9	43,0	43,2	39,8	37,9	33,2	31,1	31,1
التعيين	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	-
الاستهلاك النهائي للأسر / PIB	26,9	36,9	33,7	30,6	31,6	34,1	35,8	-

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على: معطيات الديوان الوطني للإحصائيات، الحسابات الاقتصادية من 2000 إلى 2014، رقم 709، جويلية 2015.

من خلال الجدول يظهر أن الاستهلاك في الجزائر شهد ارتفاعا مستمرا خلال فترة الدراسة بشكل ملحوظ، من خلال النسب المحققة وهو ما يعكس استخدام نسبة كبيرة من الناتج الداخلي الخام لصالح الاستهلاك، ويعود ذلك بالدرجة الأولى إلى الزيادة السكانية التي عرفت الجزائر خلال الفترة مع تحسن الظروف المعيشية للمواطن جراء ارتفاع الكتلة الأجرية خلال هذه الفترة ما أثر إيجابا على استهلاكهم.

الفرع الثاني- تطور نسب التضخم في الجزائر خلال الفترة الممتدة ما بين 2000 و 2013

إن السياسة المالية التوسعية المنتهجة في الجزائر تمارس نوعا من الآثار اللاكينية، فالسياسة المالية التي أرادت الحكومة الجزائرية أن تسير فيها تبعا للمنظور الكينزي من رفع الإنفاق العام بغرض زيادة الإنتاج وتحريك عجلة الاقتصاد (فيما يعرف بسياسة الطلب الفعال) لم يكن لها أي

تأثير يخدم هذا المنظور ويرجع السبب ببساطة إلى ضعف الجهاز الإنتاجي الجزائري ومحدودية قدرته.

ويعتبر هدف الاستقرار الاقتصادي أحد أهداف السياسة النقدية لأي اقتصاد كان وعلى الرغم من تعدد أسباب التضخم في الجزائر من أسباب مؤسساتية، هيكلية ونقدية، لكن باستطاعة السياسة النقدية معالجتها من خلال التأثير على حجم القروض للاقتصاد والجدول المالي يوضح تطور معدل التضخم خلال الفترة 2000-2013.

الجدول رقم (3-21): تطور معدل التضخم ضمن برامج الاستثمارات العمومية خلال الفترة 2000-2013
الوحدة: %

السنوات	2000	2002	2004	2006	2008	2010	2012	2013
معدل التضخم	0,34	4,23	3,56	2,53	4,86	3,91	8,89	3,26

المصدر: بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، نوفمبر 2014.

من خلال الجدول السابق يتضح أنه ابتداء من سنة 2000 عاودت معدلات التضخم في الارتفاع من جديد وذلك راجع إلى ضخ كتلة نقدية إضافية تدخل في برنامج الإنعاش الاقتصادي، وارتفاع الأجور، وكذا ضخ كتلة نقدية من طرف الخزينة للبنوك لتطهير محافظها وإعادة رسميتها، ففي سنة 2006 سجل معدل التضخم بنسبة 2,53 % وهذا راجع إلى تزايد النفقات العمومية بشكل كبير وخاصة البرنامج التكميلي وإتباع الدولة لسياسة انفاقية توسعية إضافة إلى الزيادة المستمرة في قروض الاقتصاد التي وصلت إلى 2.615,5 مليار دج سنة 2008 ما صعب على البنك المركزي من مهمة التحكم في الرصيد النقدي، واستمر ارتفاع معدل التضخم مع انطلاق البرنامج الاستثماري لتوطيد النمو، إذ وصل إلى أقصى حد له في سنة 2012 نتيجة التوسع في الإصدار النقدي لتغذية الميزانية العامة نتيجة الارتفاعات المستمرة في أجور عمال وموظفي الوظيف العمومي وهي نتيجة طبيعية لذلك. ويعد الإنفاق الاستهلاكي أحد أهم مكونات الإنفاق الكلي الخام

ويشكل قطاع الأجراء الجزء الأكبر من مستهلكي السلع والخدمات، حيث أن طلبهم المحدد بواسطة الأجور التي يتقاضونها يؤثر بشكل بالغ الأهمية على المستوى العام للطلب الكلي، وهذا ما يؤثر بشكل مباشر على الأسعار. وعليه نستنتج أن هناك علاقة طردية بين ارتفاع معدل نمو كتلة الأجور والرواتب وارتفاع معدل التضخم.

الفرع الثالث - تطور التشغيل والبطالة خلال البرامج الاستثمارية العمومية

إن البرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة 2000-2014 استهدفت دعم النشاط الاقتصادي وتحقيق معدلات نمو معتبرة، من خلال ضخ أموال كبيرة في الاقتصاد نتج عنها حركية اقتصادية وتجارية كبيرة، أفرزت طلبا كبيرا على اليد العاملة المؤهلة والتي سعت الدولة إلى توفيرها، ما نتج عنه انخفاض معدلات البطالة إلى نسب لم تحقق من قبل، وسنحاول التطرق لكل من التشغيل والبطالة خلال فترة الدراسة.

1- تطور نسب التشغيل خلال الفترة الممتدة ما بين 1999 و 2009:

الجدول رقم (3-22): مناصب الشغل المستحدثة خلال الفترة 1999-2009

التعيين	مجموع مناصب الشغل المستحدثة
أ- مناصب الشغل المستحدثة من قبل الإدارات العمومية والمؤسسات:	
1- مناصب الشغل المستحدثة من قبل المؤسسات العمومية (المؤسسات العمومية الاقتصادية- المؤسسات العمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري- مؤسسات أخرى)	1.066.995
2- مناصب الشغل المستحدثة لدى الوظيف العمومي	938.747
3- مناصب الشغل المستحدثة في إطار الاستثمارات المنجزة في القطاع الفلاحي	1.136.172
4- مناصب الشغل المستحدثة في إطار الاستثمارات الممولة من قبل البنوك (خارج الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وخارج إطار الفلاحة)	312.128
5- مناصب الشغل المستحدثة في إطار ترتيب عقود ما قبل التشغيل	323.353
6- ترتيب المساعدة على الاندماج المهني	441.914
7- مناصب الشغل المستحدثة في إطار القرض المصغر (الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب- الوكالة الوطنية لتسيير القروض المصغرة- الصندوق الوطني للتأمين على البطالة)	865.832
المجموع (أ)	4.743.858
ب- مناصب الشغل الدائمة المستحدثة، سنوياً، في إطار الورشات ذات اليد العاملة الكثيفة:	
1- مناصب الشغل المستحدثة في إطار تراتيب (التعويضات عن النشاطات ذات المنفعة العامة. الأشغال ذات المنفعة العامة ذات اليد العاملة الكثيفة. مناصب الشغل المأجورة ذات المبادرة المحلية)	3.360.188
المجموع (ب)	3.360.188
المجموع العام (أ + ب)	8.104.046

المصدر: ملحق بيان السياسة العامة، المرجع السابق.

من خلال الجدول أعلاه يتضح أن مناصب الشغل المستحدثة من قبل الإدارات العمومية والمؤسسات يفوق مناصب الشغل المستحثة في إطار الورشات ذات اليد العاملة الكثيفة إذ أنه يجدر الاهتمام أكثر بالمشروعات ذات اليد العاملة الكثيفة والتي من شأنها توظيف أكبر لليد العاملة ومنه امتصاص نسبة البطالة. كما نلاحظ أن مناصب الشغل المستحدثة في إطار القرض المصغر تعد ذات أهمية نسبيا مقارنة مع بقية الميادين وهو ما يدل على المساعدات والتسهيلات المقدمة من جانب الدولة لصالح الشباب المستثمر والحرفيين.

وحسب تقرير الديوان الوطني للإحصائيات الذي صدر خلال شهر سبتمبر 2014، فإن حجم السكان الناشطين اقتصاديا قد بلغ 11.453.000 نسمة، أما إجمالي السكان المشتغلين فقد تم تقديرهم بـ 10.239.000 شخص أي بنسبة 26,0% من إجمالي السكان.

ارتفاع معدل التشغيل راجع بالدرجة الأولى إلى تحسن الوضع الأمني وتحسن الوضعية الاقتصادية نتيجة الارتفاع في أسعار النفط، و نتيجة تطبيق الحكومة للبرامج الاستثمارية الأخيرة. ويشير التقرير السنوي لبنك الجزائر لسنة 2013 أنه قد ازداد النسيج الاقتصادي كثافة، حيث أصبح يضم 994.000 مؤسسة صغيرة ومتوسطة، مكونة في غالبيتها من أشخاص طبيعيين (95,2%). تم حديثا إنشاء ما يقارب 60.500 مؤسسة صغيرة ومتوسطة (+ 8,8% كتغير سنوي بين السداسي الأول من سنة 2012 و السداسي الأول من سنة 2013)، سمح هذا التوسع الذي يتميز بهيمنة قطاع الخدمات (61,3% إنشاء) بعرض 139.000 منصب شغل.

2- تطور نسب البطالة خلال البرامج الاستثمارية العمومية:

الجدول رقم (3-23): تطور معدلات البطالة خلال برامج الاستثمارات العمومية للفترة 2000-

الوحدة: %

2014

التعيين	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
معدل البطالة	27,3	25,7	23,7	17,7	15,3	12,3	11,8	11,8
التعيين	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	-
معدل البطالة	11,3	10,2	10,0	10,0	11,0	9,8	10,6	-

المصدر: بنك الجزائر، التقرير السنوي، 2004، 2008، 2012، 2013، 2014.

نلاحظ من خلال الجدول التراجع المحسوس لمعدلات البطالة باستمرار مما يشير إلى الانعكاسات الايجابية لبرامج الاستثمارات العمومية، والتي كانت مرتفعة نتيجة الأزمة التي مر بها الاقتصاد الجزائري نتيجة انخفاض أسعار النفط، وعجز جل المؤسسات العمومية وعدم قدرتها على إحداث المزيد من مناصب الشغل بالإضافة إلى سياسة تسريح العمال التي اعتمدتها الدولة تحت ضغط مشروعية صندوق النقد الدولي، أين تم تسريح أكثر من 500.000 عامل وإغلاق أكثر من ألف مؤسسة ما بين 1994-1998 وابتداء من سنة 1999 عرفت معدلات البطالة انخفاضا محسوسا وارتفاعا في معدلات التشغيل. إلا أنه كان من الممكن تحقيق معدلات بطالة أدنى مما قد تم تحقيقها لو تميز الجهاز الإنتاجي بنوع من المرونة والحركية في الأداء تزامنا مع الزيادة المسجلة في الطلب الكلي نتيجة المخصصات المالية التي اعتمدت كاستثمارات عمومية في الجزائر.

2-1- العلاقة الموجودة بين معدل البطالة ومعدل النمو:

الجدول رقم (3-24): تطور معدلات نمو الناتج الداخلي الخام ومعدلات البطالة خلال الفترة

الوحدة: %

2014-2000

التعيين	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
PIB	3,8	3,0	5,6	7,2	4,3	5,9	1,7	3,4
معدل البطالة	27,3	25,7	23,7	17,7	15,3	12,3	11,8	11,8
التعيين	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	-
PIB	2,4	1,6	3,6	2,9	3,4	2,8	3,8	-
معدل البطالة	11,3	10,2	10,0	10,0	11,0	9,8	10,6	-

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات:

- بنك الجزائر، التقرير السنوي، 2004، 2008، 2012، 2013، 2014.

- الديوان الوطني للإحصائيات، الحسابات الاقتصادية من 2000 إلى 2014، رقم 710.

من خلال الجدول السابق يتضح طبيعة العلاقة الموجودة بين معدل البطالة ومعدل النمو، حيث نلاحظ أن ارتفاع معدل النمو أدى إلى انخفاض معدل البطالة، فابتداء من سنة 2000 أدى تحسن معدلات النمو فوق عتبة 3% إلى تخفيض معدلات البطالة والذي يظهر جليا في سنة 2003، وبالتالي نستخلص أن معدل النمو الذي يسمح بتقليص معدل البطالة إلى أكثر من النصف يجب أن يكون فوق عتبة 5% لكن بشرط استمرارية تحقيق معدلات فوق هذه العتبة.

❖ تقييم استثمارات البرامج التنموية للفترة 2014-2000

بعد عرض وتحليل السياسة الاستثمارية الجزائرية خلال الفترة 2014-2000 من خلال برامج

الاستثمارات العمومية سوف نحاول تقييم هذه التجربة.

1- آراء بعض المحللين الاقتصاديين حول برامج الإنفاق العمومية للفترة الممتدة ما بين 2000

و2014:

لقد اعتمدت الحكومة الجزائرية خلال العشرية المنقضية على النفقات العمومية، ما قفز بإجمالي موازنات البرامج الاستثمارية إلى أن أكثر من 450 مليار دولار، توزعت على مخطط الإنعاش (2001-2004) ، ودعم النمو (2005-2009)، والمخطط التكميلي (2010-2014).

حيث يذهب الاقتصادي المتخصص سليم لعجايلية إلى أنه في ظل غياب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، فإن قيمة النفقات، على ضخامتها، جرى توجيهها إلى اقتصاد له قدرات امتصاص ضعيفة، فلا توجد فيه مؤسسات وطنية ووسائل إنتاج قادرة على الالتزام بتطبيق ما يرسم من مخطط وبرامج.

يلاحظ لعجايلية أن الإنفاق العمومي وما يرافقه من استغلال أموال هائلة فتح- ولا يزال- يفتح بابا واسعا أمام التبذير، بسبب غياب الكفاءات في دراسة المشاريع، التي تتم إعادة تقويمها ماليا كل مرة، وهو تبذير قدرته وزارة المالية ما بين سنتي 2005 و 2008 بحوالي 40 مليار من جانب آخر، ينتقد الارتفاعات المستمرة لموازنات الدولة خلال السنوات الأخيرة، والتي طالت نفقات التسيير. في هذا الصدد يشير إلى صعوبة تقليص نفقات التسيير مستقبلا من دون تجني أزمات اجتماعية وسياسية في الجزائر، حيث يتطلب تخفيض هذه النفقات تخفيض الأجور أو تسريح العمال، لتقليص كتلة الرواتب الثقيلة.

يبقى السؤال الملح: من أين للدولة الجزائرية أن توفر موارد مالية دائمة تضمن على الأقل تسديد مستحقات موظفيها العموميين؟

وزير المالية الجزائري كريم جودي رد على ذلك الإعلان عن أن بلاده ستظهر إلى تقليص نفقات التجهيز المرتبطة بالمشاريع العمومية، مستبعدا خفض ميزانية التسيير، خشية نشوب احتجاجات اجتماعية عارمة.

من جانبه يشير رضا حمياني رئيس المنتدى الجزائري لرؤساء المؤسسات إلى أن الجزائر استثمرت 500 مليار دولار منذ العام 2000، لكن النمو الاقتصادي لم يتجاوز 3% سنويا، مشيرا إلى أن نمو قطاع المحروقات أصبح معوقا للنمو الإجمالي ، بسبب تراجعها من سنة لأخرى، ويحذر من مخاطر استمرار الدولة في الاعتماد على جباية المحروقات في إعداد الموازنة السنوية بأكثر من 60% حاليا، مضيفا أن نموذج النمو الحالي أثبت فشله، وعلى الحكومة إعادة النظر سريعا في ذلك، وتغيير النمط الاقتصادي المنتج منذ عام 2001.

وينبه الخبير الاقتصادي الجزائري عبد الرحمن مبول إلى أن الرهان يكمن في إحياء آلة الإنتاج المحلية المصنفة الأضعف متوسطيا، مع أن الجزائر تكسب 155 مليار دولار في خزائنها ، ورغم هذه الوفرة المالية، إلا أن النتائج لم تظهر على أرض الواقع، وسط تهرب ضريبي متفاحم لأمس العشر مليارات دولار خلال عقد من الزمن¹.

2- آفاق النمو الاقتصادي الفعلي والمستديم:

لا شك أن الأثر الاقتصادي لبرنامج الإصلاح يتباين من مؤشر لآخر، إلا أنه ورغم الايجابيات التي تحققت نتيجة تنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادي، لا يزال القطاع الجزائري يعاني من بعض السلبيات التي تحول دون الحد من مظاهر الاختلال المختلفة:

- أن النمو الاقتصادي في الجزائر مرتبط بضعف فعالية مؤسسات القطاع الصناعي وبالتالي يتبين لنا أهمية وضرة فتح المجال للشراكة وتخصيص الأموال اللازمة لتطوير وتأهيل الاقتصاد وجعله قادرا على المنافسة، بدلا من ضخ مبالغ كبيرة في استثمارات عمومية ليست منتجة أو في تمويل صناعات منكوبة؛

¹ <http://www.La.laddh.org/spip.php article1093>.

- أن النمو الاقتصادي في الجزائر مرتبط بقطاع الفلاحة، فهو قطاع متأخر ويتسم بضعف هياكل تنظيمه وتسييره كما يتأثر بصورة مباشرة بالتقلبات في المناخ؛

- أن النمو الاقتصادي في الجزائر مرتبط بالظرف البترولي العالمي، الذي لا تسيطر الجزائر على آلياته (عمليات البيع، تحديد الأسعار...)، وبذلك يظل النمو الاقتصادي تابعا للظروف والتقلبات السائدة على مستوى الأسواق الدولية.

وحتى يتمكن البلد من بعث نموه الاقتصادي، فإن الأمر يتطلب عملا متسارعا وعريضا في المجالات التالية:

2-1- تدعيم سياسات الاقتصاد الكلي: فمن الضروري وبلا شك إيلاء أولوية عالية لتدعيم استقرار الاقتصاد الكلي وتقوية القدرة على المنافسة من خلال سياسات سليمة فيما يتعلق بالضرائب والنقد وسعر الصرف.

2-2- التعجيل بالإصلاحات الهيكلية: فمع دعم استقرار الاقتصاد الكلي سوف يحتاج البلد إلى التعجيل بالإصلاحات الهيكلية لإزالة العقبات أمام النمو والاستثمار، وكذلك لتخفيض نسبة الفقر وعدم المساواة. وذلك بتوجيه اهتمام خاص إلى المجالات الحاسمة التالية:¹

التنمية البشرية، بناء القدرات، تحسين البنية الأساسية ودفع التنمية الزراعية.

2-3- تحرير التجارة الخارجية: إذ أن الانغلاق وعدم الانفتاح على العالم الخارجي أصبح يعني بالنسبة للدول النامية تهميشا وحرمانا من رؤوس الأموال الأجنبية وبالتالي تحقيق التنمية الاقتصادية.

¹ صالح ناجية، مخناش فتيحة، "أثر برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو و برنامج التنمية الخماسي على النمو الاقتصادي (2000-2014) نحو تحديات آفاق النمو الاقتصادي الفعلي والمستديم"، مؤتمر دولي حول تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2000-2014، جامعة سطيف 1، بتاريخ 12/11 مارس 2013، ص ص 17-19.

2-4- تحرير الأسعار: إذ تشكل القيود على الأسعار مصدر إشارات مغلطة عن التكاليف الحقيقية أو هامش الربح الحقيقي بالنسبة للمنتجين. والعودة إلى حقيقة الأوضاع تقتضي استرجاع مكانة السوق في تحديده لحقيقة الأسعار.

2-5- إعادة هيكلة وخصوصية المؤسسات العمومية: إن بقاء الجزائر في هذا المجال ليس لكونها لم تخصص بعد معظم مؤسساتها الاقتصادية العمومية، لكن السبب يعود أن البعض من هذه المؤسسات التي تم إعادة هيكلتها، تشكل في الواقع عبئا ثقيلا على الاقتصاد الوطني في حين كان يفترض في النموذج السابق للتنمية الجزائرية أن تقوم هذه المؤسسات بدورها الرئيسي المتمثل في خلق الثروة والتنمية.

2-6- إصلاح القطاع المالي: إذ هناك علاقة وطيدة بين نجاعة القطاع المالي والنشاط الاقتصادي لبلد ما وبالتالي النمو الاقتصادي.

2-7- إصلاح سوق العمل: إن انعكاسات البطالة السلبية على الجانب الاجتماعي، يتطلب من الدولة الإسراع بالقيام بتحسين حركية ومرونة سوق العمل.

2-8- التعجيل بالإصلاحات المؤسساتية.

2-9- دعم وتشجيع الاستثمارات الخاصة في إطارها الوطني والعالمي¹.

¹ صالحي ناجية، مخناش فتيحة، المرجع السابق، بتصرف، ص ص 19-24.

خلاصة الفصل الثالث:

لا شك في أن برامج الاستثمارات العمومية لعبت دورا حاسما في تحقيق هذه النتائج، إذ يمكن القول أنها أصبحت بمثابة المنشط الأول للقطاعات خارج المحروقات المعنية بتلك النتائج، وخاصة قطاع الأشغال العمومية والبناء، المعني الأول بأهم المشاريع في تلك البرامج، إلا أن هذا الأخير ليس له تأثير مهم على معدل النمو الاقتصادي بسبب ضعف نسبة مساهمة القطاع في الناتج الداخلي الخام، كما أن هذا القطاع يرتبط ارتباطا وثيقا بحجم الإنفاق الحكومي الاستثماري. نفس الشيء بالنسبة إلى قطاع الفلاحة عبر مختلف برامج الدعم الخاصة به (على الرغم من أن أداء هذا القطاع يبقى مرتبطا أيضا، وإلى حد كبير، بدرجة التساقط المسجلة أثناء كل موسم فلاحى). ومع ذلك فإن هذا النمو يبقى هشاً. ولا يعول عليه كثيرا في مجالي التشغيل والتنمية الشاملة، حيث أن نقطة الضعف الرئيسية لأداء الاقتصاد الوطني خارج المحروقات تبقى متمثلة في القطاع الصناعي والذي يعد القطاع الرئيسي القادر على توفير فرص عمل حقيقية ودائمة وتحقيق معدلات نمو مستدامة..

فانتعاش الاستثمارات العمومية والخاصة لإعادة بناء اقتصاد منتج، من شأنه الاستجابة إلى طلب السوق الداخلية من السلع الاستهلاكية وبيع الاستثمار، أصبح ضروريا إذا أردنا الاجتياز في ظروف حسنة المرحلة الطاقوية الانتقالية.

الختامة

الختاتمة

استهدف هذا البحث دراسة أثر الاستثمار المادي على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 2000-2014.

من خلال الفصل الأول لهذا البحث، تمكنا من إعطاء مختلف المفاهيم المتعلقة بالاستثمار والنمو الاقتصادي وإبراز مختلف العوامل المؤثرة في كل منهما عن طريق الفكر الاقتصادي، حيث أن النمو الاقتصادي تؤثر فيه عدة عوامل من تراكم رأس المال وزيادة إنتاجيته وهذا من خلال الابتكارات التي تسمح من رفعها، بحيث كل ابتكار يسمح من إعطاء دفع جديد للنمو الاقتصادي، ومن خلال تناولنا لموضوع الاستثمار، اتضح لنا أن الاستثمار يعتبر كأحد المتغيرات الاقتصادية الذي له بالغ الأهمية في تحقيق النمو الاقتصادي، وهو متغير حساس إذا لم يحسن استخدامه على أحسن وجه، لأنه مرتبط أشد الارتباط بالدخل الوطني وتراكم رأس المال، وهذا ما أكدت عليه أغلبية النظريات الاقتصادية القديمة والحديثة.

في الفصل الثاني قمنا بدراسة السياسة الاستثمارية الجزائرية في ظل الإصلاحات الاقتصادية انطلاقا من دراسة تطور قوانين الاستثمار، بهدف تحديد البيئة الاستثمارية وتقييمها، مع سرد أهم النتائج المنجزة للاستثمارات.

وفي الفصل الثالث قمنا بدراسة الاستثمارات العمومية وأثرها على النمو الاقتصادي في الجزائر، باستخدام المنهج الوصفي التحليلي لتحليل العلاقة بين المتغيرين.

وقد قمنا باختبار صحة الفرضيات من عدمها على النحو التالي:

* بالنسبة **للفرضية الأولى** و التي تنص على أن الاستثمار المادي العام يعتبر محركا للنمو الاقتصادي هي صحيحة وذلك لأن الاستثمار يساهم بدرجة كبيرة ومباشرة في رفع معدلات النمو الاقتصادي والذي يترتب عليه زيادة في الدخل الوطني ومنه زيادة في دخل الأفراد وبالتالي تحسن في المستوى المعيشي للأفراد.

* أما **الفرضية الثانية** والتي تنص على أنه يعمل مجمل الاستثمار المادي العام على تطوير وزيادة الطاقة الإنتاجية هي صحيحة لأن الاستثمار يستهدف زيادة أصول المجتمع الحقيقية وتوسيع طاقته الإنتاجية إلا أنه لا يمكن إسقاطها على الواقع الاقتصادي الجزائري كون القطاعات الإنتاجية لاتزال تعاني بعض المشاكل الهيكلية وهو ما يعكس النتائج المحققة.

* و**الفرضية الثالثة** والأخيرة والتي تشير إلى أن الاستثمار المادي العام ساهم في تحقيق نتائج إيجابية في مختلف القطاعات هي غير صحيحة لأنه معظم القطاعات الإنتاجية قد حققت نتائج ضعيفة مقارنة مع ما كان ينتظر منها من جراء المبالغ المالية الكبيرة المستثمرة فيها.

1- نتائج البحث:

توصلنا من خلال هذه الدراسة إلى جملة من النتائج:

- أن برامج الاستثمارات العمومية لعبت دورا حاسما في تحقيق هذه النتائج، إذ يمكن القول أنها أصبحت بمثابة المنشط الأول للقطاعات خارج المحروقات المعنية بتلك النتائج، وخاصة قطاع الأشغال العمومية والبناء، المعني الأول بأهم المشاريع في تلك البرامج بالرغم من أنه كان ينتظر منه تحقيق نتائج أحسن؛

- يستند الاقتصاد الجزائري في هيكله على دعامة واحدة هي الطاقة التي تحتل موقعا متميزا بل وتشكل القاطرة الحقيقية لجر باقي القطاعات الأخرى وذلك لفترة ليست بالهينة، ولما كانت هذه هي بنية الاقتصاد الجزائري، معنى ذلك أن سياسات التنمية تبقى رهينة هذا القطاع الذي بدوره حبيس أسواق الطاقة العالمية؛

- نقطة الضعف الرئيسية لأداء الاقتصاد الوطني خارج المحروقات تبقى متمثلة في القطاع الصناعي، وعن أسباب ضعفه، تجدر الإشارة إلى الاختلالات الحادة التي عرفها هذا القطاع خلال العقود الأربعة الماضية، وكذا التأخر الملحوظ في تطبيق الإصلاحات الهيكلية للاقتصاد بصفة عامة، وعدم وضوح الرؤية بعد فيما يتعلق بتنفيذ الإستراتيجية الصناعية الجديدة بصفة خاصة (التي ما انفكت السلطات تتحدث عنها منذ عدة سنوات) والرامية إلى النهوض بهذا القطاع؛

- أهم ما يلاحظ على قطاع البناء هو ارتباط جزء كبير من نموه بنفقات تجهيز الدولة، معنى ذلك أنه يفتقد إلى الصلابة كونه مرتبط بوضع الميزانية؛

- عندما ندرك أن الناتج الداخلي الخام هو ترجمة فعلية لتوظيف إمكانياتنا المادية والمالية والبشرية، نكتشف بأن الجزائر لا تزال بعيدة عن استغلال طاقاتها، فهي تعمل بأقل من طاقتها بكثير، قد يعود ذلك إلى وجود تبذير أو إهمال أو أن الدولة لم تستطع التحكم في تسيير مواردها بطريقة أكثر عقلانية؛

- ومن الملاحظ أن النمو الاقتصادي في الجزائر يبقى ذو طابع توسعي أساسا، أي أنه يعتمد على الزيادة في عوامل الإنتاج المتمثلة خاصة في النفقات برأس مال الدولة أي الاستثمارات الموجهة خاصة لتطوير البنية التحتية المادية لا سيما الأشغال العمومية والبناء، إلى جانب الفلاحة، بمعنى آخر فإن النمو في الجزائر ليس نموا مكثفا، أي لا يركز على الاستعمال الفعال لقوى الإنتاج، والزيادة في إنتاجية العمل التي يبقى المحفز الأول لها الإبداع أو الابتكار.

وفي الأخير خلصنا أن أثر سياسة الإنعاش الاقتصادي على النمو لم يكن قويا بالدرجة المتوقعة، إذ تبين أن قطاع المحروقات لا يزال يمثل أحد المكونات الرئيسية للناتج المحلي الخام، وأن النمو خارج المحروقات، يبقى هشاً باعتباره منشطاً إلى حد كبير بواسطة الاستثمارات العمومية وأن مساهمة قطاع الصناعة وقطاع الفلاحة في هذا النمو على العموم ضعيفة.

2- توصيات البحث:

على ضوء هذه النتائج يمكن وضع التوصيات التالية:

- الاستمرار في الاهتمام بالاستثمار كعامل إنعاش للاقتصاد الوطني، بتوسيع الطاقة الإنتاجية للمجتمع وتأثيره على النمو الاقتصادي بزيادة الإنتاج كما ونوعاً؛
- تبني سياسة توسيع قاعدة القطاعات التصديرية وعدم التركيز على المنتجات الأولية مثل المواد الخام والمنتجات الزراعية وغيرها نظراً لتدني أسعارها في الأسواق الدولية، وإنما الاهتمام بالقطاع الصناعي والتكنولوجي والقطاعات الخدمية وما يستلزم لتحقيق ذلك من تأهيل وتدريب الكوادر البشرية والاستثمار في رأس المال البشرى؛.
- بناء سياسة إستراتيجية استثمارية تهدف إلى تحسين وإصلاح بيئة الاستثمار وجعلها أكثر استقراراً ووضوحاً وتحفيزاً، والقضاء على العراقيل التي تعيق نمو هذا القطاع وهذا بهدف تحقيق التنمية الشاملة للبلاد؛
- توجيه السياسة الإنفاقية نحو دعم الصناعات التحويلية والتحويل العادل لموارد الاقتصاد الوطني عبر كافة القطاعات الاقتصادية، إستراتيجية تسمح بزيادة مرونة الجهاز الإنتاجي؛
- إعطاء الأولوية للاستثمارات ذات الطابع الإنتاجي لاعتمادها على يد عاملة نشيطة؛
- على الدولة أن تلجأ إلى تكييف النسيج الصناعي مع الاتجاه العام للطلب العالمي؛

- العمل على رفع معدل النمو إلى حدود 7% خارج قطاع المحروقات، تزامنا مع ثبات العملة الوطنية، واستقرار الأسعار ضمانا لإقلاع حقيقي وللوصول إلى هذه الغاية يتطلب تحسين أكثر لمحيط الاستثمار، والدفع بالتدفقات الاستثمارية نحو القطاعات المنتجة، وذلك بانتهاج حزمة من الإعفاءات الضريبية، وعلى السلطات أن تتقل الإصلاحات من إطارها الكلي إلى الإطار الجزئي لأن تنمية الإنتاج على المدى الطويل يتطلب استثمارات هامة خاصة في مجال المعرفة ورأس المال.

- من الضروري بناء اقتصاد وطني مرتكز على الإنتاج الصناعي والزراعي وعلى الخدمات المنتجة، وذلك من خلال امتصاص فعال للادخارات المالية للأعوان الاقتصاديين الوطنيين، كما ينبغي السهر على توافق دور النفقات العمومية الموجهة للاستثمار، باعتبارها محفز للنشاط الاقتصادي.

3- آفاق البحث:

رغم محاولتنا الإحاطة بمعظم جوانب الموضوع وبعد النتائج والتوصيات المتوصل إليها، إلا أنه لاحت بعض التساؤلات على الأفق تتعلق ب:

- الاستثمار في القطاع الحقيقي خارج المحروقات ومدى مساهمته في تنشيط سوق العمل بالجزائر.

- الاستثمار البشري ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر.

- استثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومساهمتها في رفع معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر.

- دراسة إنجاز وتقييم المشاريع الاستثمارية العمومية في الجزائر.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولاً: باللغة العربية

I - الكتب:

- 1- أبو القاسم عمر الطبولي، "مبادئ الاقتصاد التحليلي الكلي"، دار الكتب الوطنية، بنغازي، طرابلس، الطبعة الأولى، 1991.
- 2- أحمد زكريا صيام، طاهر فاضل البياتي، ناظم محمد نوري، "أساسيات الاستثمار العيني والمالي"، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1999.
- 3- اسماعيل محمد بن قانة، "اقتصاد التنمية - نظريات - نماذج - استراتيجيات"، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، الطبعة الأولى، 2012.
- 4- أفيريت هاجن، ترجمة جورج خوري، "اقتصاديات التنمية"، مركز الكتب الأردني، الأردن، 1988.
- 5- أميرة عبد اللطيف مشهور، "الاستثمار في الاقتصاد الإسلامي"، شركة دار الإشعاع للطباعة، القاهرة، 1990.
- 6- بريش السعيد، "الاقتصاد الكلي"، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007.
- 7- بلعزوز بن علي، "محاضرات في النظريات والسياسات النقدية"، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2004.
- 8- تومي صالح، "مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي"، دار أسامة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2004.

- 9- جميل عبد الحميد جاب الله، "النظرية الاقتصادية مشكلات - سياسات - برامج"، مكتب العلني للكمبيوتر والنشر والتوزيع، مصر، 2002.
- 10- جون مينارد كينز، ترجمة إلهام عيدا روس، "النظرية العامة للتشغيل والفائدة والنقود"، هيئة أبو ظبي للثقافة والتراث، الإمارات العربية المتحدة، الطبعة الأولى، 2010.
- 11- حسين عمر، "الاقتصاد لكل قارئ"، دار الفكر العربي، مصر، الطبعة الأولى، 1997.
- 12- حسين عمر، "الاستثمار والعولمة"، دار الكتاب الحديث، مصر، 2000.
- 13- حسني علي خربوش، عبد المعطي رضا أرشيد، محفوظ أحمد جودة، محمود حسني العتيبي، "الاستثمار والتمويل بين النظرية والتطبيق"، دار زهران، عمان، الأردن، 1996.
- 14- روبر بارو، ترجمة أحمد عساف، علاء الدين صادق، "الاقتصاد الكلي"، دار الفكر ناشرون وموزعون، عمان، الطبعة الأولى، 2013.
- 15- زياد رمضان، "مبادئ الاستثمار المالي والحقيقي"، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2002.
- 16- صالح صالحي، "المنهج التنموي البديل في الاقتصاد الإسلامي"، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2006.
- 17- صالح صالحي، "محاضرات مقياس الاقتصاد الجزائري"، جامعة سطيف 01، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، محاضرات منشورة، 2015/2014.
- 18- ضياء مجيد الموسوي، "النظرية الاقتصادية"، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، طبعة 1994.
- 19- ضياء مجيد، "أسس علم الاقتصاد"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزء الأول، الجزائر، الطبعة الثانية، 2013.

20- طاهر حيدر حردان، "مبادئ الاستثمار"، دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1997.

21- طاهر حردان حيدر، "أساسيات الاستثمار"، دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2009.

22- عادل أحمد حشيش، مصطفى رشدي شبة، "مقدمة في علم الاقتصاد العام"، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 1998.

23- عبد الرحمان يسري أحمد، "النظرية الاقتصادية الكلية"، الدار الجامعية طبع، نشر وتوزيع، الإسكندرية، مصر، 1998.

24- عبد الرحمان تومي، "الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر - الواقع والآفاق"، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2011.

25- عبد القادر محمد عطية، "اتجاهات حديثة في التنمية"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003.

26- عبد المجيد قدي، "المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية"، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2003.

27- عبد المطلب عبد المجيد، "النظرية الاقتصادية (تحليل جزئي وكلي)"، الدار الجامعية، مصر، 2002.

28- عبد المطلب عبد الحميد، "السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي (تحليل كلي)"، مجموعة النيل العربية للطباعة - النشر والتوزيع، مصر، 2007.

29- علاش أحمد، "دروس وتمارين في التحليل الاقتصادي الكلي"، دار الهومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2010.

30- علي خالفي، "مدخل إلى علم الاقتصاد"، دار أسامة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.

31- عمر صخري، "التحليل الاقتصادي الكلي"، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، الطبعة السادسة، 2008.

32- فريديريك م. شرر، تعريب على أبو عمشة، "نظرة جديدة إلى النمو الاقتصادي وتأثيره بالابتكار التكنولوجي"، مكتبة العبيطة، الرياض، المملكة العربية السعودية، الطبعة العربية الأولى، 2002.

33- قاسم نايف علوان، "إدارة الاستثمار بين النظرية والتطبيق"، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012.

34- كامل بكري، "التنمية الاقتصادية"، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1986.

35- كامل بكري، رمضان محمد مقلد، محمد سيد عابد، إيمان عطية ناصف، "مبادئ الاقتصاد الكلي"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003/2002.

36- كلاوس روزه، ترجمة عدنان عباس علي، "الأسس العامة لنظرية النمو الاقتصادي"، منشورات جامعة قاريونس بنغازي، ليبيا، الطبعة الأولى، 1990.

37- مبارك لسلوس، "التسيير المالي"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثانية، 2012.

38- محمد البناء، "التنمية والتخطيط الاقتصادي بين النظرية والتطبيق"، مكتبة زهراء الشرق، قطر، 1997.

39- محمد الشريف إلمان، "محاضرات في النظرية الاقتصادية الكلية"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الجزء الأول، 2003.

- 40- محمد الشريف إلمان، "محاضرات في النظرية الاقتصادية الكلية"، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، الجزء الثاني، 2003.
- 41- محمد بودهان، "الأسس والأطر الجديدة للاستثمار في الجزائر"، دار الملكية للطباعة والإعلام و النشر والتوزيع، الجزائر، 2000.
- 42- محمد حسن دخيل، "إشكاليات التنمية الاقتصادية المتوازنة"، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 2009.
- 43- محمد عبد العزيز عجيمية، إيمان عطية ناصف، "التنمية الاقتصادية- دراسات نظرية وتطبيقية"، الناشر، جامعة الإسكندرية، 2000.
- 44- محمد عبد العزيز عجيمية، إيمان عطية ناصف، علي عبد الوهاب نجا، "التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق -النظريات-الإستراتيجيات- التمويل"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007.
- 45- محمد ناجي حسن خليفة، "النمو الاقتصادي-النظرية والمفهوم"، دارالقاهرة، القاهرة، 2001.
- 46- محمود حسين الوادي، كاظم جاسم العيساوي، "الاقتصاد الكلي تحليل نظري وتطبيقي"، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2007.
- 47- محمود يونس، أحمد رمضان نعمة الله، "مقدمة في علم الاقتصاد"، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 2000.
- 48- مدحت القرشي، "التنمية الاقتصادية-نظريات وسياسات وموضوعات"، دار وائل للنشر، عمان، الطبعة الأولى، 2007.
- 49- ميشيل ب.تودارو، تعريب و مراجعة محمود حسن حسني، محمود حامد محمود عبد الرزاق، "التنمية الاقتصادية"، دار المريخ، المملكة العربية السعودية، 2006.

50-نزار سعد الدين العيسى، ابراهيم سليمان قطف، "الاقتصاد الكلي مبادئ وتطبيقات"، دار حامد للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، 2006.

51- يوجين أ.ديوليو، ترجمة محمد رضا العدل، حمدي رضوان عبد العزيز، "ملخصات شوم - نظريات ومسائل في النظرية الاقتصادية الكلية"، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، بن عكنون، الجزائر، 1993.

II- الرسائل والأطروحات الجامعية:

52-الأمين لباز، "فعالية السياسة المالية في توجيه مخططات النمو الاقتصادي في الجزائر 1999-2009"، مذكرة ماجستير، تخصص: نقود، مالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب البليدة، جويلية 2011.

53- أورابية عزيز، "السياسات الاستثمارية والتشغيل في الجزائر للفترة (200-2010)"، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التجارية، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3، 2011/2012.

54- القينعي عز الدين، "أثر السياسة الاستثمارية على التشغيل في الجزائر في آفاق 2017"، أطروحة دكتوراه، تخصص نقود مالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف 2012/2013.

55- بوغزالة محمد نجلاء، "الاستثمار الخاص في الجزائر خلال الفترة 2000/90"، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2001/2002.

- 56- ساطور رشيد، "محددات الإنفاق الاستثماري الخاص في الجزائر وأثره على النمو الاقتصادي - دراسة تحليلية قياسية (1975-2008)"، مجلة الأبحاث الاقتصادية، مجلة علمية دولية محكمة، جامعة سعد دحلب البليدة، 05، 2012/2011.
- 57- صواليلي صدر الدين، "النمو والتجارة الدولية في الدول النامية"، أطروحة دكتوراه، تخصص اقتصاد قياسي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2006/2005.
- 58- فارس فضيل، "أهمية الاستثمار المباشر الأجنبي في الدول العربية مع دراسة مقارنة بين الجزائر، مصر، المملكة العربية السعودية"، أطروحة دكتوراه، تخصص تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004.
- 59- مختار صابة، "الاستثمار في الرأس المال البشري وآثاره على النمو الاقتصادي - دراسة حالة الجزائر (1990-2009)"، أطروحة الدكتوراه، تخصص تخطيط، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة الجزائر 3، 2014/2013.
- 60- مراد مختاري، "دور الزكاة في تشجيع الاستثمار - دراسة بعض التجارب الرائدة (صندوق الزكاة الجزائري نموذجا)"، شهادة ماجستير، تخصص: اقتصاد ومالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة د. يحي فارس، المدية، 2012/2011.
- 61- منصوري الزين، "آليات تشجيع وترقية الاستثمار كأداة لتمويل التنمية الاقتصادية"، أطروحة دكتوراه، تخصص نفود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006/2005.

62- عبد القادر بابا، "سياسة الاستثمار في الجزائر وتحديات التنمية في ظل التطورات العالمية الراهنة"، أطروحة دكتوراه، تخصص: فرع التخطيط، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004/2003.

63- نادية مسعودي، "دراسة مقارنة لأثر الاستثمار على النمو الاقتصادي لدول *MENA* خلال الفترة 1970-2009 باستعمال معطيات *PANEL*"، شهادة ماجستير، تخصص: اقتصاد كمي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2012/2011.

64- نبيلة عرقوب، "محاولة تقدير معادلة الاستثمار في الاقتصاد الجزائري على المستوى الكلي - دراسة نظرية قياسية - (1970-2008)"، أطروحة دكتوراه، فرع القياس الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2012/2011.

65- يحيى ولد محمود ولد جدو، "الاستثمار في البلدان النامية المعوقات وسبل التطوير - دراسة حالة موريتانيا"، مذكرة ماجستير، تخصص تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2012/2011.

III- المجلات والدوريات:

66- خميس خليل، "مساهمة القطاع العام والقطاع الخاص في التنمية الوطنية في الجزائر"، مجلة الباحث، دورية علمية سنوية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 09، 2011.

67- علي يوسفات، "عتبة التضخم والنمو الاقتصادي في الجزائر (دراسة قياسية للفترة 1970-2009)"، مجلة الباحث، دورية علمية سنوية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 11، 2012.

68- منصوري الزين، "واقع وآفاق سياسة الاستثمار في الجزائر"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 02.

69- ناجي بن حسين، "دراسة تحليلية لمناخ الاستثمار في الجزائر"، مجلة الاقتصاد والمجتمع، جامعة منتوري، قسنطينة.

70- وصاف سعيدي، قويدري محمد، "واقع مناخ الاستثمار في الجزائر: بين الحوافز والعوائق"، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 08، 2008.

IV- الملتقيات:

71- أوصيف لخضر، علماوي أحمد، "أنظمة تحفيز الاستثمار في الجزائر ودورها في جذب وتنويع الاستثمارات خارج قطاع المحروقات"، ملتقى دولي حول تقييم استراتيجيات وسياسات الجزائر الاقتصادية لاستقطاب الاستثمارات البديلة للمحروقات في آفاق الألفية الثالثة بالجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، بتاريخ 28، 29 أكتوبر .

72- بلقاسم رحالي، ركن الدين فلاك، "دراسة تحليلية قياسية لأثر الاستثمار العمومي على البطالة في الجزائر خلال الفترة 1970-2010"، ملتقى دولي حول إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، بدون تاريخ.

73- بوعشة مبارك، "الاقتصاد الجزائري: من تقييم مخططات التنمية إلى تقييم البرامج الاستثمارية- مقارنة نقدية"، ملتقى دولي حول تقييم آثار برامج الاستثمار العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، جامعة سطيف 1، 11، 12 مارس 2013.

74- ساسية عناني، "تقييم فعالية برامج الإنعاش الاقتصادي في تحسين أداء الاقتصاد الجزائري للفترة 2001-2012"، ملتقى دولي حول تقييم استراتيجيات وسياسات الجزائر الاقتصادية لاستقطاب الاستثمارات البديلة للمحروقات في آفاق الألفية الثالثة بالجزائر، جامعة المسيلة، بتاريخ 28 و 29 أكتوبر 2013.

75- صالحى ناجية، مخناش فتيحة، "أثر برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو و برنامج التنمية الخماسي على النمو الاقتصادي (2000-2014) نحو تحديات آفاق النمو الاقتصادي الفعلي والمستديم"، مؤتمر دولي حول تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2000-2014، جامعة سطيف 1، بتاريخ 12/11 مارس 2013.

76- علام عثمان، "واقع المناخ الاستثماري في الجزائر مع الإشارة لبرامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2014"، الملتقى العربي الأول حول العقود الاقتصادية الجديدة بين المشروعات والثبات التشريعي، 25-28 جانفي 2015، شرم الشيخ، مصر.

77- مدوري عبد الرزاق، "عرض و تقييم آثار البرامج الاستثمارية على النمو الاقتصادي في الجزائر-نظرة تحليلية"، ملتقى دولي حول تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، جامعة سطيف 1، يومي 11، 12 مارس 2013.

78- وكالة الأنباء الجزائرية، ملف صحفي يخص ملتقى دولي حول الاقتصاد الموازي، بمشاركة عدة جامعيين وخبراء ومختصين أجانب وممثلين عن مؤسسات ذات خبرة في هذا المجال، بتاريخ 13 مارس 2012.

V- القوانين والمراسيم:

79- القانون 90-10 المؤرخ في 19 رمضان 1410 الموافق ل 14 أفريل 1990 **المتعلق**

بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية رقم 16، الصادرة بتاريخ 18 أفريل 1990.

80- المادة رقم 01 من الأمر رقم 01-03 المؤرخ في أول جمادى الثانية 1422 الموافق ل 20

أوت 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار، الجريدة الرسمية رقم 47، الصادرة بتاريخ 22 أوت 2001.

81- المرسوم التشريعي رقم 93-12 المؤرخ في 05 أكتوبر 1993 **يتعلق بترقية الاستثمار،**

الجريدة الرسمية رقم 64، الصادرة بتاريخ 10 أكتوبر 1993.

82- المرسوم التنفيذي رقم 94-319 المؤرخ في 17 أكتوبر 1994، **المتضمن صلاحيات**

وتنظيم وسير وكالة ترقية الاستثمارات ودعمها ومتابعتها، المادة 01، الجريدة الرسمية رقم 67، الصادرة بتاريخ 19 أكتوبر 1994.

83- المرسوم التنفيذي رقم 01-281 المؤرخ في 24 سبتمبر 2001، **المتعلق بتشكيله المجلس**

الوطني للاستثمار وتنظيمه وسيره، الجريدة الرسمية رقم 55، الصادرة بتاريخ 08 رجب 1422 الموافق ل 26 سبتمبر 2001.

84- المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 8 سبتمبر 1996، **والمتضمن إنشاء الوكالة**

الوطنية لدعم تشغيل الشباب وتحديد قانونها الأساسي، الجريدة الرسمية رقم 52، الصادرة بتاريخ 11 سبتمبر 1996.

85- الأمر رقم 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001، **المتعلق بتطوير الاستثمار، الجريدة**

الرسمية رقم 47، الصادرة بتاريخ 20 أوت 2001 الموافق ل 03 جمادى الثانية 1422.

ثانيا - باللغة الأجنبية

86- Jean-Luc DAGUT, « *Dictionnaire de 1000 notions d'économie* », studyrama, France, 2012, p 194. Patrick Villieu , « *Macro économie – L'investissement* » , Edition La découverte , paris ,2000.

87- Jean-Claude GEHANNE, « *Dictionnaire Thématique de sciences Economiques et Sociales de croissanceet déséquilibre* », Edition Dunod, Paris , 1995.

88-Michael Wickens, traduction de la 1ere édition américaine par Marc Sangnier, Mouhamadou Sy et HamidrezaTabarraei, « *Analyse macroéconomique approfondie* », éditions de Boeck Université, 1ère édition2010.

89- Philippe Darreau, « *Croissance et politique économique* », Editions de Boeck Université, Bruxelles, 1^{ère} édition,2003.

ثالثا - المواقع الالكترونية

90- الاستثمار والتنمية الاقتصادية، منتديات التعليم نت، تم الإطلاع عليه بتاريخ

http://ta3lime.com/show_thread.php?t=6370. على الرابط: 2015/03/20

91- <http://www.Albayaniq.com/?p=18472>.

92- <http://algerianembassy-kuwait.com/ar/investment>

93- www.cba.edu.kw/wtou/download/conf3/naji.PDF

94- www.el-mouradia.dz/arabe/president/communiques/recherche.htm

95-

http://www.consulatalgeriemontreal.com/.../économie/PLAN_DE_RELANCE_ECONOMIQUE.pdf

96- www.mf.gov.dz/article.upl-ouvrage_avec_trait_de_coupe_pdf.

97- www.ons.dz

ملحق بيان السياسة العامة، مصالح الوزير الأول، أكتوبر 2010، متاح على:

98- <http://www.premier-ministre.gov.dz>

99- <http://www.aps.dz/ar/algerie/1941-2000-2013>.

100- <http://www.La.laddh.org/spip.php article1093>.

101- بنك الجزائر، التقرير السنوي، 2004، 2008، 2012، 2013.

102- بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، نوفمبر 2014.

قائمة الملاحق

قائمة الملاحق

الملحق رقم (01): نفقات الاستثمار الإجمالية وتوزيعها على أهم القطاعات خلال الفترة 2000-2014
الوحدة: مليون دج

السنوات	نفقات التجهيز	نفقات الاستثمار	المنشآت الاقتصادية	المنشآت الاجتماعية	السكن	الصناعة	الفلاحة والري
2000	290239	265839	57694	10050	59383	400	43535
2001	415500	369290	83877	18850	86400	500	56770
2002	509678	446449	102526	25689	91250	150	75450
2003	613724	507264	114093	37915	91980	100	94210
2004	572657	562657	117831	52621	97978	-	131697
2005	543994	533994	128689	42057	77860	-	70430
2006	2376868	2220868	1166121	103900	150554	-	229558
2007	1477667	1297667	405061	77775	190996	855	147240
2008	1932040	1720290	468105	104874	317074	812	340433
2009	2788434	2648434	801776	211060	617975	614	348368
2010	331952	3146952	1473561	254339	328259	1006	332400
2011	2475487	2415487	743382	177816	396466	116	291052
2012	2849854	2789854	1496802	91125	409665	16448	203686
2013	2240159	2025159	113654	113388	87202	61500	187273
2014	2744317	2329317	920347	219301	116384	2972	229135

المصدر: بالاعتماد على قوانين المالية لسنوات الدراسة.

الملحق رقم (02): الإنتاج الداخلي الخام حسب قطاع النشاط الاقتصادي للفترة 2000-2014 - القطاع العمومي - الوحدة: مليون دج

قطاع النشاط الاقتصادي	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
الزراعة	1551.6	1628.5	1310.4	1245.1	2560.1	2826.3	2654.5	3166.4	3582.9
المياه والطاقة	47269.0	52295.6	55461.4	61774.6	67788.7	74808.7	82658.0	87691.6	93705.9
المحركات	1542882.1	1381337.8	1369019.7	1720322.9	2133380.0	3034544.4	3525770.2	3843139.4	4719418.9
الخدمات والأشغال البترولية	42904.8	38388.0	39998.5	44199.9	492940.0	58992.2	64265.4	92368.8	86719.5
المناجم والمقالع	4781.4	5883.2	5250.7	5353.9	5338.5	6008.4	8069.0	10012.9	15681.6
ص ح م ك إ	30603.4	30880.5	30843.1	34413.5	37316.7	39219.8	39954.5	47724.1	57974.7
مواد البناء	19310.9	23517.0	25324.2	22204.7	25606.7	29157.2	29709.1	34093.5	29626.2
البناء والأشغال العمومية	93713.2	62361.7	91683.8	69910.3	103204.4	102051.2	120697.9	139628.9	115971.2
الكيمياء والمطاط والبلاستيك	18993.1	14876.2	17485.7	18119.5	19441.0	13250.5	13435.7	11949.1	13912.1
الصناعات الفلاحية والغذائية	40013.2	34331.2	34571.6	28361.5	26364.0	24699.4	24723.8	23659.8	24394.4
الصناعات النسيجية	2351.9	4236.3	3774.8	3651.0	3211.9	3381.1	2817.2	2259.5	2195.5
صناعات الجلود والأحذية	926.2	545.4	558.1	448.7	458.6	414.5	349.7	303.0	330.1
صناعات الخشب والورق	6157.8	6308.2	7789.7	7825.1	8934.4	8954.4	9490.3	8298.2	8383.6
الصناعات المختلفة	27147.6	36127.6	39180.7	43826.2	45052.6	47716.8	46391.2	42857.5	43605.7
النقل والاتصالات	78773.4	73164.9	77350.3	112509.0	142551.4	179770.3	163733.2	162147.6	163446.4
التجارة	27149.1	29133.3	33478.1	37616.7	39862.2	38951.4	42919.6	57088.6	67368.8
الفنادق والمقاهي والمطاعم	5346.1	5536.3	5555.8	6991.2	8196.2	8742.3	9000.5	9732.2	10302.6
الخدمات المقدمة للمؤسسات	9716.0	7262.8	7823.4	9080.6	9886.9	11582.8	12754.7	15113.1	21806.3
الخدمات المقدمة للأسر	1047.5	1236.6	1355.1	1504.0	1605.4	1564.6	1842.5	1926.8	2395.9
مجموع القيمة المضافة	2000638.2	1809051.3	1847379.2	2256358.0	2730053.7	3686636.3	4201237.2	4593160.9	5480885.3

قطاع النشاط الاقتصادي	2009	2010	2011	2012	2013	2014
الزراعة	1377.6	8037.7	7804.7	9931.4	13711.0	13313.5
المياه والطاقة	91210.8	98622.1	110601.6	122553.4	125821.6	1368693.7
المحروقات	2847269.2	851802.6	4932113.7	5035723.5	4500562.2	4114768.2
الخدمات والأشغال البترولية	94767.1	63312.0	70701.2	80050.5	58133.7	63792.3
المناجم والمقالع	10950.5	15960.6	17230.1	20188.2	20240.3	21119.0
ص ح م ك إ	76344.0	76646.4	82561.2	89789.9	96230.1	102713.7
مواد البناء	31109.8	33037.4	34812.6	33932.1	37173.8	41435.4
البناء والأشغال العمومية	128971.6	163985.4	171526.3	178486.5	188132.0	291686.8
الكيمياء والمطاط والبلاستيك	15036.9	14808.6	14365.6	15246.7	16335.1	14268.7
الصناعات الفلاحية والغذائية	25730.2	27550.6	32058.8	33930.8	36307.2	41715.1
الصناعات النسيجية	2324.4	2150.1	1863.6	1632.0	1708.1	1780.9
صناعات الجلود والأحذية	297.4	299.2	259.2	282.8	276.8	310.1
صناعات الخشب والورق	8365.7	8478.4	9590.1	9749.7	10103.2	10458.4
الصناعات المختلفة	46987.7	47992.0	47933.1	47467.8	44233.9	42176.8
النقل والاتصالات	166896.0	176384.2	191468.4	214911.2	234497.8	256506.3
التجارة	73876.7	75451.2	87415.2	96135.9	110983.1	113765.2
الفنادق والمقاهي والمطاعم	12805.0	19256.7	23893.3	25032.1	28471.5	33502.5
الخدمات المقدمة للمؤسسات	20921.6	25512.4	28352.0	31549.3	38101.9	53709.7
الخدمات المقدمة للأسر	4338.8	5282.7	8669.3	11420.2	12630.4	14371.3
مجموع القيمة المضافة	3659581.0	4714570.3	5873220.0	6058014.1	5573653.6	5368257.5

المصدر: معطيات الديوان الوطني للإحصائيات، الحسابات الاقتصادية من 2000 إلى 2014، رقم 640، 669، 709، جويلية 2013، جويلية 2014، جويلية 2015 على التوالي.

الملحق رقم (03): تركيبة القيمة المضافة حسب قطاع النشاط الاقتصادي للفترة 2000-2014 - القطاع العمومي - الوحدة: مليون دج

قطاع النشاط الاقتصادي	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
الفلاحة	1551.6	1628.5	1310.4	1245.1	2560.1	2826.3	2654.5	3166.4
المياه والطاقة	47269.0	52295.6	55461.4	61774.6	67788.7	74808.7	82658.0	87691.6
المحروقات	1542882.1	1381337.8	1369019.7	1720322.9	2133380.0	3034544.4	3525770.2	3843139.4
الخدمات والأشغال البترولية	42904.8	38388.0	39998.5	44199.9	492940.0	58992.2	64265.4	92368.8
المناجم والمقالع	4781.4	5883.2	5250.7	5353.9	5338.5	6008.4	8069.0	10012.9
ص ح م ك إ	30603.4	30880.5	30843.1	34413.5	37316.7	39219.8	39954.5	47724.1
مواد البناء	19310.9	23517.0	25324.2	22204.7	25606.7	29157.2	29709.1	34093.5
البناء والأشغال العمومية	93713.2	62361.7	91683.8	69910.3	103204.4	102051.2	120697.9	139628.9
الكمياء والمطاط والبلاستيك	18993.1	14876.2	17485.7	18119.5	19441.0	13250.5	13435.7	11949.1
الصناعات الفلاحية والغذائية	40013.2	34331.2	34571.6	28361.5	26364.0	24699.4	24723.8	23659.8
الصناعات النسيجية	2351.9	4236.3	3774.8	3651.0	3211.9	3381.1	2817.2	2259.5
صناعات الجلود والأحذية	926.2	545.4	558.1	448.7	458.6	414.5	349.7	303.0
صناعات الخشب والورق	6157.8	6308.2	7789.7	7825.1	8934.4	8954.4	9490.3	8298.2
الصناعات المختلفة	27147.6	36127.6	39180.7	43826.2	45052.6	47716.8	46391.2	42857.5
النقل والاتصالات	78773.4	73164.9	77350.3	112509.0	142551.4	179770.3	163733.2	162147.6
التجارة	27149.1	29133.3	33478.1	37616.7	39862.2	38951.4	42919.6	57088.6
الفنادق والمقاهي والمطاعم	5346.1	5536.3	5555.8	6991.2	8196.2	8742.3	9000.5	9732.2
الخدمات المقدمة للمؤسسات	9716.0	7262.8	7823.4	9080.6	9886.9	11582.8	12754.7	15113.1
الخدمات المقدمة للأسر	1047.5	1236.6	1355.1	1504.0	1605.4	1564.6	1842.5	1926.8
مجموع القيمة المضافة	2000638.2	1809051.3	1847379.2	2256358.0	2730053.7	3686636.3	4201237.2	4593160.9

قطاع النشاط الاقتصادي	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	-
الزراعة	3582.9	1377.6	8037.7	7804.7	9931.4	13711.0	13313.5	-
المياه والطاقة	93705.9	91210.8	98622.1	110601.6	122553.4	125821.6	1368693.7	-
المحروقات	4719418.9	2847269.2	851802.6	4932113.7	5035723.5	4500562.2	4114768.2	-
الخدمات والأشغال البترولية	86719.5	94767.1	63312.0	70701.2	80050.5	58133.7	63792.3	-
المناجم والمقالع	15681.6	10950.5	15960.6	17230.1	20188.2	20240.3	21119.0	-
ص ح م ك إ *	57974.7	76344.0	76646.4	82561.2	89789.9	96230.1	102713.7	-
مواد البناء	29626.2	31109.8	33037.4	34812.6	33932.1	37173.8	41435.4	-
البناء والأشغال العمومية	115971.2	128971.6	163985.4	171526.3	178486.5	188132.0	291686.8	-
الكيمياء و المطاط والبلاستيك	13912.1	15036.9	14808.6	14365.6	15246.7	16335.1	14268.7	-
الصناعات الفلاحية والغذائية	24394.4	25730.2	27550.6	32058.8	33930.8	36307.2	41715.1	-
الصناعات النسيجية	2195.5	2324.4	2150.1	1863.6	1632.0	1708.1	1780.9	-
صناعات الجلود والأحذية	330.1	297.4	299.2	259.2	282.8	276.8	310.1	-
صناعات الخشب والورق	8383.6	8365.7	8478.4	9590.1	9749.7	10103.2	10458.4	-
الصناعات المختلفة	43605.7	46987.7	47992.0	47933.1	47467.8	44233.9	42176.8	-
النقل والاتصالات	163446.4	166896.0	176384.2	191468.4	214911.2	234497.8	256506.3	-
التجارة	67368.8	73876.7	75451.2	87415.2	96135.9	110983.1	113765.2	-
الفنادق والمقاهي والمطاعم	10302.6	12805.0	19256.7	23893.3	25032.1	28471.5	33502.5	-
الخدمات المقدمة للمؤسسات	21806.3	20921.6	25512.4	28352.0	31549.3	38101.9	53709.7	-
الخدمات المقدمة للأسر	2395.9	4338.8	5282.7	8669.3	11420.2	12630.4	14371.3	-
مجموع القيمة المضافة	5480885.3	3659581.0	4714570.3	5873220.0	6058014.1	5573653.6	5368257.5	-

المصدر: معطيات الديوان الوطني للإحصائيات، الحسابات الاقتصادية من 2000 إلى 2014، رقم 640، 669، 709، جويلية 2013، جويلية 2014، جويلية 2015 على التوالي.

* ص ح م ك إ : الصناعات الحديدية والمعدنية والميكانيكية والكهربائية والإلكترونية .

الوحدة: مليون دج

الملحق رقم (04): الناتج الداخلي الخام واستخداماته للفترة 2000 - 2014

2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	التعين
2963819.6	2695579.6	2553030.1	2371024.5	2126300.2	1989324.1	1847731.2	1714188.0	استهلاك نهائي فردي للأسر
1089003.0	954867.8	865879.1	846896.2	777521.8	700447.4	624559.1	560135.9	استهلاك نهائي للإدارات العمومية
2462124.4	1969457.9	1691640.3	1476902.6	1265164.5	1111309.3	965462.5	852628.7	التراكم الخام للأصول الثابتة
761767.0	595524.8	702212.6	568511.4	328424.5	275073.1	169139.4	119032.4	تغير المخزون
4402231.8	4149706.9	3569649.3	2462919.6	2008951.3	1605789.6	1550898.4	1734750.7	تصدير السلع و الخدمات
2326059.4	1863501.3	1820427.1	1577137.7	1254041.2	1159170.2	930677.5	857221.9	استيراد السلع و الخدمات
9352886.4	8501635.8	7561984.4	6149116.7	5252321.1	4522773.3	4227113.1	4123513.9	استخدامات الناتج الداخلي الخام
1722063.3	1498425.6	1363926.7	1278516.3	1137905.1	1048921.9	970615.3	884617.0	مرتبات الجراء
581997.2	496169.9	466143.7	402019.8	343119.9	301456.9	283956.5	267105.1	استهلاك أموال الثابتة
1451666.0	1338239.6	1293996.0	1079180.9	930224.6	847769.3	762899.0	756981.1	ضرائب غير مباشرة صافية للإعانات
5597159.9	5168800.7	4437917.9	3389399.7	2841071.4	2324625.3	2209642.4	2214810.6	فائض صافي للاستغلال
9352886.4	8501635.8	7561984.3	6149116.7	5252321.1	4522773.3	4227113.1	4123513.9	الناتج الداخلي الخام

–	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	التعين
–	6264724.7	5769782.6	5210992.1	4548233.7	4115566.7	3743918.6	3333285.8	استهلاك نهائي فردي للأسر
–	3343478.8	3185708.1	3293471.7	3015170.3	2065757.5	1609399.2	1458510.4	استهلاك نهائي للإدارات العمومية
–	6311828.4	5690894.4	4992412.0	4620306.8	4350922.3	3811419.1	3228343.2	التراكم الخام للأصول الثابتة
–	1534883.1	1529813.1	1344087.8	919097.1	617217.7	861238.3	896307.4	تغير المخزون
–	5252595.9	5528756.9	5979809.5	5658617.1	4610102.5	3525855.1	5298034.0	تصدير السلع والخدمات
–	5502404.6	5061121.5	4612074.7	4172893.0	3768002.9	3583772.0	3170777.2	استيراد السلع والخدمات
–	17205106.3	16643833.6	16208698.4	14588532.0	11991563.9	9968025.3	11043703.5	استخدامات الناتج الداخلي الخام
–	4651621.8	4386573.7	4287148.7	3862779.8	2907466.7	2355596.4	2134304.7	مرتبات الجراء
–	1269868.2	1050021.3	899407.4	830763.7	743905.6	727701.8	648322.3	استهلاك أموال الثابتة
–	2513820.1	2520234.4	2382884.2	2090969.9	1748448.1	1545525.4	1797949.6	ضرائب غير مباشرة صافية للإعانات
–	8769796.1	8687004.3	8639258.1	7804018.5	6591743.6	5339201.7	6463126.9	فائض صافي للاستغلال
–	17205106.3	16643833.6	16208698.4	14588531.9	11991563.9	9968025.3	11043703.5	الناتج الداخلي الخام

المصدر: معطيات الديوان الوطني للإحصائيات، الحسابات الاقتصادية من 2000 إلى 2014، رقم 640، 669، 709، جويلية 2013، جويلية 2014، جويلية 2015 على التوالي.

Abstract

The purpose of this study is to assess the effect of physical investment on the growth of national economy from 2000 to 2014 in Algeria, after all the prosperity plans adopted by the state to move the economy forward.

The research used to make this study was divided into three sections; In the first and the second, we tackled the theoretical aspect of both the money invested and economic growth as well as all the theories associated with them, in Addition to the policy followed by Algeria to reform its economic system at the beginning of what is known as the openness and liberation stage.

In the third section, we discussed the investments made in the public sector and their impact on the economic growth.

Our study indicates that there is a direct link between economic growth and public investment. The later contributes to increasing the local productivity.

The government's success to achieve a higher rate of growth depends largely on the rate of investment, however, the Algerian economy is still based on the oil and natural gas exports and the rates of growth achieved in the other sectors with all the money invested remains relatively weak.

Keywords: *Public investment, Added value, Local productivity, Economic growth.*